

الخطب الملكية السامية

التي تفضل بها جلالة الملك المفدى خلال افتتاحه لأدوار الانعقاد وردود مجلس الشورى عليها

الفصل التشريعي الأول (٢٠٠٢م - ٢٠٠٦م)

الفصل التشريعي الثاني (٢٠٠٦م - ٢٠١٠م)

الفصل التشريعي الثالث (٢٠١٠م - ٢٠١٤م)



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدّى

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الأول



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العادي الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدنا غاية السعادة أن يأتي العيد الوطني المجيد هذا العام حاملًا بين إنجازاته هذا الإنجاز التاريخي الذي نحتفل به معكم اليوم، وهو افتتاح المجلس الوطني واستئناف الحياة البرلمانية وتفعيل السلطة التشريعية في البلاد، بما يلبي أجمل تطلعاتنا.

إنها - أيها الإخوة - لحظة من أعز لحظات حياتنا وحياة الوطن، لحظة انتظرتها معكم وتمنيتها دائمًا، وعملنا لأجلها جميعًا من مختلف المواقع والتوجهات قيادة وشعبًا، بل ناضل في سبيلها الآباء والأجداد منذ فجر النهضة عندما أرسوا دعائم الدولة الحديثة المتطورة، والمجتمع المدني المتقدم، تطلعًا إلى المشاركة والشورى والديمقراطية في ظل الدستور وسيادة القانون التي بلغنا اليوم بفضل الله المزيد من مراحل اكتمالها وجني ثمارها، حاملين في الوقت ذاته شرف المسؤولية الوطنية والتاريخية من أجل صيانتها والسير بها نحو الأفضل.

فلقد تجددت المسيرة الواحدة، واستعدنا زمام المبادرة معًا، وانفتح طريق الأمل والعمل على أوسع أبوابه، وأصبح من مسئولية الجميع الحفاظ عليه تكاتفًا ومشاركة وتطويرًا، نحو آفاق الديمقراطية المتنامية التي لا تبلغها

الشعوب إلا بنهج التطور المتدرج، وإغناء التجربة خطوة بعد أخرى، والاستفادة من دروس العمل الوطني في مختلف مراحله. فمنذ بداية تحديث الدولة في البحرين، ظل هدفها الأسمى في كل مرحلة إشراك أكبر عدد من المواطنين في عملية التنمية والتوعية والتأهيل للمساهمة في مسيرة البناء في القطاعين العام والخاص، وذلك ما سيبقى هدف مشروعنا للإصلاح والتحديث الشامل. فقد عقدنا العزم في هذا المنعطف من تاريخنا الوطني على توفير المزيد من فرص العمل والمشاركة، داعين كل بحريني وبحرينية لاغتنامها من أجل الغد الأفضل، وذلك ما سيكون من مقاييس النجاح لعملنا الوطني في الحاضر والمستقبل، في هذه التجربة البحرينية الأصيلة التي ستبقى منفتحة على العالم، مواكبة لتقدمه، لكنها لن تستوحي توجهاتها من أي مصدر غريب عنها، كما ستبقى متقبلة لكل رأي واجتهاد معارض ما دامت المعارضة مرتبطة بتراب هذه الأرض محافظة على نقائها الوطني في الروح والتوجه والولاء الخالص للبحرين أولًا وأخيرًا.

هذا ولقد شاءت إرادة الله أن تكونوا أنتم في المجلسين رواد هذا التجديد التاريخي في هذه الدورة الأولى للمجلس الوطني التي سوف ترسى خلالها تقاليد العمل الديمقراطي المتجدد في المملكة على مختلف الأصعدة، وأهمها المشاريع والتشريعات التي سيتضمنها برنامج العمل الحكومي الذي ستتقدم به الحكومة الموقرة إليكم والذي سيصبح برنامجنا الوطني للفترة المقبلة بإذن الله.

ومعًا سنعمل بإذن الله لتعزيز هذه الوحدة الوطنية، ومعاً سنعمل لنمو البحرين الاقتصادي، ومعًا سنعمل على حل مشكلة البطالة ومكافحة الفساد، ومعًا سنبقى بحول الله أوفياء لعروبتنا وشريعتنا قولًا وعملًا، تشريعًا وتنفيذا. كما سنبقى متمسكين بمواقف البحرين الثابتة من التكامل الخليجي والعمل العربي المشترك، ساعين إلى السلام العادل بين الجميع بعودة القدس بحول

الله عاصمة لفلسطين.

وكلمتي إليكم - أيها الإخوة - في الختام: حان وقت العمل، ووجب الإنـجاز. ولن ينظر المواطنون إلا إلى الأفعال، وكما عودناهم منذ بدء الانطلاقة على سرعة الإنجاز، فليكن قيامكم بالواجب بحجم تطلعات الوطن وسرعة العصر وجودة الإتقان الذي ميّز البحرين. وسأتابع عملكم بحول الله بكل الاهتمام الذي عهدتم والذي نوليه لكل شأن من شئون المواطنين.

فكونوا لوطنكم - أيها الإخوة - كما يريدكم صوتًا واحدًا وعينًا ساهرة، وضميرًا حيًا معبرًا عن وحدته الوطنية وإرادته في الحياة الحرة الكريمة، وثقتنا كبيرة في أنكم ستؤدون الأمانة.

نحمد الله سبحانه أن جعل أيام البحرين أعيادًا متصلة وفرحة مضاعفة وكل عام وأنتم بخير.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السبت ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢م
١٠ شوال ١٤٢٣ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العادي الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه ونصره بنصر من عنده
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد تشرفنا يا صاحب الجلالة في يوم السبت الموافق الرابع عشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٢م، وهو يوم أغر في تاريخنا الوطني، بالاستماع إلى خطابكم السامي الذي عبرتم فيه بصدق وجلاء عن سعادتكم بتجدد المسيرة الديمقراطية وتفعيل دور السلطة التشريعية في مملكة البحرين بعد نضال طويل جسد الإرادة الوطنية الشعبية منذ عهد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، والتي استند إليها في إرساء نظام حكم وطني قائم على أسس الدولة الحديثة المستقرة سياسيًّا واقتصاديًّا.

وفي هذا السياق التاريخي الحافل بالتطور والنماء السياسي والاقتصادي، يأتي عهد جلالتكم حافلًا بالإنجازات الحضارية والتاريخية التي تمثلت في مشروع الإصلاح الوطني الهادف إلى رفعة شأن المواطن البحريني، وفتح أبواب الحرية والديمقراطية أمامه ليتبوأ مكانته الإنسانية في هذه التحولات القائمة على نهج ديمقراطي يرسخ الثوابت الوطنية والدستورية ويحقق توازنًا في المشاركة السياسية بين الشعب والحكومة، ويكون محورها التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

لذا فإننا نتطلع من واقع انتمائنا إلى السلطة التشريعية إلى أن تلتزم جميع سلطات ومؤسسات المجتمع بهذه التوجهات الملكية الخيرة، وأن يعمل كل في موقعه على ترسيخ هذه المبادئ والالتزام بها وتطويرها نحو الأفضل.

وعندما يأتي خطاب جلالتكم السامي ليؤرخ هذه المرحلة من تاريخ الوطن باعتبارها محطة من أعز محطات حياتنا وحياة الوطن انتظرناها معًا وتمنيناها دائمًا وعملنا لأجلها جميعًا من مختلف المواقع والتوجهات قيادة وشعبًا، بل ناضل في سبيلها الآباء والأجداد منذ فجر النهضة عندما أرسوا دعائم الدولة الحديثة المتطورة والمجتمع المدني المتقدم تطلعًا إلى المشاركة والشورى والديمقراطية في ظل الدستور وسيادة القانون؛ فإننا نؤيد توجهات جلالتكم السامية إلى كتابة تاريخنا وتسجيل تراثنا الوطني بموضوعية ودقة بما فيه من نجاحات وإخفاقات وتحديات؛ وعليه فإننا نوصي بتشكيل لجنة وطنية لتدوين تاريخ مملكة البحرين، ليكون تأريخًا حقيقيًا وصادقًا لهذا الوطن وشعبه الكريم، يتم على أساسه إعداد المناهج التعليمية لتربية النشء على أسس وطنية وبروح خلاقة مبدعة.

وكما أعلنتم جلالتكم فإن المسيرة الواحدة قد تجددت نحو آفاق الديمقراطية المتنامية التي لا تبلغها الشعوب إلا بنهج التطور المتدرج وإثراء التجربة خطوة بعد أخرى والاستفادة من دروس العمل الوطني في مختلف مراحله، لكنها لن تستوحي توجهاتها من أي مصدر غريب عنها، كما أنها ستبقى متقبلة لكل رأي واجتهاد معارض ما دامت المعارضة مرتبطة بتراب هذه الأرض محافظة على نقائها الوطني في الروح والتوجه والولاء الخالص للبحرين أولًا وأخيرًا.

وعلى ضوء هذه التوجهات المستنيرة والمنفتحة فإننا نؤيد هذا الخيار الوطني بفتح المجال لكل رأي واجتهاد معارض، ولتحقيق هذه الدعوة السامية نرى أن توضع الأسس المؤسسية والقانونية لتأطير الحياة السياسية

الديمقراطية التي تمر بها مملكة البحرين والتي تعتبر من أكثر المراحل التاريخية دقة، وخاصة أننا في بداية هذه التحولات حيث تتعدد وتتداخل فيها الاتجاهات من حيث تكويناتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في خصوصية التجربة البحرينية.

وإن مملكة البحرين يا صاحب الجلالة أصبحت تحت أنظار العالم في ظل هذه التحولات الديمقراطية التي أكدت أن المواطنين جميعهم سواسية لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي، وبالتالي نرى أن يتم تدعيم هذا الاتجاه الذي أرسيتموه جلالتكم بالعديد من القرارات والتوجيهات التي أكدها ميثاق العمل الوطني والدستور، وأن يتم ترسيخ هذا الاتجاه من خلال قوانين وبرامج ومؤسسات وتوجهات استراتيجية لتكريس المواطنة وحفز المواطنين إلى مزيد من العطاء والإبداع لتعزيز هذه المكتسبات والتصدي بحزم لكل من يستهدف النيل من هذه الوحدة الوطنية.

كما أننا نعتقد بأن المجتمع المدني في مملكة البحرين يستطيع أن يلعب دورًا فاعلًا في هذه المسيرة الوطنية، وقد أثبتت الأحداث الوطنية صحة هذا القول حيث قدمت مؤسسات المجتمع المدني باختلاف توجهاتها دورًا داعمًا ومساندًا ومؤيدًا لقضايا البحرين الوطنية ووحدتها الداخلية.

وحيث إن مملكة البحرين زاخرة بمؤسسات المجتمع المدني وهي ذات تاريخ عريق ومتنوع، وإن قوة المجتمع المدني تقاس بهذه المشاركة الشعبية الجماعية التطوعية التي فتحتم لها جلالتكم الآفاق الواسعة للمشاركة السياسية الوطنية في بناء المجتمع الحديث في وطننا الغالي؛ لذا فإننا ندعو إلى إشراك هذه القوى المدنية في دعم التوجهات السياسية السامية لمشروعكم الإصلاحي الكبير من خلال إعادة صوغ النظام القانوني لهذه المؤسسات وإزالة جميع العوائق القانونية وكفالة استقلال هذه المؤسسات وتنظيم العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وعلى هذه القوى المجتمعية أن توفر من باب الحرص على المصلحة العليا للوطن الاستقرار والأمان والطمأنينة لانسياب الاستثمارات إلى البحرين لتوفير فرص عمل للمواطنين واحترام القوانين كافة والاشتراطات البيئية والصحية وقوانين العمل والتدريب والتأهيل لتهيئة الكوادر الوطنية لتأخذ مكانها وأولوياتها في سوق العمل.

كما نود أن نؤكد هنا يا صاحب الجلالة دوركم البارز والمعهود في تأسيس نظام المملكة الدستورية القائم على مبدأ فصل السلطات وتعاونها في هذا المجتمع الديمقراطي. وتعزيزًا لهذا التوجه نرى أنه من الضرورة إفساح المجال واسعًا لكي تمارس الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة دورها الريادي لتسند توجهات جلالتكم الإصلاحية وتمارس دورها الرقابي كسلطة رابعة لما في ذلك من أثر طيب في تعزيز وترسيخ التحولات الديمقراطية ومشاركة المواطن الخلاقة في خدمة هذا الوطن الحبيب من خلال مؤسسات المجتمع المدني بما فيها من جمعيات الشأن العام والنقابات العمالية والمؤسسات المهنية والأندية. كما أننا نرى في دور جلالتكم الحكم المراقب والعادل والموازن بين هذه السلطات لما فيه مصلحة الوطن والشعب.

ولقد شاءت إرادة الله ثم إرادة الشعب كما نوهتم يا صاحب الجلالة أن نكون من أوائل المواطنين المشاركين في هذه التجربة الديمقراطية التي تعتمد نظام المجلسين في هذا المجلس الوطني الموقر.

وإننا نعاهدكم يا صاحب الجلالة ونحن نخوض هذه التحولات الديمقراطية المتميزة بأن نكون صادقين مع جلالتكم ومع أنفسنا بتكريس إيجابيات هذه التجربة في سبيل إنجاحها وتلافي أي تقصير، وأن ننظر إلى الآفاق الواسعة في العمل الديمقراطي المتجدد في المملكة على مختلف الأصعدة متجاوزين النظريات الرمادية متطلعين إلى الشجرة الخضراء التي تنمو معنا وهي شجرة الديمقراطية.

وإننا يا صاحب الجلالة نعلم أن مملكة البحرين التي تقع في منطقة حباها الله بموارد طبيعية متعددة كالنفط والغاز ومواد أساسية أخرى، وتمتاز أيضًا بالبنية الأساسية التحتية المتطورة وببنية بشرية ماهرة عززها تعليم راق وقدرة على ملاحقة أحدث المتغيرات منذ بداية القرن العشرين مما يؤهلها لتطوير اقتصادها وصناعاتها، وهو ما يدعو إلى ضرورة الإسراع في وضع خطط تأخذ في الحسبان توفير الموارد المالية والبشرية المدربة تدريبًا عاليًا لتنفيذها على أسس واقعية بما يسهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين وبلورة الرؤى المستقبلية لتكون البحرين في طليعة البلدان التي تستفيد من الفرص الاستثمارية المتاحة في عالم سريع التغير والتطور.

وإن حل مشكلة البطالة مسؤولية الجميع وعلى الدولة ومؤسسات المجتمع المدني عبء توعية الشباب باحترام العمل والالتزام بشروطه وحث العامل البحريني على رفع إنتاجيته مع التزام رب العمل بتقديم أجور عادلة، كما أن على مؤسسات المجتمع المدني الالتزام بالدستور والأنظمة والقوانين التي تنظم المطالب السياسية والمهنية حتى لا تتعطل عجلة الاقتصاد والتنمية في الوطن.

وإننا يا صاحب الجلالة لنتطلع إلى أن يصبح برنامج العمل الحكومي هو برنامجنا الوطني من واقع رؤى العمل الديمقراطي وفي سياق تقليد برلماني يجب تكريسه.

إلا أنه من واقع حرصنا على مثل هذه العلاقة فإننا نرى أن يتضمن هذا البرنامج مرئيات الخطط التفصيلية للوزارات الموقرة، حتى يكون رد السلطة التشريعية ردًا نقديًا موضوعيًا شاملًا.

كما أننا نرى ضرورة وضع خطة استراتيجية وطنية شاملة ذات تصورات ورؤى تحدد المسارات الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن يكون عليها وطننا وشعبنا خلال العشرين سنة القادمة، وتنفذ من خلال برامج عمل مرحلية

يتم تطبيقها من خلال السلطة التنفيذية ومؤسساتها الوزارية المختصة، وبمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وإننا يا صاحب الجلالة إذ نثمن دعوتكم لكل بحريني وبحرينية لاغتنام فرصة المشاركة من أجل غدٍ أفضل وللعمل معًا، انطلاقًا من أن الثروة البشرية في مملكة البحرين هي المرتكز الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة وأن الإنسان هو محور التنمية فيها؛ لنتطلع إلى دعم جلالتكم لرسم سياسة سكانية وطنية تحتل موقعًا بارزًا في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد تضع ضمن أولوياتها قطاع الشباب.

وإننا من منطلق واجبنا الوطني تجاه الأسرة البحرينية التي هي نواة هذا المجتمع ، ندعو إلى تعديل واستكمال التشريعات الوطنية المتعلقة بكافة أفراد الأسرة البحرينية لتحقيق الاستقرار الأسري وضمان حقوق المرأة والطفل وفق مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وذلك في ضوء ما تمليه علينا شريعتنا الإسلامية الغرّاء.

كما أننا يا صاحب الجلالة نقف مع توجهاتكم السامية لمكافحة الفساد بكافة أشكاله وصوره حفاظًا على المال العام سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص أو في مؤسسات المجتمع المدني كافة لأن الفساد هو المدمر لعملية التنمية والمعطل للمشاريع الاقتصادية مما يترتب عليه زعزعة الأمن والسلام الاجتماعي.

وعليه فإننا نثمن ما قمتم به جلالتكم من تفعيل للمادة (١١٦) من الدستور بإصدار قانون ديوان الرقابة المالية لمراقبة سلامة ومشروعية استخدام المال العام وقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية.

وإننا ندعو أيضا إلى إنشاء ديوان الرقابة الإدارية -كما جاء في الفصل الثالث من ميثاق العمل الوطني- للتحقق من سلامة ومشروعية الأنظمة الإدارية ومطابقتها لمعايير الجودة العالمية المعمول بها في هذا الشأن،

وضبطها، وعدم استغلالها للمآرب الشخصية، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين المواطنين، والتحقق من الكفاءة والأداء في التعيين والترقي في الوظائف، والحد من التسيب الإداري والبيروقراطية في الإجراءات الإدارية تنفيذًا لتوجهات جلالتكم التي أكدتم فيها سرعة الإنجاز والقيام بالواجب.

وتكملة لهذه التوجهات السامية فإننا كذلك ندعو السلطة التنفيذية إلى تبسيط الإجراءات الحكومية، والقضاء على التداخل في المسئوليات، والعمل على تحسين الخدمات للمواطنين في جميع المجالات التعليمية والصحية، وتوفير السكن الملائم للمواطنين، وتحسين مرافق الكهرباء والماء والطرق والمجاري.

إننا يا صاحب الجلالة نقدر ونؤيد دعوتكم الصادقة للسعي إلى الوحدة الخليجية لتحقيق تطلعات أبناء دول المنطقة وتغليب المصلحة القومية على أية مصلحة ضيقة.

وفي الوقت الذي نؤيد ونبارك فيه قرارات مؤتمر القمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في مدينة الدوحة وخصوصًا القرار الداعي إلى البدء بتطبيق الاتحاد الجمركي وتوحيد العملة فإننا ندعو إلى الإسراع في تطبيق السوق الخليجية العربية المشتركة.

وإننا في مملكة البحرين يحز في أنفسنا أن نرى ما آلت إليه مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تنام للخلافات السياسية الثنائية، مما يلقي بظلاله على أداء المجلس وتطلعات شعوب المنطقة إلى الوحدة.

لذا ندعو إلى تقريب وجهات النظر وتحديد الأولويات السياسية والمخاطر التي تهدد المنطقة، وتوحيد الجهود من أجل تعزيز وحدة دول مجلس التعاون كما تتطلع إليه شعوبنا.

كما أننا يا صاحب الجلالة نرى أن سُحُب الحرب تتجمع في منطقتنا للمرة الثالثة، وكلنا يعلم أن الحرب العراقية الإيرانية وغزو دولة الكويت الشقيقة قد عرقلا سبل التنمية في المنطقة واستنزفا ثرواتها البشرية والاقتصادية. وإن دق طبول الحرب التي تستهدف جمهورية العراق الشقيقة ليثير القلق لدى كل المحبين للسلام، وإننا نعلن أننا ضد الحرب. وعلى الأطراف المعنية أن تعلم أن الحرب هي خراب ودمار للشعوب. وإننا نؤكد ضرورة الالتزام بالوسائل السلمية لإرساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة حسب قرارات الأمم المتحدة. وإننا نتطلع إلى موقف عربي موحد لنصرة الشعب العراقي الشقيق وتجنيبه ويلات الحرب وتفعيل جهود السلام الدولية والإقليمية.

كما أننا يا صاحب الجلالة ليحز في نفوسنا أننا نعيش مثل هذه الظروف الأليمة التي تمر بها أمتنا العربية في أكثر من مكان وموقع وبالذات ما يمر به الشعب الفلسطيني الشقيق وهو يناضل في سبيل حريته ووطنه وسلطته الوطنية ضد قوة احتلال تمارس أبشع وسائل القمع التي لم يعرفها التاريخ المعاصر وفي ظل إحباطات عربية متزايدة.

لذا فإننا نأمل في حكمتكم المعهودة ودوركم الفعّال في توحيد الصف العربي وتعزيز العمل العربي المشترك وتفعيل دور الجامعة العربية وآلياتها من خلال استثمار فرصة عقد مؤتمر القمة العربية في مملكة البحرين في شهر مارس القادم وتقديم الدعم والمساندة لنضال الشعب العربي الفلسطيني وكفاحه من أجل إعلان دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

كما نؤكد دعوة جلالتكم إلى أن تعقد قمم شعبية توازي قمم القادة وذلك بالدعوة إلى تفعيل اجتماعات مجالس الشورى والنواب في الوطن العربي لتأخذ دورها في تعزيز التوجه العربي وتفعيل الجامعة العربية وإعطاء المواطن دوره الفاعل من خلال مؤسساته الشعبية في دعم التوجه الشعبي العربي.

ونؤكد لجلالتكم أننا سنعمل بإذن الله معًا على ترسيخ برنامجكم الإصلاحي الذي نقلتم فيه وطننا وشعبنا إلى الصف الأول من الدول الديمقراطية العريقة، عاملين معكم على ترسيخه وتطويره نحو الأفضل. ومعًا سنعمل مع دعوة جلالتكم الخيرة من أجل بناء وطن عزيز وشعب كريم قادر على البذل والعطاء.

ونؤكد لجلالتكم أن المجلس سوف يعمل متعاونًا مع مجلس النواب والسلطة التنفيذية بروح الفريق الواحد لخدمة هذا الوطن وتحقيق التطلعات التي رسمتموها في خطابكم السامي، معاهدينكم بأن نكون قريبين من نبض الشارع البحريني للتفاعل والتواصل مع احتياجاته من أجل توفير حياة كريمة تتسم بالحرية والديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس وأعضاء مجلس الشورى
الأربعاء ٢٩ يناير ٢٠٠٣م
٢٦ ذو القعدة ١٤٢٣ هـ

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي
دور الانعقاد العادي الأول – الفصل التشريعي الأول

سعادة العضو عبد الرحمن محمد جمشير	رئيسًا
سعادة العضو إبراهيم محمد بشمي	عضوًا
سعادة العضو عبد الجليل إبراهيم الطريف	عضوًا
سعادة العضو الدكتور مصطفى علي السيد	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة ندى عباس حفاظ	عضوًا

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الثاني



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العادي الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدنا أن نفتتح دور الانعقاد العادي الثاني للمجلس، متمنين لكم جميعًا في مجلس الشورى ومجلس النواب دورةً مثمرة أخرى من العمل البرلماني المواكب لما يتطلع إليه المواطنون من أداء فعّال للسلطة التشريعية في البحرين.

ويطيب لنا بدايةً في هذا المقام أن نعرب لكم عن تقديرنا وتقدير الوطن لما أنجزتموه في العام الأول من عمر المجلس، حيث مثل بداية مشجعة وموفقة في مسيرتنا البرلمانية المتجددة ضمن مشروعنا للإصلاح والتحديث الشامل الذي أقرته الإرادة الوطنية في الاستفتاء العام على الميثاق الوطني، وهو ما سيبقى موضع اعتزازنا والمنطلق الذي لن يتوقف لبناء بحرين الغد، يدًا بيد مع كل بحريني وبحرينية.

فباسم الوطن، نعرب لكم من القلب عن عميق التقدير والشكر، فأنتم الرواد في تجديد وانطلاقة هذه المسيرة البرلمانية الدستورية المباركة، التي نعتبرها من أعز أمانينا من أجل شعبنا الوفي، فشكرًا لكم جميعًا كأعضاء في مجلس الشورى امتثلوا لأمانة التكليف، وكأعضاء في مجلس النواب امتلكوا شجاعة الاحتكام لإرادة الشعب.

أيها الإخوة والأخوات،

إن البدايات والمراحل الانتقالية في تجارب الشعوب تمثل مقياسًا دقيقًا لقدرتها على التكيف مع التطور في واقعها، والانتقال به إلى الأفضل، ويمكننا القول إن شعب البحرين قد استطاع بفضل الله، ممثلًا في مجلسكم الموقر، وكذلك في مؤسسات مجتمعه المدني ومنابره السياسية الحرة، وعلمائه وعماله ومثقفيه، بل رجاله ونسائه كافة، تحقيق ذلك بنجاح كبير في زمن قياسي يدفعنا إلى أن نبني عليه بعزم وثقة ما نريده معًا للبحرين، وذلك ما ينبغي ترجمته في برنامج عملنا الوطني الشامل بالمزيد من البناء والتحديث بالمرونة والانفتاح على العالم، بمشاركة كافة القوى الوطنية، وبما يحقق الهدف المنشود، الذي يعزز الثقة في الاستراتيجية الوطنية ومبادئها ومن أهمها ترسيخ دولة القانون والاقتصاد الحر ورفع مستوى معيشة المواطن، والشفافية والتعددية والاعتدال واحترام حقوق الإنسان، بما يرقى مفهوم الأمن الوطني إلى مصاف الأمن الإنساني الذي تنشده الأمم قاطبة، وبقوات مسلحة تحفظ الكيان وجبهة داخلية متماسكة تكون رديفة للاستراتيجية الدفاعية الوطنية من أجل سلامة الوطن، وذلك ما نراه يتحقق بفضل الله، ثم بتعاونكم والحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو العم العزيز الوالد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الذي لا يألو جهدًا بعميق خبرته من أجل الصالح العام، فهذا التعاون البناء بين السلطتين له الأولوية المطلقة ليصل الازدهار إلى كل مواطن وأسرة، فيترسخ الإصلاح الديمقراطي على أسس وطيدة من البناء الاقتصادي الذي ينبغي أن نحرص في برنامجنا الاجتماعي على أن يشمل مردوده مختلف فئات المواطنين وعلى الأخص ذوي الدخل المحدود، وبما يعزز الأمن الاقتصادي للمواطن من مسكن وعمل، ويزيد إنتاجيته في عملية التنمية الشاملة لوطنه. وفي ضوء الخطط الجارية، فإنا نود الإشادة بإسهامات ولي عهدنا صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في تفعيل حركة الاقتصاد الوطني والإعداد لإقامة المدن الجديدة التي تمثل دعائم مشروع الإسكان الشامل في بحرين المستقبل.

وبتعميق هذه الأسس الواقعية المؤدية إلى الرخاء الوطني العام، فإننا في الوقت ذاته نرسخ الدعائم الوطيدة والدائمة لوحدتنا الوطنية التي تحققت بالتفاعل الإيجابي بين مختلف مؤسساتنا الوطنية لمصلحة أبناء الوطن. وضمن سياستنا تعزيز الاقتصاد الحر، فقد حان الوقت لتنامي الدور الأهلي وإسهام القطاع الخاص في الانطلاقة الاقتصادية. إن ريادة البحرين آخذة في التجدد على مختلف الأصعدة، وهي إذ تواصل دورها الحيوي كمركز مالي متطور للمنطقة والعالم، فقد غدت أيضًا مركزًا للقضاء الإقليمي المتقدم، ومنتدى للتحاور الفكري بين المسلمين، وكذلك للحوار بين مختلف الثقافات، وستشهد المزيد من الفعاليات وإنشاء مراكز المعلومات والدراسات الاستراتيجية المتميزة ومدارس المستقبل الرائدة.

أيها الإخوة والأخوات،

لا يخفاكم أن العام الجاري هو من أصعب الأعوام التي مرت على المنطقة العربية وخاصة في فلسطين والعراق، ورغم دقة الأوضاع فقد أمكن عقد القمة العربية التي كان للبحرين شرف رئاستها في هذه الدورة. وأهم ما نجم عنها توافق القادة الأشقاء على طرح تصورات لتطوير ميثاق الجامعة العربية تفعيلًا للعمل العربي المشترك في هذا المنعطف التاريخي وذلك ما يتطلب المزيد من المتابعات الجادة. وينبغي أن تكون الرسالة جلية والموقف واضحًا، إن هذه الأمة تريد السلام، وتنشد العدل، وترغب في المشاركة البناءة في الحضارة الإنسانية كما كانت، لكنها لن تقبل أن تهان كرامتها وتنتهك قيمها وحقوقها، وفي نهاية الأمر لن يساعدها أحد إن لم تساعد نفسها. ولا بد لنا في هذا الصدد من ثلاثة انعطافات أساسية:إصلاح أوضاعنا، وإحياء تضامننا بفاعلية، والعودة الجادة إلى اكتساب التقدم الحضاري اللازم لبناء الأمم في عصرنا، فالأمة في خطر ولا بد من صحوة مسؤولة.

وبعد، فهذه النظرة الشاملة للأفق الوطني والعربي تضع أمامنا برنامجًا

مكثفًا يتطلب المزيد من العمل والفكر والجهد المتكاتف، ولقد أثبتم من خلال عملكم البرلماني أن تطلعات المواطنين لا يمكن أن تتحقق إلا بمثل هذه المشاركة البناءة وعبر عملية التراكم القانوني المتنامي من خلال القنوات الشرعية، وبالتمسك الواعي بثوابت نظامنا السياسي القائم على التسامح والانفتاح، والذي صان الوطن، ورسخ منجزاته، وقاد نهضته، فاتحًا المجال للمزيد من التطوير العام حسب سنن التقدم الطبيعي والمدروس.

وفي الختام نعرب لكم مجددًا عن تقديرنا العميق لجهدكم المبرور عند الله سبحانه، ولدى كل مواطن مخلص.

هكذا نرفع معًا راية البحرين خفاقة في كل الآفاق وهي في سماء الكرامة والعزة.

وفقكم الله، وإلى المزيد من العطاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السبت ١١ ديسمبر ٢٠٠٣م

١٧ شوال ١٤٢٤ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العادي الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صاحب الجلالة،

بعد أن انقضى قرابة عام على بدء تدشينكم مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني، ها نحن نسعد ثانية بلقاء جلالتكم في يوم آخر أغر من أيام البحرين الخالدة، إيذانا بمتابعة العمل ومواصلة الجهد لنستكمل معًا رسم معالم الصورة الأجمل والأبهى من خلال إرساء بناء تشريعي محكم تضطلع بمسئوليته السلطة التشريعية المتمثلة في مجلسي الشورى والنواب، بعد أن تم تفعيل دورها في ضوء ما توافق عليه معكم أبناء شعبكم الوفي بمقتضى ميثاق العمل الوطني، والذي جاء تجسيدًا للمشروع الإصلاحي التحديثي لجلالتكم،الذي يشهد على الدوام قوة وثباتًا ورسوخًا بفضل ما أسبغتموه عليه من رأي ثاقب، وفكر مستنير، ووعي عميق لضرورات الحاضر المستشرف لآفاق المستقبل، وهو ما وفر الضمانات اللازمة لنجاحه. فبات المواطن يتنفس أجواء الحرية، ويعيش مناخ الديمقراطية، ويتفاعل مع كل ذلك بحس وطني صادق، وهو ما شكل المنهج السليم للمحافظة على سلامة الوطن وصون إنجازاته ومكتسباته.

ففي يوم السبت الحادي عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٣م تشرف رئيسا مجلسي الشورى والنواب وأعضاؤهما بالاستماع إلى الخطاب السامي

لجلالتكم في افتتاح الدور الثاني من الفصل التشريعي الأول، والذي أعربتم فيه عن أمنياتكم بأن يتواصل الأداء بالوتيرة ذاتها ليكون دور الانعقاد العادي الثاني كسابقه ناجحًا، تحقيقًا لآمال المواطنين الذين يتطلعون إلى أن يستمر أداء السلطة التشريعية فعّالًا، وهو ما نطمئن إلى تحقيقه في ضوء النتائج الطيبة التي أنجزها كلا المجلسين على صعيد العمل التشريعي، وما قام به مجلس الشورى من جهد ملموس في إطار بناء جسور التواصل مع المجالس التشريعية في العديد من الدول الشقيقة والصديقة، بل إننا نطمح ونتطلع إلى أن يكون الدور الثاني أكثر عطاء بفعل تكريس ما اكتسبه الأعضاء من خبرة وتجربة هما ثمرة لممارسة ميدانية على صعيد العمل البرلماني، الذي يشهد على الدوام نماء وتطورًا منذ أن أرسى الآباء والأجداد بنضالهم المضني وكفاحهم الدؤوب ركائزه الأولى والأساسية، مما يحفزنا على المضي قدمًا في مسيرتنا البرلمانية الدستورية الملتزمة بأسس العمل الوطني وثوابته، والانطلاق بها نحو أفق أكثر رحابة بما يعود بالنفع والخير على هذه التجربة وبالتالي على مملكتنا الغالية.

ويشرفنا -يا صاحب الجلالة- أن نعرب لكم عن امتناننا العميق وغبطتنا البالغة حيال ما حرصتم جلالتكم على الإشارة إليه في خطابكم السامي من تقدير للإنجاز الذي تحقق في العام الأول من عمر المسيرة البرلمانية، التي استلهمت خصائصها ومقوِّماتها من الحصيلة المتراكمة للخبرات والتجارب المرتبطة بتراب هذا الوطن، واستمدت حيويتها من محتوى المشروع الإصلاحي التحديثي ومضمونه الذي أطلقتموه جلالتكم أسلوبًا ونهجًا، مما أسهم في تعزيز المسيرة المباركة التي يقودها جلالتكم بكل حكمة وحنكة واقتدار من خلال شحذ الهمم، واستنهاض مقوّمات العطاء لدى شعب البحرين لتحافظ مملكة البحرين بذلك على مركزها المتقدّم ومكانتها المرموقة بين أقطار العالم الحرة والمتحضرة. وإننا إزاء ذلك لنبادل جلالتكم التحية المقرونة بخالص ووافر التقدير والامتنان والعرفان، مؤكدين لجلالتكم أن

المسيرة البرلمانية الدستورية التي أرسيتم دعائمها وثوابتها ستستمر وتتواصل لتتنامى وتتطور وفق خطوات مدروسة في ظل الإجماع الوطني لتقدم للعالم النموذج والقدوة لتجربة ديمقراطية واضحة الأبعاد والرؤى بيِّنة المعالم والمقاصد محددة الأهداف والغايات، مستذكرين في هذا المجال التعاون البناء والتنسيق القائم بين المجلس والحكومة الموقرة طيلة دور الانعقاد العادي الأول الذي جاء بناء على التوجيهات السديدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، والذي أسهم بشكل فاعل في إنجاح التجربة البرلمانية، مؤكدين لجلالتكم أننا عاقدو العزم على المضي قدمًا في ترسّم النهج ذاته في تعاوننا مع الحكومة الموقرة على مختلف الصعد، انطلاقًا من قناعتنا الأكيدة بأهمية ذلك، ولأنّ التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية - كما أشرتم جلالتكم في خطابكم السامي - له الأولوية المطلقة ليصل الازدهار إلى كل مواطن وأسرة، ولأن ذلك يقود بالضرورة إلى ترسيخ الإصلاح الديمقراطي على أسس وطيدة من البناء الاقتصادي والاجتماعي.

صاحب الجلالة،

إننا إذ نؤكد على هذا التعاون باعتباره أحد مرتكزات ومنطلقات عملنا لنعد جلالتكم بمضاعفة الجهود لسن تشريعات وقوانين تدفع قوى وفعاليات مجتمعنا الحي إلى الأمام في سباق مع الوقت من جانب، وحرص على جودة العمل من جانب آخر. فمقصدنا وهدفنا إعطاء كل التشريعات والقوانين حقها من الدراسة والبحث المستفيضين لتأتي ملبية لحاجات المجتمع، مواكبة لمعطيات العصر.

صاحب الجلالة،

إن خطابكم السامي يشكل نبراسًا لنا جميعًا لأنه مفعم بالإضاءات الكاشفة والعبر الغنية لما يجب أن يكون عليه منهج الإصلاح والتطوير والتنمية. إذ

شخّص الخطاب بعمق طبيعة التحديات والصعوبات التي تقترن عادة مع البدايات والمراحل الانتقالية حيث قلتم: إن البدايات والمراحل الانتقالية في تجارب الشعوب تمثل مقياسًا دقيقًا لقدرتها على التكيف مع التطور في واقعنا والانتقال به إلى الأفضل. فهذه النظرة الثاقبة تنم مدلولاتها وأبعادها عن حكمة قائد خبير بالتاريخ ملم بالحوادث مدرك للتحولات الكبرى، فالانتقالات الواسعة لا تتحقق في الغالب إلا بإرادة ومضاء وعزم لا يلين. وفي ذلك نداء محفز للجميع ليشمروا عن ساعد الجد، ويعملوا التفكير ويشحذوا الهمم، ويقتربوا من الواقع ومجريات الأمور وطبيعتها، ويتدارسوا الحقائق، ويجيدوا اختيار المسار، مما يتطلب منا جميعًا أن نتبيَّن الطريق والوسيلة المثلى للسير فيه بقدرة الشعب المتسلح بالوعي والناقد والمبدع والمتطور الذي يضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار، ذلك أن خدمة الوطن مسئولية مقدّسة يشترك في تحملها المجتمع بأسره، وفي طليعته قواه الحية، وشرائحه الواعية.

وإننا لنشاطر جلالتكم ما أكدتم عليه من أن البحرين قد استطاعت تحقيق ذلك بنجاح كبير وفي زمن قياسي بفضل من الله ثم بـإرادة وطنية قادها جلالتكم، وانتظمت فيها كل فعاليات المجتمع وبخاصة السلطة التشريعية المتمثلة في مجلسي الشورى والنوّاب ومؤسسات المجتمع المدني والمنابر السياسية والعلماء والعمال والمثقفين رجالًا ونساء، متطلعين إلى توظيف هذا النجاح وترجمته في برنامج عمل وطني شامل يأخذ في الحسبان استثمار الطاقات والإمكانات المتاحة كافة لتعزيز مسيرة العمل والبناء، والإسراع في عملية التحديث باعتماد المرونة والانفتاح على العالم.

صاحب الجلالة،

إن ما يدفعنا إلى التركيز بشكل أكبر على هذه المساحة المضيئة من خطابكم السامي هو ما يحدث بين الفينة والأخرى من بعض الحوادث العابرة التي قد تضع العصا - دون أن تعي - في عجلة التطوير والإصلاح، وتخلق بؤر توتر

جديدة لمسيرة تسعى إلى الانطلاق، وهي معبأة بالغايات الكبيرة والأهداف النبيلة. لذا فإننا نتمنى أن تتعامل مؤسسات المجتمع المدني كافة مع هذه القضايا بما تمليه عليها مسئولياتها الوطنية، داعين الحكومة الموقرة إلى الاستمرار في معالجة ذلك بما عرف عنها من حكمة ورويّة لنواصل مسيرتنا في مشروعنا الإصلاحي، مؤكدين أن مثل هذا التعاطي الحي والمرن والمتسامح بين الجميع سيخلق فرصًا ممتازة لتخطي العقبات، وتقوية جسور التآلف والتعاون المثمر والبناء.

صاحب الجلالة،

إننا لنعتقد جازمين بأن مسئوليات كبيرة تقع على عاتق جميع القوى الفاعلة في المجتمع، خاصة في هذه المرحلة المفصلية من مراحل العمل الوطني. وإن الجميع مدعو إلى ممارسة دوره في بناء مجتمع الأمن والسلم، والإسهام بفاعلية في تحقيق الاستراتيجية الوطنية في ظل رؤيتكم الواضحة التي تقوم على الارتقاء بمفهوم الأمن الوطني إلى مصاف الأمن الإنساني الذي تنشده وتتطلع إليه شعوب وأمم الأرض قاطبة، مستذكرين في هذا المجال الشوط الكبير الذي قطعته مملكة البحرين على هذا الطريق وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية التي هي رديفة للاستراتيجية الدفاعية الوطنية كما أشرتم جلالتكم في خطابكم السامي، منوّهين في هذا الشأن بالدور البارز الذي تضطلع به قوة دفاع البحرين باعتبارها الحصن المنيع لحماية الوطن وصون مكتسباته، وهو ما أسهم في أن تحظى البحرين بتقدير واحترام الأمم المتحدة ومنظماتها المتعددة، بل والمجتمع الدولي بأسره باعتبارها إحدى أبرز الدول التي تعنى بحقوق الإنسان، وتوفر له أسباب الحياة الحرة الكريمة، حيث إن هذه النتائج الطيبة التي تحققت إنما جاءت بلاشك ثمرة لجهود مضنية بذلت من قبل جميع المعنيين بالشأن العام.

إننا يا صاحب الجلالة لنؤيد ما تضمنه خطاب جلالتكم السامي بأن يكون

البرنامج الاجتماعي شاملًا ليغطي مختلف فئات المواطنين دون تمييز، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وبما يعزز الأمن الاقتصادي للمواطن من مسكن وعمل، وأن يتضمن هذا البرنامج الآليات التي تضمن زيادة إنتاجية المواطن في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، مع التركيز على تفعيل حركة الاقتصاد الوطني، والإسراع في تنفيذ المشاريع الإسكانية التي تم الإعلان عنها، والإعداد لإقامة المدن الجديدة مع الدعوة إلى مباشرة العمل سريعًا في إنشائها لتلبية الاحتياجات الإسكانية الملحة للمواطنين إرساء لدعائم مشروع الإسكان الشامل في مملكة البحرين لهذا الجيل والأجيال القادمة.

واسمحوا لنا يا صاحب الجلالة أن نستذكر هنا بالعرفان والتقدير الدور البارز لصاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين، مشيدين بجهود سموه المخلصة في دعم مجالات التنمية الاقتصادية، وإنشاء المشروعات الإسكانية الطموحة في مختلف مناطق البلاد.

صاحب الجلالة،

إن ما أكدتم عليه في خطابكم السامي من أهمية ترسيخ دولة القانون والاقتصاد الحر، ورفع مستوى معيشة المواطن والشفافية والتعددية والاعتدال واحترام حقوق الإنسان، إنما هو إشارة إلى أدوات الإصلاح والتطوير والنمو، ومرتكزاته الأساسية. وإن هذه الأدوات الفاعلة هي التي ستقودنا إلى بلوغ الهدف، وتحقيق المنجزات إن شاء الله.

فالمواطن الذي تراعى حقوقه وتصان في دولة القانون، ويتم توفير العيش الكريم له، ويعيش الأمان والحرية هو الذي يستطيع أن ينتج ويعمل ويتفاعل مع الأهداف الكبرى. فلقد قامت الدول المتقدمة على تشريعات منصفة وعادلة يتم تطبيقها واحترامها. ولن يتحقق كل ذلك إلا ضمن مناخ يسوده النظام، والقوانين والتشريعات، وتحفظ فيه حقوق الانسان، ويتمتع المواطن

فيه بكل هذه الحقوق، خاصة في العمل والصحة والتعليم والحماية الأمنية.

وانطلاقًا من تأكيد جلالتكم أهمية ترسيخ نظام الاقتصاد الحر الذي يراعي مصالح جميع المواطنين، ويرفع من مستوى معيشتهم، فإننا نؤكد على ضرورة المساهمة الفعّالة للقطاع الخاص في التنمية، حيث إن هناك قنوات وآفاقًا متعددة تتطلب من السلطتين التشريعية والتنفيذية التعاون بشأنها لوضع الآليات المناسبة لتحقيق ذلك، وفي مقدمتها استكمال التشريعات والقوانين والأنظمة التي تساهم في دفع عجلة التنمية، وتشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مجمل مشاريع التنمية، ومن أهمها تلك المتعلقة بالشفافية ومحاربة الفساد الإداري والمالي بتفعيل الرقابة المالية والإدارية.

وإننا يا صاحب الجلالة لنتعهد لجلالتكم بأننا لن نألو جهدًا في القيام بما يمليه علينا الواجب في هذا الشأن، متعاونين مع الحكومة الموقرة لتحقيق هذا الهدف النبيل.

وفي ضوء ذلك نرى ضرورة تأكيد عدد من المحاور الأساسية فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي يمكن إيجازها في التالي:

١. تسهيل إجراءات الاستثمار لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال، مما يستوجب اتباع أساليب وأنماط جديدة في التعامل مع المستثمرين.
٢. دعم الحكومة وأجهزتها للقطاع الخاص بتسهيل وتبسيط إجراءاتها بعيدًا عن البيروقراطية والتعقيد.
٣. تفعيل مجلس التنمية الاقتصادية ليضطلع بمهامه ومسئولياته، وتعزيز دوره لوضع الاستراتيجيات التي تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد والنهوض به.
٤. إقامة مشاريع اقتصادية جديدة تساعد على تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، بما في ذلك اقتصاد المعرفة، لخلق فرص عمل للمواطنين.
٥. تشجيع ودعم الاستثمارات المباشرة المحلية كمشروع الفورميلا واحد

وأمواج ودرة البحرين ومرفأ البحرين المالي وغيرها، والعمل على تأسيس بنية تحتية وطنية في المجالات المالية والاقتصادية والسياحية والتعليمية والصحية.

٦. دعم وتعزيز برامج التدريب لخلق المزيد من العمالة الوطنية المدربة والمؤهلة لتحل محل العمالة الأجنبية.

صاحب الجلالة،

لقد تحققت إنجازات اقتصادية كثيرة ضمن مسيرتنا التنموية، غير أن ثمة عراقيل قد تحول دون انطلاقتنا بسرعة أكبر وبأداء أكثر تميزًا، مؤكدين في هذا المقام أن عجلة الإصلاح الاقتصادي لن تتسارع وتيرتها دون وجود نظام إداري ومالي دقيق وواضح يسهم في كسب ثقة المستثمرين، وتأمين احتياجاتهم دونما معوِّقات أو مصاعب أو عقبات.

ولأنه لا نماء اقتصاديًا في ظل الاضطرابات المجتمعية، والصراعات الطائفية والتوتر السياسي، والتناحرات الفئوية، فإننا يا صاحب الجلالة لنؤكد تأييدنا المطلق لتوجهات جلالتكم الهادفة إلى ترسيخ الدعائم الوطيدة والدائمة للوحدة الوطنية التي هي ثمرة للتفاعل الإيجابي بين جميع المؤسسات الوطنية التي تضع مصلحة الوطن وأبنائه فوق كل اعتبار، مؤكدين أهمية أن تلتزم جميع شرائح المجتمع ومؤسساته وفعالياته بمختلف أطيافها وتوجهاتها وانتماءاتها بهذا المبدأ الذي هو من دعائم وثوابت وأساسيات مبادئ العمل الوطني الذي أكد عليه مشروع جلالتكم الإصلاحي.

وفي هذا الخصوص فإن من الأهمية بمكان وضع برنامج للتربية والتثقيف السياسي يهدف إلى إعداد النشء منذ البداية على إدراك واجباته الوطنية وحقوقه في ظل النظام الديمقراطي، مع التعريف بالآلية الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها تأدية الواجبات وصون الحقوق. لذا فإننا نقترح أن يتم تعليم هذه المبادئ في المدارس، ويتم تضمين المناهج الدراسية جميع هذه

المبادئ جنبًا إلى جنب مع البرامج الأخرى للتربية الوطنية وحقوق الإنسان التي تتم من خلال مختلف الوسائل المتاحة، ومن بينها مدارس المستقبل الرائدة، حيث يأتي مشروعكم الكبير للإصلاح التعليمي الذي يعرف بمشروع حمد لمدارس المستقبل ضمن هذا الإطار.

صاحب الجلالة،

إننا نشهد الآن وضع اللبنات الأولى لنهضة كبيرة واعدة، تتمثل في المشاريع المتلاحقة والكبيرة التي تطرحونها جلالتكم والتي تحمل في طياتها الكثير من بشائر الخير التي تزيدنا ثقة أكبر في قيادتكم الحكيمة والواعية، فإلى جانب ما تتمتع به مملكة البحرين من ريادة مالية وتطور إنمائي فإنها غدت الآن مركزًا تشريعيًا وفكريًا وثقافيًا تتضاعف أهميته باستمرار. واسمحوا لنا يا صاحب الجلالة أن نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن أمنياتنا بأن تصبح البحرين أيضًا مركزًا للقضاء الاقليمي المتقدّم، نظرًا للمعطيات العديدة التي تتوافر فيها وما تمتلكه من إمكانات تجعلها مؤهلة لأن تضطلع بمثل هذا الدور الهام، والذي سيفضي في حالة تحققه إلى تعزيز مكانة المملكة باعتبارها دولة قانون، ومنتدى للحوار الفكري والثقافي.

ولاشك أن البحرين بماتمتلكه من رصيد فكري وثقافي وحضاري وتاريخي، وما يمتاز به شعبها من انفتاح على مختلف الحضارات والثقافات يجعلها قادرة على القيام بهذا الدور الطليعي بكفاءة عالية. وإن تحقيق ذلك يتطلب الإسراع في وضع الآليات والاستراتيجيات والبرامج التي تسهم في وضع البحرين على خارطة أهم مناطق جذب المنتديات الفكرية والثقافية، وملتقى لحوار الأديان والتقريب بين المذاهب الإسلامية، متطلعين بعزم وثقة كبيرين إلى تحقيق ما أشرتم إليه جلالتكم من أن البحرين ستشهد المزيد من الفعاليات، وإنشاء مراكز المعلومات والدراسات الاستراتيجية المتميزة.

صاحب الجلالة،

إن البحرين وهي تشهد هذه النهضة الكبيرة لابد لها من الاستفادة من جميع طاقات المجتمع القادرة على الإنتاج، وهو ما يدعونا إلى تأكيد أهمية فتح جميع المجالات أمام المرأة، وتطوير كفاءاتها لتؤدي دورها الريادي في هذه النهضة المباركة، وخاصة بعد أن أكدت المرأة البحرينية قدرتها في ميدان العمل والإنتاج، وتفوقها في جميع المجالات. لذا فإن مجلس الشورى يؤكد ضرورة تطوير التشريعات المتعلقة بالمرأة بالتعاون مع جميع الفعاليات التي تعنى بشئون المرأة البحرينية، وعلى رأسها المجلس الأعلى للمرأة. كما أن الطفولة باعتبارها المستقبل الواعد لهذا الوطن تحظى هي الأخرى باهتمام ورعاية المجلس، حيث يتم التعاون والتنسيق في دعم ورعاية وحماية الطفولة مع العديد من الجهات المعنية، وإن المجلس ينوي تركيز الجهود على ضرورة التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية الطفولة.

إن سياستكم الحكيمة -يا صاحب الجلالة- قد جعلت من البحرين أنموذجًا حضاريًا مرموقًا على المستويين العربي والعالمي، وهو ما نلمسه من خلال الحضور البارز والمشرف للبحرين في كل المحافل العربية والإقليمية والدولية، ذلك أن تجربتكم الرائدة تلقى الثناء والصدى الإيجابي في الوطن العربي بأسره وفي مختلف دول العالم. ولا نبالغ إذا قلنا إن الطلائع السياسية والفكرية الساعية للتطوير في الدول العربية ترنو إلى تجربة البحرين الرائدة في مسيرتها الناجحة التي أصبحت واحدة من العلامات البارزة على طريق الإصلاح في العالم العربي، وهو ما يبعث في نفوسنا الارتياح ويملؤها بالسعادة.

صاحب الجلالة،

إننا لنشاطر جلالتكم الرأي في أن العام الجاري كان من أصعب الأعوام التي مرّت على المنطقة العربية، وخاصة في فلسطين والعراق، حيث يعيش

الشعب الفلسطيني الشقيق ظروفًا بالغة الصعوبة نتجت عن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية العدوانية.

كما أن الشعب العراقي الشقيق لايزال يتعرّض لأزمات ومحن خانقة يدفع جرّاءها الكثير من أرواح أبنائه وتطال آثارها كل مناحي الحياة فيه. غير أننا على ثقة تامة بأن جلالتكم باعتباركم رئيس الدورة الحالية لجامعة الدول العربية وبما تمتلكونه من حكمة وحنكة وبعد نظر، وبالتعاون مع إخوانكم قادة الدول العربية الشقيقة ستعملون على الحد من آثار ما يتعرّض له أبناء الشعبين الشقيقين من ممارسات واعتداءات خطيرة، وتجنيبهما المزيد من المآسي والويلات والدمار، مناشدين القادة العرب في هذا الظرف الدقيق والخطير أن تنتظم جهودهم وتتوحد مساعيهم الخيرة للحفاظ على وحدة العراق أرضًا وشعبًا، مؤكدين في الوقت ذاته على الدور البارز الذي يجب أن تضطلع به المرجعيات الدينية وشيوخ القبائل والعشائر وكذلك القوى الوطنية في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق الشقيق، بما يسهم في درء المخاطر، وتجاوز المحنة.

وكما عوّدنا مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتفاعله الإيجابي مع القضايا المصيرية للأمة العربية، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من نسيجها العام فإننا نتطلع إلى أن نرى جهدًا منسقًا ومؤثرًا للمجلس في الإسهام في استتباب الأمن والاستقرار في ربوع العراق الشقيق، والعمل مع المجتمع الدولي بأسره في حل القضية الفلسطينية من خلال إرساء دعائم السلام العادل والدائم الذي يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، مثمنين عاليًا جهود جلالتكم الحثيثة بالتعاون مع إخوانكم قادة دول المجلس في تفعيل دوره وتمكينه من أن يسرع الخطى نحو تلبية وتحقيق تطلعات شعوب المجلس نحو مزيد من التنسيق والتعاون ليلمس المواطنون ثمرة ذلك في شكل مشروعات وبرامج

مشتركة تعزز اللحمة والوحدة والانتماء في ظل المبادئ السامية التي قامت عليها هذه المنظومة الخليجية، مؤكدين أهمية التركيز على التكامل بين دول المجلس للتعاطي مع المستجدات التي يفرزها عصر التكتلات الكبيرة.

كما أن ما أشرتم إليه جلالتكم في خطابكم السامي من توافق القادة العرب على طرح تصورات لتطوير ميثاق الجامعة العربية تفعيلًا للعمل العربي المشترك ليعبّر عن أمل لايزال يراود أبناء الشعب العربي من خليجه إلى محيطه، داعين لكم وقادة الأمة العربية بالتوفيق في بلوغ هذا الحلم، الذي إن تحقق فستكون له آثار إيجابية على مسيرة العمل العربي المشترك، وخاصة أن الأمة العربية قد عانت الكثير من الهوان والإذلال على يد أعدائها جرّاء تشرذمها وانكفاء كل قطر عربي على نفسه، مما بدّد طاقات الأمة، وجعلها نهبًا مستباحًا للمتربصين بها من الإسرائيليين الصهاينة وغيرهم، رغم ما يستقر في ضمير هذه الأمة من توجه نحو السلام والاستقرار، ورغبة صادقة للإسهام في مشاركة أمم الأرض الأخرى عملية البناء الفكري والحضاري والإنساني، وهو الوجه الحقيقي لهذه الأمة الذي ميزها على مدار التاريخ.

وبمراجعة شاملة وفاحصة ودقيقة لطبيعة الأوضاع التي نجتازها فإننا نؤيد بشكل مطلق ما أكدتموه جلالتكم من أن الأمة بحاجة إلى ثلاثة انعطافات تاريخية تتمثل في إصلاح أوضاعنا، وإحياء تضامننا بفاعلية، والعودة الجادة إلى اكتساب التقدم الحضاري اللازم لبناء الأمم في هذا العصر. ونشاطر جلالتكم رؤيتكم الحصيفة بأن الأمة في خطر، وأنه لابدَّ من صحوة مسئولة. وانطلاقًا من هذا النداء فإن المسؤولية القومية تقتضي من الجميع القيام بواجبهم في مثل هذا المنعطف التاريخي والظرف المفصلي الذي تجتازه الأمة العربية.

صاحب الجلالة،

إننا وقد سعدنا بما اشتمل عليه خطابكم السامي من معانٍ جليلة وآراء

سديدة لنود أن نعرب لجلالتكم مرة أخرى عن خالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان لما حفل به الخطاب السامي من دلالات واضحة تؤكد ثقة جلالتكم في حسن أداء المجلس الوطني في الدور الأول من الفصل التشريعي الأول، وهو ما يغمرنا بالسعادة، ويحملنا في الوقت ذاته مسئوليات جسامًا نسأل المولى جلت قدرته أن يهبنا القوة على تحملها بكل أمانة وإخلاص، مؤكدين لجلالتكم أننا سنفرغ كامل جهدنا للقيام بواجبنا تجاه عملية التشريع والتقنين التي تتطلب الكثير من الجهد والوقت.

وإننا بعد اتكالنا على الله ثم على دعم جلالتكم وبالتعاون مع مجلس النواب والحكومة الموقرة سنعمل على القيام بمسئولياتنا في هذه المرحلة الهامة من تاريخ وطننا الغالي، بعد أن اجتزنا بنجاح المرحلة الأولى في مسيرتنا الديمقراطية.

وإنه بقدر ما يملؤنا من شعور بالاطمئنان إلى مواصلة نجاحنا في هذه المهمة فإننا نود أن نطمئن جلالتكم وأبناء شعبكم الكريم بأننا معا سائرون على درب واحد، ونحو غايات واحدة تهدف إلى خير هذا الوطن العزيز وإسعاد ورفاهية أبنائه المخلصين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس وأعضاء مجلس الشورى
الثلاثاء ٢٠ يناير ٢٠٠٤م
٢٨ ذو القعدة ١٤٢٤ هـ

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

دور الانعقاد العادي الثاني – الفصل التشريعي الأول

العضو عبد الرحمن محمد جمشير	رئيسًا
سعادة العضو إبراهيم محمد بشمي	عضوًا
سعادة العضو عبد الجليل إبراهيم الطريف	عضوًا
سعادة العضو محمد هادي أحمد الحلواجي	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة نعيمة فيصل الدوسري	عضوًا

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الثالث



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العادي الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تتقدم المسيرة، وتكبر التجربة، ويعلو البناء، فنلتقي اليوم لافتتاح دور الانعقاد العادي الثالث لمجلسنا الوطني بجناحيه، متمنين لكم مزيدًا من العطاء تلبية لتطلعات شعبنا الوفي لاستكمال مقومات الحياة الحرة الكريمة التي تليق بنضاله الوطني وعمله المنتج ووعيه المستنير.

ويطيب لنا بدايةً أن نسجل باعتزاز أنكم خلال العامين الماضيين قد أرسيتم، بالتعاون مع الحكومة الموقرة، وبشكل غير مسبوق في تاريخ البحرين، تقاليد للعمل البرلماني المسئول نعتقد أنها تمثل منطلقًا صالحًا لحياة ديمقراطية متصلة الحلقات سواء في نطاق التشريع أو متابعة الأداء الحكومي طبقًا لصلاحياتكم الدستورية وبما يعكس الإرادة الشعبية التي ستبقى، بإذن الله، مصدر إلهامنا جميعًا، وإنه لشرف عظيم أن يكون كل واحد منكم ممثلًا للشعب بأسره كما نص الدستور، دون تمييز بين اتجاه وآخر، حيث إن الجامع بيننا بعد الله سبحانه وتعالى، هو الانتماء للبحرين قبل كل شيء.

معربين عن دعمنا لمجلسكم في أداء واجبه بالروح البنّاءة والحريصة على مصلحة الوطن العليا، ضمن نظامنا الدستوري القائم على الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفذية والقضائية، بما يكفل استقلال كل منها عن الأخرى في أداء عملها مع تعاونها المشترك من أجل الصالح العام، تحقيقًا لتوازن السلطات الذي تتطلبه الممارسة الديمقراطية.

وإذ نشير في هذا الموقف إلى أهمية القيام بذلك وتعزيز الوعي به قانونيًا خلال هذه الدورة، فإنه يهمنا التأكيد بأنه في دولة القانون لابد من تعزيز ثقافة القانون بصفة عامة، في مختلف المجالات، بحيث يترسخ الوعي القانوني اللازم لدى الجميع، مواطنين ومسئولين، فيعرف كل ذي حق حقه، على الصعيدين العام والخاص، وتتوضح الحقوق والواجبات وكذلك المسئوليات في مختلف القوانين السارية، وما تحتاجه البلاد من تشريعات جديدة لأوضاعنا المستجدة، وبما يؤدي بالسرعة الممكنة إلى تعديل القوانين المعيقة للتطوير، أو للاستثمارات، أو للمسيرة المباركة بصورة عامة، وبلاشك، فإن إقامة التوازن العملي بين متطلبات التشاور الديمقراطي في مجلسكم وما يتطلبه من وقت، واحتياجات البلاد إلى إصدار القوانين الملائمة وما يتطلبه من إسراع هو المعادلة المثلى لأداء هذه المهمة الحيوية، المتمثلة في استكمال البناء القانوني الشامل تنظيمًا لمختلف التعاملات في البلاد، وبحيث لا يُواجه أي تجاوز للقانون إلا بمنطق القانون، على كل صعيد.

وضمن هذا السياق، وتجاوزًا لأشكال التمييز الذي يواجه المرأة، فإن إعادة تنظيم شئون الأسرة، بقانون مرن ومتوافق عليه، يراعي مبادئ الشريعة السمحة، بما يصون حقوق الأم والطفل ويرشّد العلاقة الشرعية بين الزوج والزوجة، سيبقى هدفًا حيويًا لمجتمعنا، ولابد أن يكون مجلسكم مواكبًا لهذا المشروع بحكم مسئوليته الدستورية، على أن يكون مستمدًا من صميم عقيدتنا الإسلامية، وما تتميز به من وسطية واعتدال، وما تتيحه من اجتهاد حسب تغير الأزمان، كما يتجلى من تجديد قوانين الأسرة في مختلف البلاد الإسلامية، ونحن على ثقة بأن متابعة إصدار مختلف هذه القوانين والتشريعات ستأتي على الوجه الأكمل بإذن الله بالتعاون البنّاء بين مجلسكم والحكومة الرشيدة بقيادة العم العزيز الوالد صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، الذي يقوم والحكومة الموقرة على توفير احتياجات المواطنين وتلبية رغباتهم في شتى المجالات، هذا فضلًا عن النجاحات

الكبيرة التي حققتها الحكومة بقيادة سموه على امتداد مسيرة التنمية، ولايزال الكثير الذي يجب إنجازه في مجال التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية حتى نحافظ على المكانة المرموقة للبحرين وطنيًا وعالميًا.

هذا واستكمالًا لمسيرة الإصلاح الشامل، التي بدأت بالاستفتاء العام على الميثاق وتفعيل الدستور، ومثلت منعطفًا في تاريخ كفاحنا الطويل من أجل الحرية والتقدم والعدل، ونقلت الحوار الوطني إلى مراحل أكثر تطورًا، ومواكبة للمتغيرات الدولية في ميادين المعلومات والاتصالات والانفتاح السياسي، والنمو الاقتصادي، وحرصًا منا على مساهمة مختلف القطاعات الوطنية من التجار والعمال والجامعيين والكتاب ومؤسسات المجتمع المدني، وإشراك عامة المواطنين والمواطنات العاملين بصمت، في حوارات أشمل وأعمق بشأن المستقبل وبلورة القرار الوطني تحقيقًا للتنمية السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، فإن صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، قد كُلف من قبلنا بمهمة متابعة بحث هذه القضايا الوطنية حسب أهميتها بمواكبة الحوارات الوطنية الجارية وتعزيزًا لها، وسيقوم سموه بإطلاعنا عليها وفق جدول أعمال سيعلنه، وذلك استمرارًا لتوليه مثل هذه القضايا منذ بحث تفعيل ميثاق العمل الوطني ورئاسة سموه للمجلس الاقتصادي، وعلى الأخص مبادرته المدروسة لإقامة ورشة إصلاح سوق العمل في البلاد بمشاركة مختلف الأطراف الوطنية المعنية توفيرًا للمزيد من فرص العمل أمام أبناء البلاد وما يتطلبه ذلك من معالجات مستقبلية سنتوافق عليها بالتشاور مع المعنيين بالأمر، ونعتقد أنه من الشجاعة أن تصارح الدولة مواطنيها بالمشكلات فذلك بداية الحل، وهو توجه ينال دعمنا الكامل، هذا مع توجيهنا لولي العهد بضرورة العمل منذ الآن وضمن هذه المهمة على إعداد الصف الثاني من القيادات الشابة التي ستتولى المسؤولية وترفع الراية وتواصل رسالة الإصلاح، وبمشاركتهم معنا في إعداد المستقبل الذي هو من نصيبهم، بإذن الله، يكونون قد بدأوا الإسهام في صنعه، مثلما أسهمت معنا

أجيال من الشباب في بناء قوة دفاع البحرين التي لها من المكانة السامية في قلوبنا مع كافة الأجهزة الأمنية ما يدفعنا إلى الفخر والاعتزاز بها، وما يستوجب منا بذل المزيد من التطوير والتحديث لما تقدمه من خدمات ليس في المجالات المختصة بها فحسب، بل تتعداها إلى مختلف المجالات الاجتماعية والإنسانية وغيرها، فإلى ضباطها وكافة أفرادها كل التحية والتقدير.

أيها الإخوة والأخوات،

أما على الصعيد الخارجي، فقد كانت دعوة البحرين للمشاركة في ملتقى الدول الصناعية الكبرى في يونيو الماضي في الولايات المتحدة تقديرًا للنموذج الذي تمثله في هذه المنطقة من العالم، وهذا ما يدعونا إلى استكمال المسيرة المباركة بالمزيد من التصميم والعزم، وأما على صعيد الجوار الخليجي والعربي، بصفة خاصة، فإنا نعتقد أنه بعد مرور الخليج بثلاث حروب مكلفة، فضلًا عن تداعيات الصراع في الشرق الأوسط، فإن شعوبنا بحاجة ماسة إلى تحقيق الأمن والاستقرار لاستئناف تقدمها الحضاري وتطورها الديمقراطي ومشروعاتها الإصلاحية. وإنه ليسعدنا أن نرحب بانعقاد القمة الخليجية المقبلة في البحرين متطلعين إلى لقاء القادة الأشقاء بدول المجلس لتطوير مسيرته بما يلبي تطلعات شعوبنا الشقيقة ويواكب المتغيرات المتسارعة، وفي تقديرنا فإنه على المدى المستقبلي، لابد من تعزيز الاستراتيجية المشتركة لمجلس التعاون برؤية متجددة لترتيبات النظام الإقليمي الأشمل في الخليج، بمشاركة كافة الأطراف المعنية والقوى الدولية ذات الصلة في الوقت ذاته.

إلا أن ذلك لن يكتمل إلا بالتوصل إلى سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط يقوم على ضمان الحدود الآمنة لكافة دوله بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وعلينا ألا نكل عن هذه المطالبة، أيًا كانت المصاعب، لأنها عادلة ولا يمكن للضمير العالمي أن يتخلى عنها في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من تتابع الحروب والصراعات الدامية في المنطقة، فإنا نؤمن بأن كسب السلام لصالح جميع شعوبها هي المعركة التي ينبغي أن نعبئ جهودنا من أجلها، بدءًا بالعراق الشقيق الذي لا حل لمشكلته إلا من ذاته وذلك ليتفرغ لإعادة بناء وطنه الذي يجب أن يبقى موحدًا تصون وحدته الديمقراطية، والتعاون البناء مع جيرانه، والانفتاح على المجتمع الدولي. ولعل الدعوة لعقد مؤتمر دولي بشأن العراق تشارك فيه الأطراف الإقليمية يمثل أنسب مدخل للمساعدة على معالجة المشكلات التي يعانيها، كما أن مثل هذا المؤتمر يمكن أن يتكامل مستقبلًا مع ترتيبات الأمن في حوض الخليج بصفة عامة.

ختامًا، أيها الإخوة والأخوات، نتمنى لكم جميعًا دور انعقاد مثمرًا يعتز به الوطن في رحاب هذه المؤسسة التشريعية العزيزة، ولا بديل ولا مصدر للتطوير الديمقراطي إلا أنتم أبناء هذا البلد وممثليه، فنحن لم نستورد الديمقراطية، ولسنا بصدد استعارة مظاهرها من الخارج، فقد أردناها منذ البدء نابعة من ذاتنا لأنها عميقة الجذور في كفاح الآباء والأجداد، ولها أساس وطيد في تراثنا، الأمر الذي يمنحها مجال النمو والتفتح، ودعوتنا ستبقى متصلة لمزيد من المساهمات الوطنية المخلصة والمسئولة من أجل تطويرها من صميم هذه الأرض طبقًا للإرادة الشعبية ومؤسساتها الدستورية. مؤكدين أهمية الالتزام برصانة الحوار وأدب الاختلاف في الرأي على كل صعيد فذلك ما نعتبره من جوهر أخلاق أهل البحرين، وإن كان ثمة رسالة نوجهها باسم البحرين إلى أمتنا، ونحن نشهد ما تعانيه من احتراب، فهي أن نبادر، حماية لعقيدتنا وأوطاننا، إلى تعزيز ثقافة الحوار والسلم والبناء والانفتاح على الثقافات الأخرى، لنستفيد ونفيد كما علمتنا حضارتنا العربية الإسلامية، ولابد من مصالحة النفس أولًا، فالبيوت المنقسمة لا تبني أوطانًا عامرة.

نوجه هذا النداء من على هذا المنبر المسئول اعتزازًا بأدائكم المتميز الذي

جعله منارةً للخير والحق تستمد رسوخها من أصالة أهل البحرين وفطرتهم الصافية، واثقين أنكم ستحافظون على ثوابت هويتنا البحرينية التي اتضح معدنها للجميع، وشهد بها العالم.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السبت ٩ أكتوبر ٢٠٠٤م
٢٥ شعبان ١٤٢٥ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العادي الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه
ملك مملكة البحرين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد تشرف مجلس الشورى بالنظر فيما اشتمل عليه خطابكم السامي، في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الثالث – الفصل التشريعي الأول في يوم السبت الموافق ٩ أكتوبر ٢٠٠٤م والذي سيكون النهج القويم لهذا المجلس. هذا النهج الذي سيبقى بفضل قيادتكم الواعية نموذجًا للديمقراطية القائمة على أسس العدل واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص والفصل بين السلطات في توازن يليق بمكانة مملكة البحرين وتاريخها العريق وأهدافها الوطنية والتنموية.

لقد عززتم جلالتكم بما أكدتموه في خطابكم الكريم ثقتنا بالمستقبل الذي أوضحتم معالمه لوطن حر عزيز أبي، يحتضن كل مواطنيه الحريصين على صون وحدته ويوفر لهم الكرامة والأمن والاستقرار والعيش الكريم، ويساهم بفاعلية في مسيرة أمته العربية.

ولا شك أن إنجازات المجلس الوطني التي تحققت من خلال العمل البرلماني الجاد في الدورتين الأولى والثانية من الفصل التشريعي الأول، تمثل فرصة ثمينة للاستفادة من دروسها التي خلقتها الممارسة والتجربة لتجذير الحياة الديمقراطية وتوسعة دوائرها في مختلف مجالات التشريع ومتابعة

الأداء الحكومي القائم على برامج تفصيلية محددة الأهداف في إطار من الشفافية ورقابة العمل البرلماني المرتكز على مسيرة التنمية الشاملة.

إن هذه التجربة الفتية تتعزز، يا صاحب الجلالة، باختياركم الصائب أسلوب التدرج في تطبيق الإصلاحات والمبادئ المنصوص عليها في الدستور وميثاق العمل الوطني، إيمانًا بأن الديمقراطية هي ممارسة تراكمية وعملية متواصلة لا تحمل صفة الصيغ الجاهزة المفتقرة إلى قدرة التحول والتغير التي يتوق إليها المجتمع وما يتفق عليه وصولًا إلى ديمقراطية متميزة.

صاحب الجلالة،

إن فكرة رصانة الحوار وأدب الاختلاف التي جاءت في خطاب جلالتكم تحمل في طياتها مبادئ احترام الرأي الآخر، وتعضد دعوتكم السامية لتدشين منظومة الحوارات الوطنية الشاملة وبلورة القرار الوطني لتعميد استراتيجية تعطي الأولوية والدور الحقيقي للمواطن في إطار سيادة القانون.

وقد جاء تكليف جلالتكم صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين وتسليمه مسئولية هذه الحوارات والإشراف على بلورتها تعميقًا وتجذيرًا وتأكيدًا لهذه الرؤية العميقة من لدن جلالتكم ورافدًا لها. وفي هذا الصدد فإن مجلس الشورى يؤكد تقديره وتثمينه لدعوتكم السامية إلى بناء المستقبل سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ويعاهدكم على الدعم عن طريق العمل البرلماني الجاد وترسيخ مبادئ الحوار وآداب الاختلاف في أنشطة الحياة السياسية المختلفة.

وانطلاقًا من تأكيد جلالتكم أهمية تعزيز الوعي وثقافة القانون - حماية لاستقلالية السلطات الثلاث في أداء عملها بصورة متوازنة وتعاونها المشترك من أجل الصالح العام- فإننا في مجلس الشورى، نؤيد هذا التوجه الحكيم لبث الوعي بين المواطنين والمسئولين بحقوقهم والتزاماتهم عن طريق تأكيد

دعوتكم لإنشاء مركز يهتم بنشر الوعي بأحكام الدستور، وميثاق العمل الوطني، وتنمية ثقافة الحقوق المدنية والسياسية والقانونية، وترسيخها تأكيدًا لمبدأ سيادة القانون.

إن الإسراع في إيجاد هذا المركز سينمي -بلا شك- ثقافة الديمقراطية والقانون بين الشباب ويعزز احترام المؤسسات الدستورية والاحتكام إليها وذلك بالعمل مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسة العامة للشباب والرياضة من خلال البرامج الدراسية والأنشطة العلمية والثقافية والاجتماعية، ضمن استراتيجية تعنى باستثمار الطاقات الشبابية في مجالات التعليم والتدريب والعمل، وتبني مفهوم التعليم المستمر مدى الحياة وتأكيد دور التعليم في خلق المواطن القادر على المشاركة، والتفاعل مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمتغيرات العالمية.

إن هذا المركز سوف يساعد العاملين في المؤسسات البرلمانية والمجتمع المدني على الدراسة والبحث لتلبية حاجة البحرين إلى تشريعات جديدة، والعمل على إزالة القصور في التشريعات والقوانين المطبقة حاليًا في مختلف جوانب الحياة من أجل دفع حركة النمو والازدهار إلى الأمام.

إن مجلس الشورى يساند خطواتكم -يا صاحب الجلالة- في ترسيخ مبادئ القانون والاحتكام إليه انطلاقًا من الحقوق والالتزامات الواردة في الدستور، كما يعاهد جلالتكم العمل على تحديد الحاجة إلى التشريعات الجديدة التي تتطلبها عملية التطوير لإزالة أي عائق يربك مسيرة الإصلاح والإعمار، وإيجاد الوسائل القانونية من خلال التنسيق مع مجلس النواب والسلطة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني التي تسهل حريات التعبير والتجمع والتنظيم والصحافة وغيرها من الحريات، دون أن ينال تنظيمها أو تحديدها من جوهر الحق والحرية في ممارسته.

لقد عمل المجلس في الدورتين السابقتين على إنجاز مجموعة من القوانين

ذات العلاقة بالإعلام ومؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والثقافية، وأدخل تعديلات على مجموعة من القوانين الصادرة قبل فترة الإصلاح، لذا فإنه يرى أهمية الإسراع في إصدارها لتوفير حزمة قانونية ضرورية تساند التطورات التي يشهدها مجتمع البحرين، وتوفر القاعدة التشريعية للبناء السياسي والاقتصادي والثقافي.

صاحب الجلالة،

والتزامًا بتوجيهات جلالتكم السامية، وإيمانًا بما جاء في كلمتكم الكريمة حول أهمية تجاوز جميع أشكال التمييز التي تواجه المرأة، فإن مجلس الشورى يقدر بكثير من الاعتزاز المكاسب التي جاء بها المشروع الإصلاحي من خلال ما أقره ميثاق العمل الوطني والدستور من حقوق منصوص عليها للمرأة البحرينية، يكفلها القانون الذي سنعمل مع مختلف الجهات الرسمية والأهلية على توفير قاعدته التشريعية والقانونية اللازمة لإعادة تنظيم شؤون الأسرة واستكمال التشريعات الوطنية المتعلقة بأفرادها كافة من خلال قانون متطور يصون حقوق المرأة والطفل ويحمي العلاقة الشرعية بين الزوج والزوجة ويأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة نبراسًا ودليلًا. ولقد عمل مجلس الشورى من خلال اللجنة المؤقتة للمرأة والطفل على مراجعة القوانين الخاصة في المملكة ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية.

لذا فإن مجلس الشورى يتفق مع جلالتكم حول ضرورة إصدار قانون لتنظيم أحكام الأسرة وسوف يعمل جاهدًا على بناء جسور من التعاون مع المجلس الأعلى للمرأة، والسلطة التنفيذية، ومؤسسات المجتمع المدني من أجل أن يخرج هذا القانون متميزًا ومعبرًا عن تطلعات مختلف فئات المجتمع.

صاحب الجلالة،

لقد جاءت دعوة جلالتكم الكريمة للاهتمام بالتنمية الاقتصادية معبرة عن

نظرة ثاقبة، لما تحمله من تطلعات لخدمة المواطن دون تمييز، حرصًا على تحسين ورفع معدلات النمو، ودعمًا لمتطلبات التنمية المستدامة التي تؤكد مشاركة المواطن في الإنتاج واقتسام ثمار النمو. وانطلاقًا من هذا التوجه الصادق، فإننا نعاهد جلالتكم على أن نقف صفًا واحدًا مساندًا لمشروع جلالتكم الإصلاحي الشامل، ومؤيدًا للجهود التي تبذل لإعادة هيكلة سوق العمل، ومواجهة مشكلة البطالة، وساعيًا إلى تعزيز المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وضمان اضطلاع القطاع الخاص بدور المحرك الفعال للنمو المستقبلي. كما نؤكد لجلالتكم اهتمامنا وحرصنا على دعم كل خطوات تفعيل بنود اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية لما تتضمنه من فوائد تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، متمثلة في زيادة حجم التبادل التجاري وفتح الأسواق من خلال تحرير التجارة واستقطاب رؤوس الأموال التي سيكون من نتائجها الأولى تعزيز المركز الإقليمي للبحرين، ودعم مشروع الإصلاح الاقتصادي.

إن هذه الأهداف الطموحة تحتاج إلى إعطاء أولوية لبرامج الإصلاح الوطني تأييدًا للخطوات التي يقوم بها صاحب السمو ولي العهد الأمين لإصلاح الاقتصاد والتعليم والتدريب، والبدء بإصلاح هيكلية سوق العمل ضمن استراتيجية إصلاح الاقتصاد، وإطلاق الحوار الوطني ومشاركة مختلف مؤسسات المجتمع للتعرف إلى آرائها ومعطياتها. لذا فإن مجلس الشورى يضع نصب عينيه ضرورة الإسراع في إيجاد الأطر التشريعية والبحث عن الأساليب التي من شأنها تقليص حجم المعوقات التشريعية لهذا المشروع الوطني.

إن خطاب جلالتكم السامي، يعد فرصةً ثمينة لدراسة إيقاع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تشهده المملكة والذي أدى إلى نقلة نوعية في معيشة المواطن. ولا شك أن هذا التطور الواضح في الإنجازات هو

نتاج جهد دؤوب، وحرص كبير، ومتابعة يومية دقيقة تقوم بها الحكومة الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، والخطوات المدروسة التي أرساها لتفعيل روح المبادرة الفردية وتنويع مصادر الدخل القائم على مبادئ الاقتصاد الحر وآليات السوق.

لذا فإن المجلس يثمن أداء العمل الحكومي، والجهود المبذولة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي إلى الازدهار من خلال تطوير البنية الأساسية اللازمة. ويدعو إلى إزالة العوائق البيروقراطية، وتفعيل الرقابة المالية والإدارية، إلى جانب تيسير المعاملات، وتحسين الخدمات، وتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات وتطوير مستوى ونوعية الأداء الحكومي بشكل عام.

كما أن الإسراع في إنشاء ديوان الرقابة الإدارية سوف يساهم بصورة فعالة في التحقق من سلامة تطبيق الأنظمة والإجراءات الإدارية ومسايرتها مع المعايير العالمية للجودة، والتميز في الأداء والإنجاز الإداري. كما سيكون الديوان وسيلة للحد من التسيب والبيروقراطية في الإجراءات الإدارية، حيث إن هذا التوجه يشكل جانبًا مهمًا في تقديم الخدمات العامة والتجارية والاستثمارية بسرعة وكفاءة، إضافة إلى كشف القصور في الأداء الإداري والعمل على تقويمه، خدمة للمواطن والمستثمر.

إن مجلس الشورى -يا صاحب الجلالة- يشارككم التقدير العالي لما أنجزته مسيرة التنمية التي قادها صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر، وفي الوقت ذاته يثمن دعوتكم لرفد هذه المسيرة الناهضة، وديمومة فاعليتها بإعداد الصف الثاني من جيل القيادات الشابة التي ستتحمل المسؤولية وتواصل العمل في دفع مسيرة الإصلاح، ولا شك أن الإسراع في إيجاد الأطر الإدارية والتشريعية لهذه المهمة المجتمعية مسئولية مشتركة وملحة وضرورية ترافق المشروع الرائد لإصلاح الاقتصاد وسوق العمل والتعليم والتدريب.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى يشارك جلالتكم الاهتمام بقوة دفاع البحرين ويؤكد دعمه لجهودكم الدؤوبة لتحديث قدراتها، وتوفير الدعم المادي اللازم لتطويرها من حيث القوى البشرية والتقنية الحديثة، فهي الحصن الحصين لأمن الوطن وسلامته. كما يبارك المجلس كل خطوات العناية والرعاية للأجهزة الأمنية والالتزام بتطويرها لما لها من دور فعال وأساسي في إرساء الأمن والطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين والزائرين، ويعزز توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات المختلفة، غير أن مجلس الشورى يعبر عن قلقه الكبير حيال الظواهر الاجتماعية الطارئة على مجتمعنا من ارتفاع نسبة الجريمة وتزايد السرقات وظهور جرائم جديدة لم يعهدها مجتمع البحرين من قبل، حيث تقع على أجهزة الأمن المسؤولية في منع الجريمة قبل حدوثها وضبط ما يقع منها حفاظًا على الأمن الداخلي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تطوير الأجهزة الأمنية.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى ينظر بالكثير من التقدير والدعم والإعجاب إلى ما حققته سياستكم على صعيد العلاقات مع دول العالم ومشاركاتكم في مختلف المحافل الدولية، حاملًا رسالة مملكة البحرين الحضارية وخطابها الانفتاحي، ودعوتها لعالم تسوده العدالة والتعاون والسلام، وإننا نؤكد اعتزازنا بما أفضت إليه هذه السياسة من مكانة دولية مرموقة لمملكة البحرين، تمثلت -على نحو خاص- بمشاركتها في ملتقى الدول الصناعية الكبرى، وانضمامها لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما نؤكد ضرورة استثمار هذه المكانة وتوظيفها لما فيه خير الوطن والمواطن، خاصة في قطاعي الاقتصاد والاستثمار، اللذين يشكلان أولوية على أجندة الحكومة برئاسة صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر.

وأما على صعيد العلاقات داخل الأسرة الخليجية فإن مجلس الشورى يتطلع بالكثير من الأمل لتفعيل قرارات قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤكدًا في الوقت ذاته دعوة جلالتكم إلى تعزيز الاستراتيجية المشتركة لدول مجلس التعاون، وفي هذا المجال فإن مجلس الشورى يبدي استعداده الكامل للقيام بدوره الوطني المطلوب في هذه الاستراتيجية، التي نرى أن رسم المستقبل المنظور للمنطقة والإقليم يعتمد عليها، ويتأسس على مدى إدراكنا لتبعاتها ونتائجها.

صاحب الجلالة،

لقد استمع العالم إلى دعواتكم المتصلة بضرورة العمل على إحلال السلام في المنطقة وخاصة فلسطين والعراق. ولقد ناشدتم جلالتكم الضمير العالمي والإنساني للقيام بواجبه حيال ما يتعرض له أهلنا في فلسطين المحتلة من القتل والاغتيال وتدمير البنى التحتية ومصادرة الحقوق، بما فيها الحق في الحياة. وإننا إذ نؤيد دعواتكم الخيرة ونداءاتكم المتكررة لنؤكد للعالم أجمع أن القضية الفلسطينية ستبقى هي القضية المركزية بين قضايانا، وأن السلام المنشود على أرض السلام لن يتحقق إلا بعودة الحقوق الشرعية إلى أصحابها وقيام الدولة الفلسطينية على أرضها وعاصمتها القدس الشريف.

أما بشأن العراق وما يعانيه أهلنا في هذا البلد الشقيق فإننا نرى أن طريق السلام يبدأ بوقف العنف والإرهاب المسلط عليه، وبتسليم أبنائه مسئولياتهم الوطنية بدعم حقيقي من الأسرة الدولية ودون تدخل في القرار الوطني العراقي. وإن مجلس الشورى يشارك جلالتكم التفاؤل والدعوة لعقد مؤتمر دولي بشأن العراق يجري بالتوازي مع إعادة ترتيب الأمن في حوض الخليج، لإبعاد شبح التوتر عن هذه المنطقة التي هيمنت عليها طبول الحرب أكثر من ثلاثة عقود متتالية.

صاحب الجلالة،

في الختام لابد لنا من أن نمعن النظر جيدًا في عبارات جلالتكم الشجاعة والحصيفة والتي طالبتم فيها الدولة بمصارحة مواطنيها بالمشاكل، وأن الحوارات هي الطريق إلى بناء الوطن الموحد لأن البيوت المنقسمة لا تبني أوطانًا.

وانطلاقًا من هذه الدعوات الحكيمة نؤكد لجلالتكم دعم مجلس الشورى لمساعيكم الخيرة.. متمنين لجميع الجهود التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس وأعضاء مجلس الشورى
الثلاثاء ١ مارس ٢٠٠٥م
٢٠ محرم ١٤٢٦ هـ

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

دور الانعقاد العادي الثالث – الفصل التشريعي الأول

سعادة العضو منصور حسن بن رجب	رئيسًا
سعادة العضو محمد هادي أحمد الحلواجي	عضوًا
سعادة العضو الدكتور هاشم حسن الباش	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة فوزية سعيد الصالح	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	عضوًا
سعادة العضو الدكتور حمد علي السليطي	عضوًا
سعادة العضو إبراهيم محمد بشمي	عضوًا
سعادة العضو عبد الحسن إبراهيم بوحسين	عضوًا
سعادة العضو ألس توماس سمعان	عضوًا
سعادة العضو فؤاد أحمد الحاجي	عضوًا

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الرابع



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العادي الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يمثل الالتقاء بكم في بداية دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الأول للسلطة التشريعية مناسبة عزيزة على النفس كما في كل لقاء معكم لكون مجلسكم الموقر مدخل الإصلاح الشامل الذي توافقنا عليه مع شعبنا الوفي تجديدًا للحياة الديمقراطية في البلاد وهو هدف واختبار وطني بالغ الأهمية يتطلب أعمق القدرات السياسية لتطويره وتعزيزه والوصول به إلى ما نصبو إليه، وذلك من خلال المشاركة السياسية البناءة في مسيرة العمل الوطني الذي هو محك القدرة على البناء والعطاء الملموس وخدمة المواطنين والمحافظة على مكانة البحرين الرائدة. ويطيب لنا أن نشيد بالدور الكبير والفعال الذي قمتم به خلال الفترة القصيرة الماضية في تحقيق الكثير من آمال الشعب وأمانيه وطموحاته، فلقد باشرت السلطة التشريعية بجناحيها الشورى والنواب خلال أدوار الانعقاد الثلاثة السابقة مسئولياتها وصلاحياتها الدستورية سواء في مجال التشريع أو الرقابة على الأداء الحكومي، واضعة نصب عينيها مصلحة الوطن والمواطنين، وجاعلة المصلحة العليا لبلادنا هدفًا أساسيًا لها وإرادة الشعب المصدر لما تقره من قوانين وما تتخذه من قرارات. وفي مجال الدور الرقابي على الأداء الحكومي فإنكم قد أرسيتم بالتعاون مع الحكومة تقاليد للعمل البرلماني المسئول وهى تقاليد تحقق التعاون البناء والمثمر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إطار من الفصل بين

السلطات الذي قرره الدستور، فلقد مارستم حقكم الكامل بالطرق الدستورية المتاحة. كما حرصت الحكومة الموقرة على الإدلاء بالبيانات اللازمة وتلبية العديد من الاقتراحات برغبة، وكان لذلك كله أثره الواضح في دعم المسيرة الديمقراطية وحماية مصالح المواطنين. وهكذا أصبحتم منبع القوانين والرقابة والمساءلة الرصينة المشروعة وبيت الحرية والوحدة الوطنية الذي تنطلق منه كافة منابرنا الحرة تطويرًا وتجديدًا إلى غد البحرين المشرق، بهذا غدوتم روادًا في تاريخ الوطن لصنع مستقبله، وكنتم جديرين رجالًا ونساء بحمل المسؤولية، فسرعة استيعابكم للعمل التشريعي كانت محل إعجاب الجميع.

أيها الإخوة والأخوات، إن مملكة البحرين قد أثبتت قدرتها على التقدم في انسجام تام بين ما جاء في مشروعنا الحضاري من توجهات وبين العمل المشرّف الذي أنجزته الحكومة برئاسة صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء الموقر بالتعاون معكم ضمن خياراتها الوطنية الحرة دعمًا للتنمية الشاملة التي يشهدها الوطن، فالمؤشرات تدل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والاستثماري وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصة خدمات الإسكان والتي يجري العمل لمضاعفتها في المرحلة المقبلة. وفيما يخص سوق العمل وأنظمته فلقد بلغت جهود الحكومة الموقرة لإعداد مشروع قانون الضمان الاجتماعي للباحثين عن عمل مراحلها الأخيرة، الذي نأمل أن ينجز للتطبيق في مطلع العام القادم. كما قد أنجزت جميع الاستعدادات لتنفيذ المشروع الوطني للتوظيف والذي يؤكد تصميم الدولة على تأمين فرص العمل المناسب لهم جميعًا. كما سيبقى إصلاح سوق العمل مطروحًا للمناقشة والمفاهمة ومقرونًا بالتدرج العملي وحسب المعطيات الاقتصادية الراهنة ومدى تطورها. وفي إطار حرصنا على المشاركة الفعالة لتجار البلاد من أهل الدار ورجال الأعمال الوافدين إليها في مشروعات الاستثمار الحالية والمقبلة فإنه يجب على الأجهزة المختصة العمل على المزيد من تسهيل الإجراءات التجارية كأولوية للإصلاح الاقتصادي الذي بدأتموه بضبط أدق

للإيرادات والمصروفات بالتعاون المثمر مع الحكومة الرشيدة وهو أداء دقيق نحيي عليه رئيسي المجلسين وكافة الأعضاء الكرام ونخص رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس النواب وأعضاء اللجنة لتحملهم المسؤولية قولًا وعملًا بما يؤكد أننا نسير في الطريق الصحيح. كما نثمن في هذا السياق الدور المهم الذي ينهض به مجلس التنمية الاقتصادية الذي يترأسه صاحب السمو ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين، حيث يتولى النهوض بالسياسات الاقتصادية الهادفة إلى مشاركة القطاع الخاص والمواطنين الكرام في المسؤولية، وأن تقوم الدولة بتنسيق وتنظيم هذه العملية ولكي يصبح الجهاز التنفيذي بجميع إداراته أقرب إلى احتياجات المواطنين فستقوم كل وزارة بتحديد أولوية عملها وأهدافها الأساسية كمنطلق لتجديد برنامج الحكومة في هذه المرحلة خدمة للجميع وسيكون لكم بحكم الاختصاص دور هام في بلورة ذلك. وبالمناسبة لا يسعني إلا أن أنوه بكل الفخر والاعتزاز بالدور المشرّف الذي يضطلع به أبناؤنا في قوة دفاع البحرين وفي الأجهزة الأمنية الأخرى وأننا اليوم ومن هذا المقام لنؤكد عزمنا على مواصلة رعايتنا واهتمامنا بمتطلباتها لتكون على الدوام في المستوى الذي ننشده لها ولمنتسبيها الأوفياء تقديرًا منا لحملها أمانة المسؤولية فهي درع الوطن وحصنه الحصين وعيونه الساهرة على أمنه واستقراره للحفاظ على سلامته وعلى ما اختاره المواطنون من مؤسسات في إطار دستوري ليعيشوا في ظله آمنين مطمئنين مشاركين في بناء بحرين المحبة والوئام والتسامح. على صعيد آخر ومما يبعث على الاعتزاز ويستحق تهاني الجميع الحارة ما نراه من حرص أبناء البحرين وبناتها على رفع رايتها عالية في جميع الآفاق وما حازه الرياضيون البحرينيون من ميداليات دولية ومراكز متقدمة في مختلف المسابقات الرياضية، إضافة إلى إبداعات مثقفيها وفنانيها فذلك دليل حي على نبض هذا الوطن التواق للحياة والتقدم. وليس ذلك بغريب على البحرين التي بادرت إلى التحديث في التعليم وغيره كما في التنظيم الرياضي الذي تستمر إنجازاته المشرفة إلى يومنا وننتظر منها المزيد بحول الله ثم بعزم كافة

المنتسبين للرياضة البحرينية. أما على صعيد مجلس التعاون الذي لمملكة البحرين شرف رئاسة قمته الحالية واستضافتها فنحن متمسكون بهذا الكيان العربي الخليجي الذي يمثل ركنًا حيويًا في بنيان أمته العربية ونعمل لتقوية التقارب والتكامل بين شعوبه الشقيقة، وإذ فقدنا هذا العام قائدًا من أبرز مؤسسي المجلس هو المغفور له بإذنه تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود طيب الله ثراه فإننا نستبشر خيرًا بعهد أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وكلنا ثقة بما تمثله المملكة العربية السعودية في هذه المنطقة الحيوية من استقرار واستمرار، معربين لأشقائنا في دول المجلس كافة عن تقديرنا لما يبدونه من مساندة ودعم لمسيرتنا المباركة. أيها الإخوة والأخوات، كانت البحرين وما تزال الضمير الحي والبوصلة الدقيقة لحركة التاريخ لما يتمتع به شعبها من وعى عميق بما يضاعف المسؤولية الملقاة على عاتقنا في كافة المواقع، وما كان لإنجازاتنا أن تتحقق لولا الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الرشيدة برئاسة صاحب السمو العم العزيز الوالد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، فلسموه مني التحية الصادقة مقرونة بالاحترام والمحبة وإلى المزيد إن شاء الله.كما أن لتعاونكم المخلص أطيب الأثر في تحقيق ذلك وبحكم تمثيلكم للوطن فأنتم موضع الاعتماد والثقة فسيروا على بركة الله أمناء على تطلعات شعبنا الوفي وإلى دور انعقاد مثمر يتوج هذه التجربة التي لن تستغني البحرين عن دروسها النافعة من أجل المستقبل. وفى الختام نبارك للجميع حلول شهر رمضان المبارك أعاده الله سبحانه علينا جميعًا باليمن والبركات، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السبت ١ أكتوبر ٢٠٠٥م
٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العادي الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه
ملك مملكة البحرين المفدى،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتشرف مجلس الشورى رئيسًا وأعضاءً بأن يرفع إلى مقام جلالتكم خالص الشكر، مقرونًا بعظيم التقدير والامتنان على تفضلكم بإلقاء خطابكم الملكي السامي، إيذانًا بافتتاح الدور الرابع من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني، لمواصلة مسيرة العمل الوطني التي بدأت بتشكيل السلطة التشريعية بغرفتيها الشورى والنوَّاب بعد أن تمَّ التوافق بين القيادة الحكيمة وشعب البحرين الوفي على ميثاق العمل الوطني، والانطلاقة المباركة لمشروع جلالتكم الإصلاحي التحديثي الذي حقق نقلة نوعية اتسم بها مسار العمل الوطني في البحرين وفق ما أرسيتموه جلالتكم من قيم ثابتة، ومعايير وطنية راسخة تتسع لتشمل الوطن بأسره، وتستهدف خدمة الشعب، ورفعة ورقي مملكتنا الحبيبة، مثمنين عاليًا الإشادة الكريمة التي تفضلتم فشملتم بها المجلس الوطني بأعضائه ولجانه كافة، فكان ذلك مبعث اعتزاز وفخر الجميع ، مؤكدين لكم أننا سائرون بمشيئة الله على الدرب الذي توجهون، عملًا مخلصًا دؤوبًا يستلهم هديه من قيم ومبادئ الرسالة الإسلامية السمحة، ويسترشد بعادات المجتمع وتقاليده الراسخة والأصيلة.

صاحب الجلالة،

إن وصف جلالتكم للمجلس الوطني بأنه مدخل الإصلاح الشامل إنما يعبر عن تقييم عميق لدور السلطة التشريعية، وهي تضطلع بمسؤولياتها الوطنية في هذه الفترة المفصلية من تاريخ البحرين الحديث، هذا المجلس الذي يتخذ من الإصلاح والتطوير منهجًا راسخًا نحو مزيد من الديمقراطية وحكم القانون في إطار من ثوابتنا وقيمنا الوطنية، وبما يفضي إلى إرساء الأرضية الصلبة لبناء ديمقراطي متطور نابع من خصوصية هذا الوطن وتراثه الحضاري التليد.

وإننا يا -صاحب الجلالة- لنتفق معكم في رؤيتكم الثاقبة بأنه (هدف واختبار وطني بالغ الأهمية)، وهو ما يتطلب منا باعتبارنا سلطة تشريعية شحذ الهمم وتجنيد الطاقات للدفع باتجاه عملية التطوير من خلال زيادة وتيرة العمل التشريعي، بإنجاز المزيد من مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين التي تصب في صالح الوطن والمواطن.

صاحب الجلالة،

إن المجلس ليستذكر بعظيم الفخر والاعتزاز ما أسبغتموه جلالتكم على السلطة التشريعية من شكر وثناء، لاستجابتها لمتطلبات المرحلة بإنجازها العديد من مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين حين قلتم جلالتكم موجهين الخطاب لأعضاء المجلس الوطني: (هكذا أصبحتم منبع القوانين والرقابة والمساءلة الرصينة المشروعة وبيت الحرية والوحدة الوطنية الذي تنطلق منه كافة منابرنا الحرة تطويرًا وتجديدًا إلى غد البحرين المشرق، وبهذا غدوتم روادًا في تاريخ الوطن لصنع مستقبله وكنتم جديرين رجالًا ونساء بحمل المسؤولية. فسرعة استيعابكم للعمل التشريعي كانت محل إعجاب الجميع). وبقدر ما أسعدنا ذلك يا صاحب الجلالة، فإننا لنستشعر عظم المسؤولية التي ترتبت على هذا التشخيص الدقيق لطبيعة أداء المجلس بغرفتيه، وهو يتصدى بوعي وإدراك لمسؤولياته التشريعية والرقابية، ويبادر

بالتزام وطني صادق إلى بحث ومعالجة قضايا المجتمع واحتياجاته ومتطلباته وممارسة صلاحياته الدستورية بسن القوانين التي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وحفظ وحماية المال العام والنظام، وتحقيق أقصى درجات المصلحة الوطنية العليا بتعاون وثيق وبناء مع السلطة التنفيذية التي تمارس عملها وفق أحكام ونصوص القوانين المرعية في دولة القانون والمؤسسات، وهو ما يضع على كاهلنا واجبات تحتم علينا المضي قدمًا نحو تحقيقها، لتبقى هذه الصورة البهية التي رسمتموها جلالتكم ماثلة للعيان، معاهدين جلالتكم على السير بخطى حثيثة وثابتة وبعزم أكيد نحو مزيد من الإصلاح والتغيير نحو الأفضل وإرساء أعلى قيم الحرية والوطنية وحقوق الإنسان.

إن هذا الفهم العميق لطبيعة السلطة التشريعية ومستوى أدائها والآمال الكبيرة المعقودة عليها يفرض على الجميع احترام هذه السلطة وعدم المساس بهيبتها ومكانتها المرموقة، وتقدير أدائها الذي يصب في مصلحة المواطنين جميعًا.

وبهذه المناسبة نسجل بعظيم الاعتزاز والتقدير شكرنا البالغ لجلالتكم على ما حظيت به السلطة التشريعية من لدن جلالتكم من دعم وتأييد أسهم بكل تأكيد في نجاح التجربة الديمقراطية، وتوفير الزخم اللازم لاستمراريتها ورسوخها وتجذرها في تربة هذا الوطن، معاهدين جلالتكم بأننا على العهد باقون للاستمرار في خدمة هذا الوطن ليكون كما أردتم جلالتكم منارة يهتدى بها، معربين عن سعادتنا الغامرة لما قدّمته التجربة الديمقراطية البحرينية من معطيات وخطوات تحديثية بارزة تحققت في عهدكم الزاهر الميمون وهو ما دفع المحافل الإقليمية والدولية للإشادة بهذه التجربة الديمقراطية التي جاءت متسقة مع خصوصية هذا الوطن، والتي كان من أبرز معالمها تعزيز مكانة المرأة، وصون حقوق الأقليات في هذا الوطن الذي يتساوى فيه الجميع بوئام وضمن إطار نسيج مجتمعي واحد.

وفي هذا الصدد فإن السعادة تغمرنا للعطاء المتزايد لهذه التجربة الرائدة والذي نتلمسه من خلال تواجدنا في ساحة العمل الوطني، حيث يتعاطى المواطنون بوعي كامل مع المفاهيم والرؤى الديمقراطية التي جاءت ثمرة لجهد متواصل بُذل على مدى الأعوام الثلاثة التي هي عمر ديمقراطيتنا الناشئة، والتي تستمد أصولها وركائزها من الإرث الحضاري المتجذر لهذا الوطن، والتي باتت ترفدها بالقوة والمنعة المشاريع الهادفة التي تتفضلون جلالتكم بالتوجيه نحو تنفيذها، وأبرزها معهد التنمية السياسية الذي جاءت فكرة إنشائه من لدن جلالتكم بناء على المرسوم رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٥م بإنشاء وتنظيم معهد البحرين للتنمية السياسية، هذا المعهد الذي يهدف إلى نشر الوعي السياسي ليهيئ المناخ الملائم لفعاليات ومؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها بوعي وإدراك كاملين مع ما تفرزه طبيعة المرحلة من استحقاقات انتخابية وفق الأسس والمبادئ الديمقراطية الحديثة، فيما سيسهم كذلك في تنمية وتطوير الخبرات المتراكمة، وجعلها أكثر قدرة على التعاطي مع المستجدات في هذا الشأن، خاصة أننا على أبواب انتخابات نيابية وبلدية قادمة، الأمر الذي يدعو إلى الدفع باتجاه تفعيل الدور الهام لهذا المعهد الذي يُعد بحق رافدًا من روافد تعزيز الحياة الديمقراطية القائمة على أسس وطنية.

صاحب الجلالة،

إننا على قناعة تامة بأن البحرين التي أنعم الله عليها بقائد فذ يتمتع برؤية سديدة وحنكة بالغة تعيش عصر ازدهار ورخاء وسلم اجتماعي، وأنها قد قطعت أشواطًا بعيدة في ترسيخ مفهوم الفصل بين السلطات في إطار من التعاون فيما بينها. وإننا نوافقكم الرأي على أن المملكة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها وسلطاتها قد أثبتت قدرتها على التقدم في انسجام تام بين ما جاء في مشروعكم الحضاري من توجهات وثوابت وأهداف وبين العمل المشرّف الذي تنجزه السلطات الثلاث، وهو ما أسهم في أن يتجه الجميع ، كلٌ ضمن

ما هو منوط به من مهام ومسؤوليات، لإنجاز ذلك في ظل القانون والنظام العام، مشيرين - في هذا الصدد - إلى إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن. وإن ما نود تأكيده هو أن السلطة التشريعية تضطلع بواجباتها بكل مسؤولية وفاء بالعهد والوعد والقسم، باذلة أقصى الجهود، ومسخرة الطاقات كافة لتحقيق ما تصبون إليه جلالتكم وأبناء شعبكم الوفي، مؤكدين ضرورة وضع برامج واستراتيجيات وطنية واضحة لأولويات المرحلة المقبلة وفي مقدمتها توفير البيئة الاستثمارية لزيادة نسبة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للحد من مشكلة البطالة، وتطوير التعليم، ومعالجة المشكلة الإسكانية جنبًا إلى جنب مع تطوير الجهاز الإداري في المملكة وتدعيمه بالكفاءات الخلاقة والنظم الحديثة.

وفي هذا الصدد فإننا نثمن عاليًا إنشاء ديوان الرقابة الإدارية تفعيلًا متجدّدًا لمضامين ميثاق العمل الوطني، ودليلًا على الاستمرار في تعزيز مناخات مشروعكم الإصلاحي المفعمة بالعطاء، وأخذًا بالنظم الحديثة المتطورة في المجال الإداري، بما يعزز كفاءة الأجهزة الحكومية، ومتابعة أدائها بشكل يلبي طموحات المواطنين.

صاحب الجلالة،

لقد جاء مشروع إصلاح سوق العمل ومشروع صندوق العمل وتوجيه جلالتكم بالتدرج في تطبيقهما، إضافة إلى مشروع الضمان الاجتماعي ضد التعطل، والمشروع الوطني للتوظيف، في إطار حرص جلالتكم على تلبية احتياجات مواطنيكم، وإشاعة الطمأنينة والاستقرار النفسي لديهم، وتحقيق سبل العيش الكريم لهم، تعزيزًا لاستراتيجيات التنمية البشرية، باعتبارها الركن الأساسي في التنمية المستدامة. وإن مجلس الشورى إذ يسعى جاهدًا إلى ترجمة رغبتكم السامية بإنجاز الأدوات القانونية اللازمة لهذه المشاريع ليشيد بالجهود الرامية إلى بلورة مشروع لتطوير التعليم والتدريب، بما يهدف إلى

تحسين جودة النظام التعليمي والتدريبي في المملكة، وتزويد قطاعات المجتمع بالمهارات والقدرات اللازمة لتحقيق آفاق أوسع في مجال التنمية الاقتصادية.

كما يستذكر المجلس مشاريع حيوية أخرى تهدف إلى تعزيز مبادئ التراحم والتكافل، وذلك برفع مستوى معيشة شرائح من المواطنين، وهو ما برز بوضوح في مشروع قانون الضمان الاجتماعي، ولجنة كفالة الأيتام، وإعادة بناء وترميم البيوت الآيلة للسقوط والتي جاءت بناء على مكرمات ملكية، وهو ما يؤكد اهتمام جلالتكم بالأسر المحتاجة.

صاحب الجلالة،

إننا نستمد من شجاعتكم ومبادراتكم العزم والتصميم ليكون التغيير الواعي والإصلاح الشامل والمنشود الذي تريدون عميقًا وجذريًا وفق استراتيجيات واضحة الأبعاد والمعالم. وإننا يا صاحب الجلالة نثمن عاليًا دعوتكم الكريمة التي أطلقتموها من على منبر المجلس الوطني وطالبتم فيها كل وزارة بتحديد أولوية عملها وأهدافها الأساسية كمنطلق لتجديد برنامج الحكومة ولكي يصبح الجهاز التنفيذي بجميع إداراته أقرب إلى احتياجات المواطنين. وسيكون التزامنا بتنفيذ الدعوة التي وجهتموها لنا في هذا السياق إنجازًا لهذا الهدف، وبلورة لهذا التوجيه السامي من قبل السلطة التشريعية وبالتعاون البناء مع السلطة التنفيذية، وذلك باستكمال وتحديث التشريعات التي تطلبها التنمية، مقدرين - في الوقت ذاته - الدور الرئيس الذي تقوم به الحكومة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر في مسار التنمية الشاملة والتطوير والتحديث، إضافة إلى التعاون البناء مع هذا المجلس، وهو التعاون الذي تمثل في استجابة الحكومة إلى الكثير من الاقتراحات العملية البناءة، وإصدار العديد من التشريعات المتطورة التي شملت مختلف جوانب الحياة.

صاحب الجلالة،

إن خطاب جلالتكم السامي قد عزز فينا المزيد من الثقة بالمستقبل الذي رسمتم جلالتكم ملامحه واتضحت معالمه في السنوات الماضية من عهدكم الميمون من خلال عملكم الدؤوب المتواصل وتوجيهاتكم الحكيمة. وفي هذا المجال فإننا لننظر بتقدير بالغ واعتزاز راسخ للدور الريادي الذي ينهض به صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، وذلك على أكثر من صعيد للدفع بالسياسات الاقتصادية الهادفة إلى مشاركة القطاع الخاص وتعميم الرؤى الاستراتيجية في التخطيط وربطها باحتياجات الوطن وأهدافه، مقدّرين للقطاع الخاص ما يقوم به من دور متميز في عملية التنمية الشاملة، داعين إلى تعزيز إسهاماته وتفعيل مشاركته بشكل أكثر شمولًا ليضطلع بمسؤولياته على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية كافة، دونما معوّقات أو حواجز.

كما نشاطر جلالتكم الرأي في الإشادة بما وصلت إليه قوة دفاع البحرين من مستوى متطور جعلها بحق الحصن المنيع في الذود عن حياض الوطن، وصون مكتسباته، منوّهين - في هذا السياق - بالإسهامات الوطنية الجليلة للأجهزة الأمنية الأخرى ودورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار في ربوع هذا الوطن الغالي.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى ليقدّر عاليًا جهودكم المتواصلة لرفع راية الوطن خفاقة، وإيصال صوته وخطابه الحضاري ورسالته الإنسانية إلى كل المحافل الدولية والإقليمية، معبرًا عن اعتزازه بالعمل الدؤوب للمملكة في سعيها المخلص نحو تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقدّرًا لجلالتكم ما حققه المجلس خلال رئاستكم له العام المنصرم، وهو ما كان موضع إشادة قادة دول المجلس.

وفي هذا الصدد فإننا إذ نحيي قادة دول المجلس لنستذكر بالرحمة والمغفرة المغفور له بإذن الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود طيَّب الله ثراه، متطلعين بآمال الخير والتفاؤل إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود يحفظه الله الذي يقود المملكة العربية السعودية الشقيقة بسداد رأيه وحكمته المعهودة بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

كما أن مجلس الشورى لينظر باعتزاز بالغ إلى المكتسبات التي تحققت عبر أجهزة ومواثيق واتفاقيات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معربًا عن التقدير للأشقاء في دول المجلس لما يبدونه من مساندة ودعم لمسيرته المباركة، وتطوير لآليات التعاون وتوحيد التشريعات والأنظمة، والمواقف المشتركة الثابتة من القضايا العربية المركزية وخاصة قضية فلسطين وحق أبنائها في تقرير مصيرهم واستقلال دولتهم واستعادتهم لأراضيهم السليبة، والعراق وما يعانيه شعبه من إرهاب، وغياب الأمن والأمان في ربوعه.

كما يسجل المجلس بالاعتزاز والتقدير مواقف جلالتكم المتسمة بالحكمة والروية في معالجة قضايا الأمة العربية بالتعاون مع إخوانكم قادة الدول العربية الشقيقة من خلال جامعة الدول العربية.

ويثمن المجلس أيضًا مشاركة جلالتكم في الجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من التجمعات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تتجسد فيها مكانة البحرين بشكل بارز ومتميز.

صاحب الجلالة،

إننا ندعم توجه جلالتكم نحو إطلاق طاقات مجتمعنا البحريني للمزيد من الإنجازات الشبابية الواعدة والمكاسب الرياضية والإبداعات الخلاقة، ونؤكد مع جلالتكم أن الشباب هم عدة الأمة وبناة مستقبلها، وهم رواد التغيير

المنشود نحو رخائها وازدهارها. ولذا فإن إعداد الشباب إعدادًا لائقًا ذهنيًا وبدنيًا يشكل جلّ اهتمامنا، فيما نتطلع إلى تفعيل استراتيجية شبابية شاملة تعمل على تحفيز طاقاتهم وإبداعاتهم.

كما نعبر يا صاحب الجلالة عن اعتزازنا بما تحقق حتى الآن من برامج استراتيجية تستهدف النهوض بالمرأة وتمكينها سياسيًا ومجتمعيًا، ونحيي -في هذا الصدد- الجهود الريادية التي يبذلها المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس ومصدر ريادته وإنجازاته، مؤكدين اعتزازنا بالمشاركة مع هذا المجلس في جهوده المبذولة لتحقيق أهدافه السامية تجاه المرأة البحرينية والأسرة البحرينية واستقرارها ونمائها، مثمنين -في الوقت ذاته- الجهود المبذولة لدعم الطفولة وتكريس حقوقها، بما يفضي إلى إيجاد المناخ الملائم لتنشئتها على أسس من المبادئ والخلق القويم. كما نؤكد رعاية وتكريم أصحاب الفكر والثقافة والأدب من أبناء هذا الشعب الذين أسهموا بفاعلية في رفد هذه الميادين بحصيلة عطائهم المثمر، وهو ما ينسجم مع ما تتميز به البحرين من حضارة ضاربة في أعماق التاريخ، وحافلة بكل معطيات الفكر الإنساني. وفي هذا الصدد فإن المجلس يؤكد ضرورة تفعيل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ليؤدي دوره في مجال تنشيط الحركة الثقافية في البلاد.

وختامًا فإننا نسأل المولى العلي القدير أن يحفظ جلالتكم، وأن يسدد على طريق الخير خطاكم، وأن يوفقكم لتحقيق طموحات وآمال شعبكم الوفي ووطنكم العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

رئيس وأعضاء مجلس الشورى

السبت ٢٥ فبراير ٢٠٠٦م

٢٧ محرم ١٤٢٧ هـ

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي
دور الانعقاد العادي الرابع – الفصل التشريعي الأول

سعادة العضو منصور حسن بن رجب	رئيسًا
سعادة العضو الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة	عضوًا
سعادة العضو عبد الجليل إبراهيم الطريف	عضوًا
سعادة العضو فؤاد أحمد الحاجي	عضوًا
سعادة العضو محمد حسن باقر رضي	عضوًا
سعادة العضو الدكتور منصور محمد العريض	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة نعيمة فيصل الدوسري	عضوًا
سعادة العضو وداد محمد الفاضل	عضوًا

الفصل التشريعي الثاني
دور الانعقاد العادي الأول



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثاني - دور الانعقاد العادي الأول

بسم الله الرحمن الرحيم،

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا ويسعدنا أن نلتقي بكم في هذا اليوم المبارك لافتتاح دور الانعقاد العادي الأول للمجلس الوطني في الفصل التشريعي الثاني الذي بلغناه، بفضل الله، في استمرارية دستورية منتظمة فتسلّم مجلسكم الموقر الأمانة الوطنية، طبقًا للدستور، من المجلس الذي سبقه مقدّرين لرئيسي وأعضاء مجلسي الشورى والنواب في الفصل التشريعي الأول ما أنجزوه، وما عملوا على إرسائه من أجل تجديد انطلاقة المسيرة المباركة في البلاد، داعين الله سبحانه أن يوفقكم بعد أداء القسم إلى أداء المهمة الموكلة إليكم من شعبنا العزيز كممثلين للشعب على الصعيدين التشريعي والرقابي.

أيها الإخوة والأخوات:

وإن ما يدعونا للارتياح ما تحقق من منجزات وطنية في مجال الإسكان وتعميم خدماته، وفي معالجة العمالة الوطنية، وإصدار القوانين المشجعة لشباب البلاد على التهيؤ لسوق العمل، وعدد من القوانين الأساسية، وبإذن الله ستنجز الحكومة معكم متطلبات قانون التأمين ضد التعطل، معربين في هذا المقام عن تقديرنا للحكومة الموقرة برئاسة العم العزيز الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الذي لا يألو جهدًا بعميق خبرته من أجل الصالح العام، كما نود الإشادة بجهود ولي عهدنا صاحب السمو الشيخ سلمان بن

حمد آل خليفة في تنشيط الاقتصاد الوطني والعمل على تحسين فرص العمالة الوطنية والتخطيط لمشاريع المدن الجديدة، وما قام به سموه من حوارات وطنية ناجحة أهمها برامج التعليم والتدريب المواكبة لمتطلبات العصر، والتي سيكون من مسئوليات مجلسكم الموقر العمل بالتعاون مع الحكومة الموقرة، على تسهيل نقلها إلى حيز التنفيذ خدمةً لقطاع الشباب الذي وضعت من أجله هذه البرامج.

هذا وسوف تتوجه إليكم الحكومة ببرنامج عملها الذي سيشمل مختلف الخدمات والمشروعات المنوي تحقيقها في المرحلة المقبلة لصالح الوطن والمواطن بحول الله. داعين إلى المزيد من التركيز على البحث عن مصادر للطاقة في مجال النفط والغاز لضمان توفير ركائز التنمية الاقتصادية في البلاد في المستقبل، والتي سنضيفها لبنةً بعد أخرى في بنائها الوطني الذي لم يأتِ نهوضه وتقدمه من فراغ، وإنما هو أمانة غالية ورثناها من آباء وأجداد بنوا، فشيدوا، وأحسنوا البناء، مسطرين على صفحات التاريخ أجمل ملاحم الشرف، في تلك الظروف الصعبة، وذلك بالإنتاج والعمل، وبالتنوير والفكر، وبالانفتاح والتعايش السمح الكريم فكسبوا المكانة المرموقة في العالم، وأنشؤا على هذه الأرض الطيبة وبالكلمة الطيبة أسرة واحدة متحابة يتعاون أفرادها في السراء والضراء من أجل خيرهم المشترك ولمستقبل أجيالهم القادمة، واضعين تقدمنا السياسي والاقتصادي نُصب أعيننا لنحقق الحياة الحرة الكريمة القائمة على الثقة المتبادلة، والمعنويات العالية، على أساس وحدتنا الوطنية، التي هي من أهم ثوابتنا، وذلك في إطار دولة القانون والمؤسسات التي تحمي أبناءها جميعًا، وبكل المصداقية التي هي جزء من تراثنا الوطني وعنوان أخلاقنا البحرينية.

كما نخص بالتحية والتقدير قواتنا المسلحة الباسلة التي تحمي سياج الوطن، وتحافظ على وحدة التراب الوطني الطاهر، وتعمل على حماية حريتنا واستقلالنا فهم موضع اعتزاز وفخر للجميع.

أما على صعيد التعاون الخليجي، فقد جاءت القمة الخليجية (قمة جابر طيب الله ثراه) هذا العام في الرياض وبرئاسة الأخ العزيز خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملبيةً لتطلعات شعوبنا الشقيقة، وبما يرتقي إلى مستوى متطلبات المرحلة، مؤكدةً أن هذا الكيان الخليجي العربي المكمّل لبناء أمته العربية قد وُجد ليبقى ولن يتخلى عن مسئولية الأمن والرخاء في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ومن دواعي التفاؤل أن المجلس أكد التشاور مع مجالس الشورى والنواب في المنطقة بما يعود بالخير على شعوبها، وبهدف تعزيز الاتحاد بين بلدانه، وذلك ما تهدف إليه البحرين منذ بدء المسيرة المشتركة.

وعلى صعيد التكامل بين الشقيقتين البحرين وقطر وسائر دول مجلس التعاون، فإن مشروع جسر البحرين / قطر سيكون من أهم الإنجازات المشتركة في المنطقة بما يجسد وشائج الإخوة والقربى بين شعوبنا كافة ويمتد كجسر اتحاد بين بلدينا الشقيقين بصفة خاصة، وذلك بدعم ومساندة صاحب السمو الأخ العزيز الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة.

ختامًا، نتمنى لكم جميعًا دور انعقاد مثمرًا ومليئًا بالخير في ظل هذه المؤسسة التشريعية الكريمة، بما يحقق لشعبنا العزيز ما يصبو إليه وما يبديه من تفاعل رائع مع قضاياه وقضايا الأمة الذي هو محل تقديرنا ودعمنا وبكل العزم الأكيد والإرادة الوطنية الحازمة.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجمعة ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦م
٢٤ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثاني - دور الانعقاد العادي الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه
عاهل البلاد المفدى
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

يتشرف مجلس الشورى رئيسًا وأعضاءً أن يرفع إلى مقام جلالتكم عظيم الشكر وجزيل الامتنان على تفضلكم بإلقاء خطابكم السامي، إيذانًا بافتتاح الفصل التشريعي الثاني في دور الانعقاد العادي الأول، مواصلة للنهج الذي أرسيتموه جلالتكم في استمرارية دستورية منتظمة، ضمن المسيرة الديمقراطية التي بدأت تؤتي ثمارها، بترسيخ مبادئ الحرية والعدالة والمساواة في دولة المؤسسات وسيادة القانون.

صاحب الجلالة،

استكمالًا للدور الرائد الذي اضطلع به المجلس السابق بكل إخلاص وتفان، والذي يرجع إليه الفضل في المساهمة في وضع الركائز للبناء الديمقراطي وتأسيس الأعراف البرلمانية، فإن مجلس الشورى - بعد أن أدى أعضاؤه اليمين الدستورية- ليعاهد جلالتكم على المضي قدمًا في تحمل هذه الأمانة الوطنية الغالية، والسعي لتحقيق المزيد من الإنجازات على الصعيد التشريعي.

صاحب الجلالة،

إن ما تحقق من منجزات وطنية في مختلف المجالات التنموية لم يكن

ليتحقق لولا دعم وتوجيهات جلالتكم السديدة، والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ففي مجال الإسكان أسهمت هذه المنجزات في زيادة الاعتمادات المالية للمشروعات الإسكانية في الميزانية السابقة وميزانية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨م، وتحقيق العديد من المشاريع الإسكانية، وتقديم علاوات لطالبي الإسكان المسجلين على قائمة الانتظار للخدمات الإسكانية منوهين في هذا الصدد بتوجيهات جلالتكم الرائدة بتخصيص أرض لكل مواطن، عاقدين العزم على استثمار كل الأدوات التشريعية اللازمة لترجمة ذلك في صورة مشاريع إسكانية تجد طريقها إلى التنفيذ العملي على أرض الواقع؛ ليستفيد ويهنأ بها المواطنون. وهنا نود يا صاحب الجلالة أن نؤكد أهمية دور المجالس البلدية والجهات المعنية الأخرى في تفعيل مشروع بناء وترميم البيوت الآيلة للسقوط بآلية ووتيرة أسرع؛ ليسهم ذلك في توفير المسكن المناسب لذوي الدخل المحدود من المواطنين.

صاحب الجلالة،

إن المشروع الوطني للتوظيف الذي جاء بناءً على توجيهاتكم السديدة، وفي ظل سياستكم الحكيمة قد أسهم إسهامًا كبيرًا في تحقيق معالجة موضوع العمالة الوطنية من خلال توفيره المزيد من فرص العمل للمواطنين الباحثين عن عمل، وهو مثال بارز لتضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، حيث أسهم هذا المشروع الحيوي في خفض نسبة العاطلين عن العمل، ورفع معدلات رواتب البحرينيين بنسبة كبيرة بناءً على توجيهات جلالتكم برفع مستوى دخل المواطن؛ وهو ما سيؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي واستقرار العمالة الوطنية، معبرين عن اعتزازنا الكبير بمساهمة السلطة التشريعية في إصدار القوانين المتعلقة بإصلاح سوق العمل، متطلعين إلى أن تحقق هذه القوانين الأهداف المتوخاة منها.

وإننا يا صاحب الجلالة لنثمن عاليًا الدور الريادي المتميز لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، الذي لم يألُ جهدًا بعميق خبرته وبُعد نظره في العمل من أجل مصلحة هذا الوطن ومواطنيه الكرام. حيث كان لجهود سموه المخلصة أكبر الأثر في ترسيخ مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتفعيل قنوات التنسيق بينهما، وهو ما أرسى علاقة متينة قادت إلى تحقيق الكثير من المنجزات التي يشهدها وطننا العزيز. كما نعاهدكم على بذل قصارى الجهد، متعاونين مع الحكومة الموقرة لتحقيق مزيد من الإنجازات، وبخاصة متطلبات قانون التأمين ضد التعطل، وإصدار القوانين المشجعة للشباب على التهيؤ لسوق العمل، وكل ما من شأنه توفير العيش الكريم لأبناء هذا الوطن المعطاء تفعيلًا للمبادئ التي نص عليها دستور مملكة البحرين.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى ليشرفه أن يشيد بالدور المحوري الذي يقوم به صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين في تنشيط الاقتصاد الوطني، وذلك بإرساء أسس متينة للانطلاق به إلى آفاق أوسع من خلال جذب واستقطاب الاستثمارات، وتفعيل دور القطاع الخاص بما يُمكنه من لعب دور أكبر في عملية التنمية الشاملة التي يشهدها وطننا العزيز، ليتطلع بأمل وثقة كبيرين إلى أن تشهد المرحلة المقبلة مزيدًا من مشاريع التنمية والبُنى الأساسية، وبخاصة في مجال تخطيط مشاريع المدن الجديدة، ودور سموه الرائد في تحقيق هذه المشاريع لما يتمتع به من فكر ثاقب ونظرة مستقبلية. معبرين عن اعتزازنا البالغ بما قام به سموه من حوارات وطنية ناجحة أسهمت في الدفع باتجاه بلورة برامج طموحة في مجال التعليم والتدريب، والتي سيكون لمجلس الشورى شرف المساهمة في العمل على تشريعها وتسهيل نقلها إلى أرض الواقع، متعاونين في هذا الشأن مع الحكومة الموقرة، خدمة لقطاع الشباب، الذي هو عماد الحاضر وأمل المستقبل.

صاحب الجلالة،

كما أشرتم جلالتكم في خطابكم السامي، فقد استمع المجلس الوطني إلى برنامج عمل الحكومة الذي اشتمل على خطتها في مختلف المجالات المتعلقة بمصلحة المواطن، وإننا إذ نعبر عن ثقتنا في أن تشهد المرحلة المقبلة تنفيذ ما جاء في برنامج الحكومة الموقرة من مشاريع حيوية، لنؤكد على ما دعوتم إليه جلالتكم للمزيد من عمليات البحث عن مصادر جديدة للطاقة في مجال النفط والغاز، معاهدين جلالتكم على بذل كل الجهد في توفير الأرضية التشريعية اللازمة لبلوغ هذا الهدف؛ وهو ما سيسهم بكل تأكيد في دعم وتوفير ركائز التنمية الاقتصادية في البلاد، ودعم مصادرها المتجددة.

إننا يا صاحب الجلالة لنفخر ونعتز بأسس وقواعد النهضة التي أرساها الآباء والأجداد، معاهدين جلالتكم على الاسترشاد بها، وحماية وصون هذه الأمانة الغالية التي ورثناها عنهم، مكرسين مبادئ الوحدة الوطنية، والتعايش السمح الكريم الذي يحثنا عليه ديننا الإسلامي الحنيف، وعاداتنا وتقاليدنا العربية الأصيلة.

إن مملكة البحرين كانت وما زالت تمثل النموذج الأبرز للتسامح والانفتاح، والتقاء الحضارات؛ وهو ما جعلها تحتل مكانة مرموقة هي موضع الإعجاب والتقدير من دول العالم، في ظل ما يتمتع به شعبها من روح عالية في التمسك بقيم الخير والإخاء والمحبة.

وإن مجلس الشورى - وهو يؤدي دوره التشريعي - سوف يجسد بإذن الله هذه المعاني النبيلة، ليؤكد دور جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ مفاهيم وقيم المواطنة الصالحة القائمة على التسامح والمحبة والتعاون في السراء والضراء، وكل ثوابتنا الوطنية في إطار دولة القانون والمؤسسات التي تحمي أبناءها جميعًا، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة ترشيد الخطاب الإعلامي على المستويين الرسمي والشعبي تعبيرًا عما ورثناه وألفناه من قيم سامية نبيلة تحفظ كياننا وتلاحمنا الوطني.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى يشيد بقواتنا المسلحة الباسلة وما وصلت إليه من مستوى متطور جعلها بحق الحامي لسياج هذا الوطن بالذود عن حياضه، وحماية مكتسباته، والحفاظ على ترابه الطاهر. منوهين في هذا السياق بالإسهامات الوطنية الجليلة للأجهزة الأمنية الأخرى، ودورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار في ربوع هذا الوطن الغالي.

صاحب الجلالة،

إننا نشيد مع جلالتكم بما تحقق من مكتسبات في ضوء انعقاد (قمة جابر طيَّب الله ثراه) من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

مؤكدين أن تعزيز كيان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيؤدي إلى خلق التقارب والتوحيد بين النظم والتشريعات فيما بين هذه الدول؛ الأمر الذي سيسهم في توحيدها مستقبلًا بما يحقق المصلحة لشعوب المنطقة، وهو ما بدأ فعلًا من خلال استمرارية تفعيل تطبيق الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وتيسير التبادل التجاري.

كما ندعم ونؤيد فكرة جلالتكم بشأن إنشاء البرلمان الخليجي الموحد التي كانت موضع إشادة الجميع، مشيرين في هذا الصدد إلى أنها وإن كانت لا تزال فكرة في هذه المرحلة إلا أنها ستتحقق وتتبلور بفضل جهود جلالتكم، وجهود إخوانكم أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

صاحب الجلالة،

إن مشروع الجسر بين الشقيقتين البحرين وقطر ليؤكد مدى التلاحم الوثيق بين البلدين قيادةً وشعبًا، ويجسد مدى عمق العلاقة بينهما. وإننا نتطلع إلى ما سيحققه هذا المشروع العملاق من إنجازات وطموحات على الصعيدين

الاقتصادي والتنموي، بما يصب في مصلحة البلدين وشعبيهما الشقيقين.

ختامًا، فإننا ندعو المولى عز وجل أن يحفظ جلالتكم، ويديم عليكم نعمة الصحة والعافية، ويمنحكم القوة والسند والتأييد لمواصلة مسيرة الخير والعطاء التي تقودونها جلالتكم بحكمتكم وحنكتكم المعهودتين، تحقيقًا لآمال وتطلعات شعبكم الوفي، وصولًا إلى الأيام الأجمل.

سدد الله على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الاثنين ٩ أبريل ٢٠٠٧م
٢١ ربيع الأول ١٤٢٨هـ

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي
دور الانعقاد العادي الأول – الفصل التشريعي الثاني

سعادة العضو ألس توماس سمعان	رئيسًا
سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	عضوًا
سعادة العضو جهاد حسن بوكمال	عضوًا
سعادة العضو الدكتور حمد علي السليطي	عضوًا
سعادة العضو دلال جاسم الزايد	عضوًا
سعادة العضو فؤاد أحمد الحاجي	عضوًا
سعادة العضو محمد هادي أحمد الحلواجي	عضوًا

الفصل التشريعي الثاني
دور الانعقاد العادي الثاني



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثاني - دور الانعقاد العادي الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فيسعدنا أن نفتتح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني لمجلسنا الوطني، وبالتقائكم جميعًا في هذا الملتقى الوطني تكتمل فرحة الوطن، ويعم أهله السرور، لامسين الوحدة الوطنية في جمعكم الكريم، هذا ويطيب لنا في هذا المقام أن نعرب لكم جميعًا عن خالص التقدير لما أحطتمونا به من نبيل المشاعر غير المستغربة من المواطنين الكرام الأوفياء في مختلف المواقف والمناسبات، كما ويسعدنا أن نشيد بإنجازاتكم التي حققتموها خلال الدور الأول، فأنتم بحق من يمثل التطلعات الوطنية.

والواقع فإن ما تحقق لدينا من مُنجز ديمقراطي يؤهل البحرين للدخول طرفًا أصيلًا في الشراكة الديمقراطية الدولية التي تعمل على إقامتها اليوم ديمقراطيات عدة لصيانة السِلم والاستقرار في العالم، ونبذ العدوان والعنف، وإشاعة الازدهار والنماء، ولا يمكن أن تبقى البحرين بعيدًا عن هذا التجمع الإنساني المتقدم بحكم نضجها السياسي ومخزونها الحضاري وحبها للحرية والسلام، ومن أجل هذه الديمقراطية المتنامية في ربوع المملكة، فإن العمل الاقتصادي وما يرتبط به من استثمار وتشجيع للقطاع الأهلي الخاص يبقى في صلب اهتمام الدولة ورعايتها، وإذ يزدهر اقتصادنا الوطني ويتنامى - وهو اقتصاد حر خالٍ من الضرائب - فإن المأمول أن يعم الرخاء والعيش الكريم.

وعلينا أن نفي البحرين حقها، وأن نعمل دائمًا وباستمرار على رفع المستوى المعيشي للمواطن والإسراع بتنفيذ برامج الإسكان، والارتقاء أكثر بمستوى الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والتدريبية إلى المراتب العالمية. وأن نعمل على توجيه وتركيز الدعم المالي الحكومي ليصل إلى الجهات الأكثر حاجة له في مجتمعنا المتآخي. وأن نعمل باستمرار على جلب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية ورفع معدلات الإنتاجية والمهنية في اقتصادنا الوطني مما يرسخ مكانة البحرين على قائمة الدول المفضلة للاستثمار إقليميًا وعالميًا.

ولابد أن يواكب ذلك قانون مستنير يكفل حرية الصحافة وإيصال الكلمة النزيهة المسئولة التي نعتبرها ضمانة الديمقراطية، ونعتبر أقلامها الحرة شركاءنا في البناء.

أيها الإخوة والأخوات،

لا يخفاكم أن الإنسانية تعيش اليوم عصر الفضاء وتستفيد من منجزاته، ولا تملك البحرين إلا مواكبته وتطوير قدرتها في مجال الاتصالات، وحرصًا منا على استيعاب علوم العصر فقد وافقنا كذلك على الانضمام إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحظيت رغبتنا بموافقة جميع أعضائها في الدورة الحادية والخمسين، بما يتيح لمملكة البحرين فرصة مشاركة المجتمع الدولي والدخول بكل شفافية في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية بمشاركة أشقائنا في دول مجلس التعاون، هادفين من هذه العضوية إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، واستفادة شعبنا من الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في مجالات الصحة والكهرباء والتعليم والزراعة.

مشيدين بأداء حكومتنا الموقرة برئاسة صاحب السمو العم العزيز الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وقيام قواتنا المسلحة بمهامها على أكمل وجه بقيادة ولي عهدنا صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.

وختامًا، وكما أكدنا دائمًا، فإن الجامع بيننا بعد الله، هو الانتماء للبحرين أولًا وأخيرًا.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأربعاء ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧م
٥ شوال ١٤٢٨ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثاني - دور الانعقاد العادي الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين،
حفظه الله ورعاه ونصره بنصر من عنده،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في يوم أغر من أيام مملكة البحرين الديمقراطية تشرّف رئيس وأعضاء مجلس الشورى بالاستماع إلى خطابكم السامي، بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني، الذي جاء معبرًا عن الإرادة الوطنية الشعبية التي تحققت بفضل من جلالتكم. إن المشاعر الصادقة من قبل المواطنين عبرت عن حب وإخلاص عميقين لقائد أحب شعبه فبادله حبًا بحب. وإننا، يا صاحب الجلالة، نسأل الله عزّ وجل أن يرعاكم بعنايته وأنتم تقودون وحدتنا الوطنية المتمثلة في المجلس الوطني، الذي يعكس تطلعات المواطنين من أجل التجديد التاريخي للعمل الديمقراطي في مملكتنا الحبيبة.

صاحب الجلالة،

منذ تدشين جلالتكم هذا الإنجاز التاريخي بإعادة الحياة البرلمانية تراكمت تجربة ديمقراطية آفاقها مفتوحة للجميع، وهي آخذة بالتطور المتدرج والمدروس.

وقد أكدتم جلالتكم - في أكثر من محور من محاور الحراك السياسي - على تقبلكم كل رأي واجتهاد معارض مادامت المعارضة مرتبطة بتراب هذه الأرض، محافظة على نقائها الوطني.

إن ما تحقق من إنجاز ديمقراطي - كما أكدتم جلالتكم - يؤهل البحرين للدخول طرفًا أصيلًا في الشراكة الديمقراطية الدولية، مما يتطلب إنجاز توقيع المعاهدات، والانضمام إلى المنظمات الدولية، وإشراك منظمات المجتمع المدني في هذه التحولات الديمقراطية.

إن هذه الشراكة الديمقراطية الدولية تلقي على عاتق مملكة البحرين التزامات ومسؤوليات تتمثل في التعامل مع منظمات المجتمع المدني بوصفها عنصرًا أساسيًا للممارسة الديمقراطية في المجتمع، وأن يتم التعامل معها بسواسية وعدالة، وأن يقدم لها الدعم والتمويل بكل شفافية. ولابد هنا من الإشادة بالتوجه إلى إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي سوف تعزز من المكانة الدولية للمملكة في هذا المجال.

صاحب الجلالة،

إن خطاب جلالتكم السامي يلامس تطلعات المواطنين في تعزيز قطاع المال والتجارة والاستثمار، من خلال ربط المنجزات الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية. وفي هذا الشأن فإن مجلس الشورى يتطلع إلى التعاون مع الحكومة لسن قانون يجرّم الفساد المالي والإداري، وغيره من التشريعات التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر، وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

إن أي مراقب منصف لا يملك إلا أن يقر بأن مملكة البحرين قد حققت تطورًا اقتصاديًا ملموسًا، وقفزة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتوقعات إيجابية لاستمرار تحسن الأداء الاقتصادي؛ وذلك بفضل سياساتكم الوطنية الإصلاحية القائمة على ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة المواطن، والشفافية، والتعددية، والاعتدال، واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق فإن مجلس الشورى يرى أنه من الأهمية بمكان وضع

استراتيجية وطنية اقتصادية تعد من قبل الحكومة بمشاركة الأطراف المجتمعية كافة، بحيث تضمن المحافظة على ما تحقق من إنجاز وتطويره. ويرى المجلس ضرورة أن تحدد هذه الاستراتيجية وسائل توفير الموارد البديلة في المستقبل القريب عندما ينضب النفط، وتحديد الطاقة المطلوبة لتسيير المشاريع الصناعية والاستثمارية التي نريد استقطابها، وأن تتضمن هذه الاستراتيجية خطة واضحة المعالم للخصخصة، وإعطاء القطاع الخاص دورًا مهمًا ليصبح المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني.

كما يؤكد المجلس أهمية إنجاز المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني لاستصلاح الأراضي، وتطوير البنية التحتية المحفزة لجذب الاستثمارات، وإقامة مناطق حرة، وتوفير الموانئ والمناطق الصناعية اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الجديدة.

صاحب الجلالة،

إن اهتمام جلالتكم برفع المستوى المعيشي للمواطن محل اعتزازنا وتقديرنا. ونعاهد جلالتكم بالعمل على توفير الأرضية التشريعية اللازمة لتحقيق الأهداف والتوجيهات الملكية السامية لتوفير الرخاء والعيش الكريم للمواطن، وتوجيه الدعم المالي الحكومي ليصل إلى الفئات الأكثر حاجة له في مجتمعنا المتآخي. كما نرى أن تقلص الطبقة المتوسطة سوف يؤدي إلى عدم استقرار الأمن الاجتماعي؛ لذا فقد بات من الأهمية بمكان أن تقوم الجهات المسؤولة بدراسة هذه الظاهرة، واقتراح الحلول الناجعة لها. وعلى ذلك فإن مجلس الشورى يتطلع إلى تنفيذ الإرادة الملكية السامية بتحسين ظروف المواطن المعيشية، وخاصة المتقاعدين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إيجاد حلول شاملة وجذرية تسهم فيها الحكومة والقطاع الخاص، وخصوصًا فيما يتعلق بمشاكل الإسكان، وتوفير فرص العمل المناسب للمواطنين.

إن التنمية الإنسانية هي المحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة، ورغم ما حققته المملكة من مستويات متقدمة في الخدمات الصحية والتعليمية وفق المؤشرات العالمية، فإن توجيهات جلالتكم لمزيد من الارتقاء بها يؤكد أهمية رفع الميزانيات المرصودة لرفع مستوى هذه الخدمات، وذلك وفق معدلات الإنفاق العالمي.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى يعبر عن تقديره للدور الكبير الذي قمتم به جلالتكم لتمكين المرأة البحرينية وتعزيز مكانتها حتى تبوأت أعلى المراكز والمناصب، وإننا نفخر بأن مملكة البحرين كانت رائدة في منطقتنا في مجال حصول المرأة على حقوقها السياسية كافة في الترشح والانتخاب، مؤكدين لجلالتكم أن مجلس الشورى لن يألو جهدًا في العمل على تطوير وتشريع مختلف القوانين التي تكفل للمرأة البحرينية حقوقها في المساواة التي نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وضمان تطبيقها على أرض الواقع بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

صاحب الجلالة،

منذ تولي جلالتكم مقاليد الحكم كانت الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ركيزة أساسية من ركائز مشروع جلالتكم الإصلاحي، وكانت حرية الرأي والتعبير من أهم محاور ذلك المشروع. وفي هذا السياق فإن البحرين في حاجة ماسة إلى صقل وبلورة أسس مهمة وضرورية لدعم هذه الحرية وغيرها من الحريات، معاهدين جلالتكم على أن نعمل جاهدين على تعزيز حرية الصحافة باعتبارها السياج لحرية الرأي والفكر، وذلك من خلال قانون مستنير يشكل ضمانة حقيقية للإصلاح والديمقراطية، ويكفل وصول الكلمة النزيهة المسؤولة، تأكيدًا لتوجيهات

جلالتكم للمجلس الوطني باعتبار الأقـلام الصحافية شريكة في البناء الديمقراطي.

وإنه لمن دواعي فخرنا أن مجلس الشورى قد أقر اقتراحًا بقانون للصحافة يعكس هذه التطلعات، وقد تم رفعه إلى السلطة التنفيذية، آملين أن تتم إحالته إلى مجلس النواب في هذه الدورة. ونتطلع - في هذا الصدد - إلى أن يقوم الكيان المهني للصحافيين بوضع ميثاق شرف يلتزم به الصحافيون لضمان نزاهة الكلمة وعدالتها.

صاحب الجلالة،

وإذ يشيد المجلس بالتوجهات التي عبرتم عنها جلالتكم لمواكبة دخول البحرين عصر الفضاء، والاستفادة من منجزاته، واستيعاب علوم العصر، والاستخدام السلمي للطاقة النووية بمشاركة أشقائنا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتفادي أخطار النفايات النووية، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، والتشديد على أهمية حماية البيئة؛ فإنه يتطلع إلى توفير المهارات الفنية والمهنية الوطنية في مجالات الطاقة، والاستخدام التطبيقي في العلوم والصناعة، وربط ذلك بمتطلبات البحرين ومجالات الاستثمار الاقتصادي في مناحي الحياة المختلفة، على أن يُشرك القطاع الخاص في هذا التوجه لتحقيق الكفاية الوطنية في الإنفاق على البحث العلمي، وإيجاد آلية لاستمراره.

كما أشرتم جلالتكم بنظرتكم الثاقبة إلى قطاع الاتصالات المتقدمة والذي غدا من أسرع القطاعات نموًا، وأصبح منفذا من منافذ تنويع مصادر الدخل بالمزاوجة بين قطاعي الاتصالات والمعلومات إذا ما توافر لهما المناخ الاستثماري والقانوني والإداري، وخصوصًا توافر الكوادر البشرية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإزالة العقبات كافة من خلال تشجيع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء المجمعات التقنية

والقرى الذكية التي تضم الحاضنات التكنولوجية، وإيجاد هيئة تُعنى بتنمية التكنولوجيا والبحث العلمي، وإعداد الكوادر المؤهلة في مختلف المجالات العلمية الجديدة، مما يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات المختلفة.

صاحب الجلالة،

إن هذه الإنجازات ما كان لها أن تتحقق في مملكتنا العزيزة لولا ذلك الفصل بين السلطات الثلاث، مع تعاونها من أجل إرساء تقاليد للعمل البرلماني المسؤول، سواء في نطاق التشريع أو متابعة الأداء الحكومي؛ تحقيقًا لتوازن السلطات الثلاث الذي تتطلبه الممارسة الديمقراطية.

وهذا التعاون البنّاء لم يكن ليثمر لولا الدور الكبير الذي يقوم به صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الـوزراء الموقر وحكومته الرشيدة، ولولا دعم صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى وهو يتابع المواقف الدولية والتدخلات في المنظومة الإقليمية بمنطقة الخليج، وما سوف تسببه من تداعيات على الأوضاع الداخلية، يرى ضرورة تحصين الجبهة الداخلية وحمايتها.

وفي خضم هذا التوتر الإقليمي ندعو مؤسسات المجتمع المدني والأطياف السياسية كافة إلى تدارس هذه الأوضاع من أجل إيقاف تداعياتها على النسيج الوطني، واتخاذ كل ما هو ضروري لترسيخ الوحدة الوطنية.

صاحب الجلالة،

وكما أكدتم جلالتكم في خطابكم فإن الجامع بيننا - بعد الله - هو الانتماء للبحرين أولا وأخيرًا. وإذ نشارك جلالتكم هذه المشاعر فإننا نعاهدكم على أن نكون خير عون لكم لتحقيق ما نصبو إليه جميعًا.

حفظكم الله وحفظ البحرين وأهلها من كل مكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الاثنين ٣ مارس ٢٠٠٨م
٢٥ شوال ١٤٢٩ هـ

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي
دور الانعقاد العادي الثاني – الفصل التشريعي الثاني

سعادة العضو ألس توماس سمعان	رئيسًا
سعادة العضو إبراهيم محمد بشمي	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	عضوًا
سعادة العضو السيد حبيب مكي هاشم	عضوًا
سعادة العضو خالد حسين المسقطي	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة عائشة سالم مبارك	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة فوزية سعيد الصالح	عضوًا
سعادة العضو محمد هادي أحمد الحلواجي	عضوًا
سعادة العضو وداد محمد الفاضل	عضوًا

الفصل التشريعي الثاني
دور الانعقاد العادي الثالث



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثاني - دور الانعقاد العادي الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدنا اليوم أن نفتتح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثاني للمجلس الوطني، ضمن مسيرتكم البرلمانية الحافلة، التي أصبحت غنية بالدروس والتجارب الجديرة بالنظر والاستفادة لتوجيه ذلك من أجل مصلحة الوطن والمواطنين.

فمن ثوابت هذه المسيرة أن المجلس الوطني بجناحيه يمثل -كسلطة تشريعية- وحدة الوطن والشعب، وهذه هي مسئوليته الكبرى.

فهو المظلة الجامعة لمختلف ألوان الطيف الوطني والعاكسة لوحدتها والتقائها في سبيل البناء المشترك، ولابد من الارتقاء بمستوى هذا التلاقي، والعمل على دعمه، والحرص على نقاء صورته، فهو المرآة المعاصرة لذلك النموذج التاريخي في ماضي البحرين للتعايش الإنساني السمح بمختلف أطيافه، هذا التعايش الذي صارت تطمح إليه في عصرنا شعوب العالم قاطبة، حيث قامت عليه في بلادنا الحضارة، وتأسست الدولة الحديثة، ونشأ على أساسه المجتمع المدني الذي تتميز به البحرين، وتلك هي المهمة التاريخية لمجلس النواب كونه الصورة المعبّرة عن هذه الحقيقة، والحاملة لأمانتها، في تضافره مع مجلس الشورى ضمن إطار المجلس الوطني الممثل للسلطة التشريعية، التي ينتظر منها المواطنون أداءً تشريعيًا ورقابيًا فعّالًا يحقق لهم ما

يصبون إليه في حياتهم العملية، وذلك بالتعاون الإيجابي مع السلطة التنفيذية.

الإخوة والأخوات،

استطاعت البحرين - بفضل الله - أن تخفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها لتستقر عند معدل (ثلاثة فاصل ثمانية في المائة) خلال الثلاثة شهور الأخيرة، وهو معدل طبيعي وآمن، يضع بلدنا في مصاف الدول المتقدمة، التي نجحت في معالجة ظاهرة البطالة والسيطرة على آثارها الضارة، مع تقديم كافة أوجه الحماية والدعم للعاطلين عن العمل، سواء من حيث تقديم المزايا التي كفلها قانون التأمين ضد التعطل أو من خلال برامج التوظيف والتدريب التي تعمل بجد ومثابرة لتوفير عمل لائق وحياة كريمة ومستقرة لكل مواطن.

لقد تحقق هذا الانعطاف التاريخي ضمن برنامج الحكومة الموقرة برئاسة العم العزيز صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، مقدرين جهود سعادة وزير العمل والعاملين في وزارته في تحقيق هذا الإنجاز.

وقبل ذلك تمكنّا من إنهاء الملف الإنساني الحقوقي المعروف بمشكلة (البدون) التي أصبح حلها اليوم مطلبًا عالميًا في مختلف الدول، ولم يبقَ في البحرين من يعاني منها، حيث أصبح الجميع سواسية في الانتماء والمواطنة دون تمييز.

هذا ولقد تابعنا - ومازلنا نتابع - باهتمام ارتفاع الأسعار العالمية ومدى تأثيرها على الوضع المعيشي للمواطنين البحرينيين. وأصبح في مقدمة الأولويات التي حظيت باهتمام كبير من الدولة في الآونة الأخيرة التصدي للآثار السلبية الناجمة عن هذه الزيادة الملحوظة في معدلات التضخم، نتيجة ارتفاع أسعار مختلف أنواع السلع والخدمات. واتخذنا للتخفيف من ذلك

إجراءات تنفيذية حكومية، واعتمدنا مجموعة متكاملة من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحسين مستويات الرواتب والعلاوات، والتوسع في برنامج المظلة الاجتماعية من خلال صرف المساعدات للأسر المحتاجة وتفعيل التأمين ضد التعطل. وإضافة إلى ما سيتم في الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين القادمتين، فقد أمرنا برصد اعتماد إضافي ملحق بالميزانية ويخصص للإسراع في وتيرة تنفيذ المشاريع الإسكانية مما سيلبي أكبر عدد ممكن من طلبات المواطنين الحالية.

وصاحب هذا التحول النوعي التقرير الدولي بشأن نجاح البحرين في تقليص درجة الفقر حسب المعايير الدولية، وتنمية الأسر محدودة الدخل، والإنجازات التنموية المكملة، بما يضع البحرين في مستوى الريادة. وقد أصبحت البحرين تواجه أقل نسبة للتضخم في المنطقة. وإننا ماضون في تشجيع سياسة الاستثمار تفعيلًا لحركة الاقتصاد الوطني في ظل الأنظمة والقوانين الشفافة التي تتميز بها البحرين وتجعل منها أحد البلدان الأسرع نموًا في المنطقة في ظل مناخ مالي تنافسي وظروف عالمية غير مستقرة، يحتم استمرار التنبه والمبادرة واليقظة حمايةً لمكتسبات المواطنين الكرام. ونحن على كل حال متفائلون وقادرون بعون الله على إدارة شئوننا وذلك بسبب سياسة الاعتدال وتطبيق القوانين الرقابية.

وإننا نلاحظ بالتقدير التطورات الإيجابية التي يشهدها قطاع النفط والغاز في مسيرتنا التنموية، من خلال مجموعة متكاملة وأساسية من مشاريع الاستكشاف والتنقيب عن النفط في المناطق البحرية والبرية، علاوة على استخراج كميات إضافية من الغاز الطبيعي في القريب بإذن الله، وتحديث الصناعة النفطية من خلال تحديث مصنع التكرير وخلق مشاريع تكرير جديدة. إن نتائج هذه المشاريع سوف تكون عونًا لنا في رفع مستوى المعيشة للمواطنين وخلق فرص عمل جديدة لأبنائنا.

ومن المقرر أن تقدم الحكومة الموقرة رؤية البحرين الاقتصادية واستراتيجيتها الوطنية، والتي أُعدت من قبل مجلس التنمية الاقتصادية بجهود ومتابعة صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين الذي لم يدخر جهدًا في سبيل بلوغ هذا الهدف الوطني المشرف، وذلك بوضع رؤية لمستقبل مملكة البحرين، تتمحور حول الوطن والمواطن من منطلق جعل المواطن البحريني الخيار الأوحد والمستفيد الأول من ازدهار وخيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين.

وتوجز هذه الرؤية طموحاتنا وتطلعاتنا المستقبلية لمجتمعنا واقتصادنا وفقًا لعقيدتنا الإسلامية السامية وتقاليدنا العربية الأصيلة، واندماجنا في المجتمع الدولي.

وبهذه المناسبة، يطيب لنا أن نعرب عن شعورنا بالفخر بقواتنا المسلحة وقوة الأمن العام والأجهزة الأمنية على ما تقوم به من مهام تحقق الهدف المرجو من أجل حماية الاستقرار والازدهار للحياة الكريمة، فلهم منا التقدير والاحترام.

وختامًا أيها الإخوة والأخوات، فإن البحرين تستحق منا كل اهتمام ورعاية. وهذه دعوة للجميع لرص الصفوف وتقديم المصلحة الوطنية فوق كل شيء. إن كافة السلطات والمؤسسات وسائر ألوان الطيف الوطني مدعوة للوقوف عند هذه المسؤولية التاريخية.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأحد ١٩ أكتوبر ٢٠٠٨م
٢٠ شوال ١٤٢٩ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثاني - دور الانعقاد العادي الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

لقد تشرفنا يا صاحب الجلالة بالاستماع إلى خطابكم السامي في افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثاني والذي جاء حافلًا بالرؤى والتطلعات الطموحة التي تعكس رغبة جلالتكم الصادقة في الارتقاء بأوضاع المواطنين المعيشية وتحقيق طموحاتهم من خلال تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

وكعهدكم يا صاحب الجلالة، فإن المواطن البحريني يظل دائمًا محور اهتمامكم وهدف تطلعاتكم في خطط الدولة واستراتيجياتها التنموية، إذ أن التنمية والتطور لا يمكن أن يتحققا ويكتملا ما لم يحققا للمواطن سبل العيش الكريم والتنمية المستدامة.

صاحب الجلالة،

لقد توقفنا عند العديد من المحطات الهامة التي وردت في خطابكم السامي وعلى رأسها ثقتكم بالمجلس الوطني باعتباره انعكاسًا حقيقيًا للتعايش بين جميع فئات المجتمع ودرعًا حاميًا للوحدة الوطنية، مما يؤكد مسئوليتنا التي نعاهد جلالتكم على مواصلة حملها بكل أمانة وصونها من كل ما من شأنه الإساءة إلى الانسجام والتعايش السمح الذي عرف به مجتمع البحرين منذ

القدم. كما نعاهدكم يا صاحب الجلالة أن نظل دائمًا كسلطة تشريعية مدافعين عن الوحدة الوطنية وأن نصونها ونقويها وأن نبذل قصارى جهدنا بعملنا التشريعي لتلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم.

إن دعم جلالتكم للسلطة التشريعية، يشكل حافزًا لمواصلة تحمّل المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا وذلك بسنّ التشريعات التي تدعم اقتصادنا الوطني وزيادة نموه، دعمًا وتعزيزًا للمركز المالي للمملكة وجذبًا للاستثمارات، معاهدين جلالتكم على السعي لترجمة هذه الرؤى في التشريعات كي تجد طريقها للتنفيذ على أرض الواقع.

إن واجبنا يا صاحب الجلالة يحتم علينا التعاون والتنسيق مع السلطة التنفيذية للقيام بدورنا التشريعي من أجل تحقيق الأهداف وتوفير القوانين التي تلبي احتياجات وتطلعات المواطنين.

وهنا لا بد من تأكيد تقديرنا الكبير للدور المتميز والرائد لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر في دعم وتقوية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

صاحب الجلالة،

إنه لما يثلج الصدر تأكيد جلالتكم على انخفاض نسبة البطالة إلى ٣٫٨٪، وهي نسبة تعكس الاهتمام الكبير الذي تولونه جلالتكم وحكومتكم الرشيدة لهذه المسألة الحيوية، والجدية التي تم بها التصدي لهذا الملف المهم وبذل الجهود لمعالجته بحكمة. وفي الوقت الذي نعتز فيه بإنجاز قانون التأمين ضد التعطل، والذي جاء استجابة لتوجيهات جلالتكم، بالإضافة إلى البرامج الإصلاحية التي تبنتها الحكومة لمعالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل؛ فإننا ومن منطلق الحرص على أمن واستقرار وطننا العزيز، نتطلع إلى مواصلة الجهود لخفض معدل البطالة وخاصة في صفوف النساء حيث إنهن يشكلن أكثر من ٨٠٪ من نسبة العاطلين، ومعالجة الفقر وتوفير كل ما يلبي

احتياجات المواطن ويحفظ كرامته، وأن يكون ذلك مترافقًا مع المزيد من برامج التدريب والتطوير، لتمكين المواطن البحريني من شغل الوظائف التي تضمن له الحصول على الدخل الملائم للعيش الكريم، وبما يكفل الارتقاء بأوضاع المواطنين الاقتصادية، انطلاقًا من توجيهاتكم السديدة التي أدت إلى تضافر الجهود على صعيد القطاع العام والقطاع الخاص، و إننا نتطلع إلى إعطاء هذا الموضوع المزيد من الاهتمام للحد مما قد ينشأ عن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية من آثار سلبية على ما تم تحقيقه من إنجاز. ونحن كسلطة تشريعية قد عقدنا العزم على القيام بدورنا في مجال سنّ القوانين المنظمة لسوق العمل وتحفيز الاقتصاد، وغيرها من القوانين الهادفة لرفع مستوى معيشة المواطنين، معاهدين جلالتكم على المضي قدمًا في هذا النهج بالتعاون مع الحكومة الموقرة.

وإننا لعلى ثقة تامة يا صاحب الجلالة بأن ما جاء في خطابكم السامي من اعتبار مشكلة التضخم ومعالجة الغلاء كأولوية وطنية، إنما يعكس اهتمامكم وحكومتكم الرشيدة بهذا الجانب، فقد كان لتوجيهاتكم السديدة في تحسين مستويات الرواتب والعلاوات والتوسع في برنامج المظلة الاجتماعية من خلال صرف المساعدات للأسر المحتاجة، وزيادة الدعم الحكومي للسلع الأساسية الأثر الأكبر في التصدي للتداعيات السلبية لارتفاع معدلات التضخم على المواطنين.

إن توجيهكم السامي يا صاحب الجلالة لرصد اعتماد إضافي في الموازنة القادمة للمساهمة بمعالجة المشكلة الإسكانية دليل واضح على اهتمامكم الكبير بحل هذه المشكلة الذي هو محل إجلال وتقدير مجلس الشورى، معاهدين جلالتكم على العمل لإقرار هذا الاعتماد وترجمة الرؤية الصائبة لجلالتكم إلى واقع ملموس.

إننا يا صاحب الجلالة وكما وجهتم حفظكم الله نؤكد على ضرورة الاهتمام

بالاستثمار في المشروعات النفطية آملين أن تأتي الاستكشافات والتنقيب عن النفط والغاز بنتائج إيجابية، لما لذلك من انعكاسات على مصلحة الوطن والمواطنين.

صاحب الجلالة،

إن تدشين جلالتكم لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ إنما يعكس نظرة مستقبلية مستنيرة لهذا الوطن العزيز، نظرة تعتبر ضرورة ملحة لرسم حاضر ومستقبل مملكتنا العزيزة، لكونها الإطار العام الذي نأمل ترجمته إلى استراتيجية وطنية تنبثق عنها خطط وبرامج عملية وآليات تنفيذ من شأنها الوصول بهذه الرؤية المتقدمة إلى أهدافها البعيدة، الأمر الذي يستلزم التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وإنه لمن دواعي العرفان والاعتزاز فإننا في مجلس الشورى نشيد بالدور الذي قام به صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، في بلورة هذه الرؤية الطموحة، وسعيه الحثيث لتوفير مناخ اقتصادي ينعم فيه المواطن بالأمن والاستقرار الاجتماعي.

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد الوطني ستحتم علينا في مجلس الشورى العمل بالتشاور والتباحث مع السلطة التنفيذية لإيجاد سياسات مالية واقتصادية واستثمارية فعالة لمواجهة هذه التحديات، والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى التنمية المستدامة، التي نسعى إلى تحقيقها للنهوض بالمستوى المعيشي للمواطنين، و ذلك من خلال تعزيز الرقابة وسنّ التشريعات التي تعزز قدرات مؤسساتنا المالية والاقتصادية، وتجعل من القطاع الخاص المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

صاحب الجلالة،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن تتمكن البحرين من حل مشكلة البدون، التزامًا منها بمبادئ حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وبالمواثيق والمعاهدات الدولية، منوهين بما تحقق من إنجاز متمثل في حصول مملكة البحرين على عضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونجاحها بجدارة في المناقشة العلنية لسجل حقوق الإنسان، وما تركته هذه المناقشة من أثر إيجابي على إبراز موقف مملكة البحرين الوطني والإنساني من قضايا حقوق الإنسان أمام المجتمع الدولي.

ولا يفوتنا يا صاحب الجلالة الإشارة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من المؤسسات المجتمعية في دعم هذه التوجهات، وتوفير المناخ المستقر الآمن الذي يساعد على تنفيذ الخطط الطموحة، والعمل على ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز مفهوم المواطنة.

إن ماتشهده مملكة البحرين من تحركات، على الصعيدين العربي والدولي، نحو تخفيف التوتر وتحقيق التقارب بين شعوب العالم، يؤكد على دورها الحضاري الرائد في تعزيز مبدأ الحوار والتسامح الديني، مشيدين في هذا الصدد بمشاركة جلالتكم في مؤتمر حوار الأديان الذي يعبر عما تنعم به مملكة البحرين من انفتاح وتعايش بين جميع الأديان والمذاهب.

صاحب الجلالة،

إن مبادراتكم الكريمة لتعزيز الدور الذي تلعبه المرأة كشريك أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هو محل تقدير واعتزاز من قبل أعضاء مجلس الشورى. ولا يفوتنا في هذا الصدد يا صاحب الجلالة الإشادة بدور صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة ومشاركتها في المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية تحت عنوان المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان، المنظور

العربي والدولي مثمنين دعوة سموها إلى توفير المناخ الآمن للمرأة على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية، لتتمكن من القيام بدورها وتأدية رسالتها الوطنية في مسيرة التنمية والبناء. كما لا يفوتنا التنويه بقرار المجلس الأعلى للمرأة باعتبار الأول من ديسمبر يومًا للمرأة البحرينية، مقدرين جهود المجلس الأعلى للمرأة للنهوض بالمرأة البحرينية على جميع الأصعدة.

صاحب الجلالة،

إننا إذ نؤكد على العلاقات الوثيقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإننا نتطلع إلى الإسراع في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة ضمن إطار المجلس، وعلى رأسها الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية وكل ما يؤدي إلى تحقيق أهداف وطموحات قادة وشعوب دول المجلس. كما نؤكد على أهمية العمل سويًا مع إخوانكم أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية، والإسراع في استكمال قيام السوق الخليجية المشتركة، واعتماد العملة الخليجية الموحدة، والبطاقة الواحدة لتسهيل التنقل بين دول المنطقة، وتحقيق الأمن الخليجي المشترك، ليصل إلى مستوى طموحاتكم وطموحات قادة وشعوب دول المجلس، وصولًا إلى إنشاء البرلمان الخليجي لتعزيز الوحدة الخليجية على أسس ديمقراطية شعبية.

وعلى الصعيد العربي فإننا يا صاحب الجلالة نتطلع إلى العمل مع جلالتكم وحكومتكم الموقرة على تقوية الجامعة العربية ليكون لها دور فاعل ومؤثر في المصالح العربية المشتركة، ونتطلع إلى ترسيخ وتقوية التجربة البرلمانية العربية، المتمثلة في البرلمان العربي ليكون أساسًا للمشاركة الشعبية الفاعلة، وأداة رقابية على المؤسسات العربية الموحدة.

أما على الصعيد الدولي فإننا نأمل أن يتم تقوية علاقاتنا مع الدول الصديقة،

وتعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة، وزيادة التبادل التجاري، وتسهيل تدفق الاستثمارات والأفراد بما يحقق الأهداف المرجوة. ونؤكد لجلالتكم التزامنا بالوقوف معكم وحكومتكم الرشيدة في السعي للاندماج في المجتمع الدولي لإقامة علاقات دبلوماسية متوازنة مع الدول الشقيقة والصديقة، والعمل على الانضمام إلى المزيد من المنظمات الدولية والإقليمية وتعزيز دور الاتحاد البرلماني الدولي.

صاحب الجلالة،

إننا في مجلس الشورى نشارك جلالتكم الإشادة بالدور الذي تلعبه قواتنا المسلحة وقوات الأمن العام والأجهزة الأمنية، في إيجاد المناخ الآمن والمستقر الذي تقع مسئوليته على كل فرد في المجتمع، وفي أي موقع كان، ونؤكد لجلالتكم التزامنا التام بتقديم الدعم اللازم لتمكينها من النهوض بدورها الرائد في حماية المجتمع.

وإننا إذ نؤكد على دعوة جلالتكم إلى وضع المصلحة الوطنية فوق كل شيء، فإننا نعاهدكم على أن نكون جزءًا لا يتجزأ من اللحمة الوطنية، ودرعًا واقيًا لهذا الوطن الغالي تحت قيادتكم الحكيمة.

ودمتم يا صاحب الجلالة ذخرًا وسندًا لهذا الوطن ولشعبكم الوفي.

الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩م
٣٠ صفر ١٤٣٠ هـ

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي
دور الانعقاد العادي الثالث – الفصل التشريعي الثاني

سعادة العضو جمال محمد فخرو	رئيسًا
سعادة العضو عبد الرحمن محمد جمشير	نائبًا للرئيس
سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	مقررًا
سعادة العضو ألس توماس سمعان	عضوًا
سعادة العضو محمد هادي أحمد الحلواجي	عضوًا
سعادة العضو خالد حسين المسقطي	عضوًا
سعادة العضو صادق عبد الكريم الشهابي	عضوًا
سعادة العضو دلال جاسم الزايد	عضوًا
سعادة العضو عبد الرحمن عبد الحسين جواهري	عضوًا
سعادة العضو فؤاد أحمد الحاجي	عضوًا
سعادة العضو أحمد إبراهيم بهزاد	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة ندى عباس حفاظ	عضوًا

الفصل التشريعي الثاني

دور الانعقاد العادي الرابع



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثاني - دور الانعقاد العادي الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فيسعدنا أن نفتتح، بعون الله، دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الثاني لمجلسنا الوطني بجناحيه المتعاونيْن المتآزريْن في أداء مهامه التشريعية والرقابية، ضمن تعاون السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، طبقًا لنظامنا الدستوري الذي ينص على الفصل بين هذه السلطات وتعاونها في الوقت ذاته، خدمةً لمصلحة الوطن والمواطن.

إن دور الانعقاد العادي الرابع لمجلسكم الموقر في هذا الفصل التشريعي، يعتبر «موسم الحصاد» المثمر لعمل دؤوب استمر سنوات، محققًا مجموعة من الإنجازات الوطنية، ليس أقلها مواصلة المسيرة الديمقراطية المتجددة من خلال نظامنا التشريعي المتوازن في معماره، والذي نثق أنه وُجد ليبقى باعتباره ضمانة الديمقراطية وصمام أمانها حفاظًا على المكاسب الوطنية التي لا تراجع عنها، والتي أنجز مجلسكم الموقر في ظلها رصيدًا خصبًا من المنجزات تمثل إضافة نوعية لمزيد من البناء الوطني في حقول التنمية والحريات والقوانين المنظمّة للحقوق والواجبات، وهي إضافة تُذكر لمجلسكم الموقر مع إنجازات الحكومة الموقرة حيث يصب عطاء السلطتين التنفيذية والتشريعية متضافرًا لصالح البحرين وطنًا ومواطنين.

ويمكننا اختصار هذه المنجزات المشتركة في التالي:

أولًا: نجاحنا معًا في تحقيق النمو الاقتصادي المتصاعد والمستمر لبلدنا في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية القائمة، مع العمل على تمكين الفئات محدودة الدخل وتعزيز دور الطبقة المتوسطة في البلاد، حيث تمكنّا من حل مشكلة البطالة التي أصبحت في أدنى مستوياتها.

ثانيًا: حفاظنا على الاستقرار الاجتماعي للبلاد رغم المتغيرات الضاغطة والتحولات الاجتماعية العالمية المتسارعة، مما أدى إلى تعزيز السلم الأهلي وأسهم في توطيد دعائم الدولة الدستورية المدنية المتقدمة في إطار الدستور وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحريته في التعبير، متيحين المجال لتمكين المرأة البحرينية، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، بالقوانين والمؤسسات الداعمة.

ثالثًا: تحقيقنا للحراك السياسي الذي شمل البلاد بالنشاط والوعي والحركة من أجل التقدم نحو الأفضل بما يتماشى مع تطورنا السياسي الديمقراطي، ومن أهم الإنجازات الابتعاد عن القرارات الفردية والاتجاه إلى القرار الجماعي ومعالجة الفساد الإداري، كما شرعنا بتطوير التعليم الذي قطع اليوم تسعين عامًا، إضافة إلى تحسين الخدمات الصحية والتقدم بوضوح في معالجة مشكلة الإسكان.

أيها الأعضاء الكرام:

إن حصيلة منجزاتنا الوطنية مجتمعة، في العشر سنوات الماضية، متمثلةً في عطاء الحكومة الموقرة وما حققه مجلسكم الموقر يبعث على الفخر والاعتزاز والابتهاج منوهين بالعمل الدؤوب لصاحب السمو العم العزيز الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء في تسيير دفة العمل الحكومي والسهر على المصالح الوطنية. وبالعزم المخلص لولي عهدنا صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة رئيس مجلس التنمية الاقتصادية في استشرافه

الآفاق الجديدة لبحرين الغد، وحرصه الدائم على إنجاز المزيد من الرخاء للمواطنين والتمهيد لمستقبل أبنائهم. فلقد أنجزنا معًا – أيها الإخوة – هياكل البنية التحتية ومجموعة التشريعات والقوانين اللازمة المنظمة لسير العمل، آملين أن يُنجز مشروع قانون ديوان الرقابة الإدارية، ونتطلع في العشر سنوات المقبلة، بإذن الله، إلى تعظيم ثروة البحرين المادية عن طريق المزيد من استخراج النفط والغاز في العمق، وأية ترتيبات نتوصل إليها مع الأطراف المنتجة والمصدرة لإمدادات الطاقة إقليميًا وعالميًا، مستذكرين الدور الرائد لقواتنا المسلحة وقوة الأمن العام والأجهزة الأمنية في استنهاض إرادة المحافظة على الاستقلال الوطني، وسهرها الدائم على حماية هذه المنجزات.

الإخوة والأخوات،

برز مجلس التعاون لدول الخليج العربية متمشيًا مع توجهنا وقناعتنا الراسخة في التنسيق والتقارب بين دوله الشقيقة. وحقق من الإنجازات المشتركة، والتقارب المنشود ما كنا نأمله ونطمح إليه. وهو اليوم مرشح للمزيد من التقارب، ومطالب بالمزيد من التنسيق ما يسمو به إلى مستوى الاتحاد الفعّال مواكبةً لحركة العصر في الشرق وفي الغرب. وقبل كل شيء، استجابةً لتطلعات شعوبه الخليجية التي تؤمن أن مصالحها، بل وجودها في الصميم، لا يمكن أن يصان إلا بمثل هذا التماسك والاتحاد.

وإن مملكة البحرين مستعدة، بكل طاقاتها وامكاناتها، للعمل من أجل هذا النموذج المنشود. وقد وجّهنا كافة أصحاب الاختصاص في بلادنا، لبذل الجهد في سبيل ذلك في ضوء متطلبات العصر فيما يتعلق بالاقتصاد والأمن والطاقة. وإننا على يقين بأن ذلك سيكون نموذجًا عربيًا بنّاءً للبناء عليه بين دولنا العربية قاطبة في نطاق الجامعة العربية إذ لا يمكن لشعوبنا العربية أن تتخلى عن فكرة كيانها العربي الواحد في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية لمزيد من الاستقرار والسلام.

داعين الله، في عُلاه، أن يوفقنا جميعًا في «قمة الكويت» المقبلة إلى اتخاذ ما يلتقي مع تطلعات شعوبنا الشقيقة، خاصة وأن الشقيقة دولة الكويت لها من الإخلاص والخبرة ما تستطيع من خلاله جمع الصف ولم الشمل، كما وفقنا الله في القمة العربية الاقتصادية بالكويت.

وختامًا، أيها الإخوة والأخوات، نتمنى لكم (موسم حصاد) موفق فعلى بركة الله وتوفيقه وأنتم تقدمون على العام الرابع الذي هو (مسك الختام) في هذا الفصل التشريعي الثاني لمجلسكم الموقر، متطلعين إلى فصل تشريعي جديد.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأحد ١١ أكتوبر ٢٠٠٩م
٢٢ شوال ١٤٣٠ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثاني - دور الانعقاد العادي الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفنا يا صاحب الجلالة، في مجلس الشورى رئيسًا وأعضاء، أن نرفع إلى مقام جلالتكم أسمى آيات التقدير والامتنان على تفضلكم بافتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الثاني للمجلس الوطني.

لقد تشرفنا يا صاحب الجلالة بالاستماع إلى خطابكم السامي الذي نترقبه عند بداية كل دور انعقاد، ليكون لنا منهجًا واضحًا للعمل الجاد الدؤوب، ومرجعًا لعملنا في المرحلة المقبلة، مستنيرين في ذلك بتوجيهات جلالتكم التي تضع المواطن على قمة الأولويات.

صاحب الجلالة

لقد رسمتم لنا بخطابكم السامي برنامجًا للتنمية المستدامة، ولقد استلهمنا من هذا الخطاب الجامع الرؤى والتطلعات التي ستساعدنا بإذن الله على تأدية الواجبات والمهام التشريعية المناطة بنا، والتي من شأنها ترجمة هذه الرؤى إلى واقع ملموس عبر حزمةٍ من التشريعات الوطنية؛ سعيًا للارتقاء بأوضاع المواطنين من أجل مجتمع آمن ينعم بالاستقرار، ويُوفر له سبل العيش الكريم، مؤكدين على الترابط الوثيق بين تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته وتحقيق طموحات وآمال المواطنين.

وإذ نثمّن لجلالتكم الإشادة الكريمة بالمجلس الوطني، فإننا نعاهدكم على أن تكون أولوياتنا وفقًا لرؤاكم الثاقبة التي تعبر عن ملامسة حقيقية لتطلعات

المواطن وأولويات الوطن. ولاشك أن اشادتكم يا صاحب الجلالة بالمنجزات التي تحققت ووصفها بالإضافة النوعية للبناء الوطني خير دليل على ثقتكم السامية بهذا المجلس الذي يقوم على النظام التشريعي المتوازن.

صاحب الجلالة،

إن وصف جلالتكم لهذا الدور بموسم الحصاد إنما يؤكد على تقديركم لما تم إنجازه في الأدوار السابقة، الأمر الذي يزيد من فخرنا واعتزازنا بهذه الثقة الغالية. و إذ نستذكر باعتزاز ما تمكنا -بفضل الله- من إنجازه خلال الأدوار الثلاثة الماضية ضمن اختصاصاتنا الدستورية والقانونية، فإننا نؤكد على توافق هذا القول السامي مع الإنجازات التي حققها المجلس الوطني، معاهدين جلالتكم على مواصلة الجهود، و استكمال الملفات التي بدأنا العمل عليها من أجل تحقيق التنمية الشاملة للمواطنين عبر تشريعات تستهدف مصالحهم، وتحقق أمانيهم بما يتناسب مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، ليكون هذا الدور بالفعل موسمًا للحصاد كما وصفتموه حفظكم الله.

صاحب الجلالة،

لقد لامس خطابكم السامي العديد من الملفات المهمة، والتي يأتي على رأسها مواصلة مسيرة الإصلاح، وترسيخ قيم الديمقراطية، والحفاظ على المكتسبات الوطنية، وعلى نظامنا الدستوري الذي ينص على الفصل بين السلطات الثلاث وتعاونها في الوقت ذاته، مما سيكون له انعكاساته الإيجابية على ترسيخ هذا المفهوم، ونؤكد لجلالتكم أننا في مجلس الشورى عملنا دائمًا على تأكيد مبدأ التعاون الوثيق مع السلطة التنفيذية؛ لتحقيق التقدم في التشريع وتطبيق القوانين. وما كان هذا الإنجاز ليتحقق لولا تعاون الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء الموقر، والذي طالما كان له الدور المهم في هذا التعاون

وتطوير العمل الحكومي وتحقيق المصالح الوطنية، متطلعين إلى قيام الوزارات بسرعة تنفيذ المشروعات المقررة في الموازنة العامة للدولة والمدرجة في برنامجها المقدم للسلطة التشريعية في بداية الفصل التشريعي الثاني.

صاحب الجلالة،

إن اهتمام جلالتكم بالفئات محدودة الدخل، ودعوتكم لتعزيز دور الطبقة الوسطى، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعيشي سيدفع - دون أدنى شك- باتجاه تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز السلم الأهلي. وأننا إذ نحيي في جلالتكم هذه الرؤية الثاقبة لنؤكد أننا سنعمل مع جلالتكم جنبًا إلى جنب لتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى في البحرين.

لقد تضمن خطابكم السامي رؤية مستقبلية ترتكز على مفهوم التنمية المترابطة والشاملة التي تحتاج إلى توافق وإجماع من قبل جميع الأطراف؛ كي تأتي معبرة عن آراء ومصالح الجميع . و يشرفنا أن نؤكد لجلالتكم إننا في مجلس الشورى سنكون أول الداعمين للتوافق والإجماع في كافة القرارات التي تضع مصلحة البحرين وشعبها الوفي في المقدمة، و تدافع عن حقوقه ومكتسباته الوطنية.

لقد أشرتم في خطابكم السامي إلى تطلعاتكم لتعظيم ثروة البحرين المادية عن طريق استخراج المزيد من النفط والغاز من العمق. ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نستذكر الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لترجمة تطلعات جلالتكم نحو بلورة المزيد من التطوير النوعي لقطاع النفط والغاز؛ بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية في مملكتنا الغالية. واستكمالا لما قمنا به من الموافقة على الاتفاقيات التي عقدتها المملكة، والتي ستساهم في زيادة الدخل؛ فإننا نعاهد جلالتكم على أننا سنكون خير عون لكم وللحكومة الموقرة في إصدار التشريعات والقوانين التي تساهم في تنمية هذا القطاع.

لقد كانت توجيهات جلالتكم المتواصلة هي العمل على تنمية الاقتصاد الوطني بوضع استراتيجية اقتصادية فعالة وقادرة على مواجهة التحديات الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية، حيث أسهمت الاستراتيجية الاقتصادية والإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين في التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مما كان له الأثر الأكبر في تحقيق معدلات نمو إيجابية.

إننا في مجلس الشورى نعاهد جلالتكم على أننا سوف نستمر في دعم كل السياسات والمقترحات التي يمكن بها مواجهة تداعيات الأزمة المالية الراهنة، وذلك بتطوير التشريعات وتعزيز الرقابة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والقطاع المصرفي بشكل خاص.

وبفضل توجيهات جلالتكم لمواصلة الاهتمام بالتنمية البشرية، قامت الحكومة وبرعاية من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء بتخصيص ميزانية كبيرة للاستثمار في برامج تنمية الموارد البشرية، الأمر الذي ساهم في خفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها في العقد الأخير، مما يضع بلدنا في مصاف الدول المتقدمة التي نجحت في معالجة ظاهرة البطالة والسيطرة على آثارها الضارة، وتقديم كافة أوجه الحماية والدعم للعاطلين. وفي هذا السياق فإننا في مجلس الشورى نحيي المبادرات الكريمة من جلالتكم بتخصيص موازنات إضافية لتأهيل وتوظيف العاطلين الجامعيين.

ولابد من الإشادة هنا بحكمة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الذي أرسى دعائم إصلاح سوق العمل من خلال تأسيس هيئة تنظيم سوق العمل وصندوق العمل (تمكين)؛ لتوظيف مفاهيم ومعايير عالمية تستهدف إصلاح سوق العمل الذي يعتبر أحد أهم المشروعات المرتبطة بتطوير الاقتصاد الوطني.

ومن أجل تطبيق ما جاء في خطابكم السامي بشأن رؤية البحرين ٢٠٣٠، فإننا

سنعمل على تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة من خلال متابعتنا لأداء السلطة التنفيذية في تطبيق البرامج والخطط التي اعتمدها مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومساندة الحكومة في تنفيذ السياسة الاقتصادية والاستثمارية المناسبة القادرة على تنويع مصادر الدخل، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتوفير فرص العمل للمواطنين.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيّن بوضوح ما حققته البحرين في مجالات الصحة والتعليم وتمكين المرأة وتحسين مستوى الدخل، وأكد أن معدل التنمية البشرية يتفق مع العديد من دول العالم المتقدمة، مما يشير إلى أن موارد البلاد يتم استخدامها بصورة جيدة ومدروسة.

صاحب الجلالة،

إننا إذ نثمّن دعوة جلالتكم إلى محاربة الفساد الإداري وإنشاء ديوان للرقابة الإدارية، يكون مكملا لديوان الرقابة المالية، فإننا نؤكد على دورنا كأعضاء في السلطة التشريعية للوصول مع جلالتكم إلى إطار تشريعي يحقق الغاية المنشودة في حماية المال العام، والعمل على إيجاد بيئة إدارية ومالية خالية من الفساد، متطلعين إلى أن يتم في هذا الدور إقرار السلطة التشريعية للاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى بشأن الرقابة الإدارية في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الأول، وسوف نعمل على إنجاز اتفاقية مكافحة الفساد، ومشروع قانون بشأن الكشف عن الذمة المالية في دور الانعقاد الحالي إن شاء الله.

صاحب الجلالة،

هناك الكثير من القضايا التي تمس المواطن بصورة مباشرة، ومنها على

وجه الخصوص ما يتعلق بالإسكان والتعليم والصحة. ولا شك أن تأكيد جلالتكم على هذه الملفات المهمة سيكون حافزًا للجهات المعنية لبذل المزيد من الجهد لتلبية احتياجات المواطن.

وتحقيقًا لهدف تطوير التعليم، فقد تضافرت الجهود من أجل ضمان جودة التعليم والتدريب، والمحافظة عليه في كافة مؤسسات التعليم والتدريب؛ من أجل تمكين المواطن البحريني من الانخراط في سوق العمل، متسلحًا بالكفاءة العلمية والتدريب العالي. ولا شك أن المبادرات التي أطلقها صاحب السمو الملكي ولي العهد لإصلاح التعليم، وتأسيس هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم والتدريب؛ إنما تجسّد أهداف الرؤية الاقتصادية في تحقيق معيار الجودة للوصول بالتعليم إلى المستوى العالمي، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة. ونتطلع في مجلس الشورى إلى أن نشارك الحكومة ومجلس التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافنا الوطنية للنهوض بمستوى التعليم والتدريب اللذين كانا محور اهتمام جلالتكم.

أما في المجال الصحي فقد جاءت توجيهات جلالتكم السديدة لجعل الصحة ضمن الأولويات الوطنية في الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، لتدشّن مرحلة انتقالية جديدة في مسيرة تطوير النظام الصحي في البلاد ليتماشى مع الأنظمة الصحية المعمول بها في الدول المتقدمة وما تتطلبه الأنظمة الصحية العالمية، وذلك من خلال بناء نظام صحي قائم على أسس الجودة والتنافسية والشفافية والعدالة، وإشراك القطاع الخاص في عملية الارتقاء بالخدمات الصحية.

وانطلاقًا من إيماننا بدورنا التشريعي، فقد بادر مجلس الشورى برفع عدد من المقترحات بقوانين لتطوير الخدمات الصحية والارتقاء بها، متطلعين إلى سرعة إنجاز وإقرار قانوني الصحة العامة والتأمين الصحي لغير البحرينيين المعروضين أمام السلطة التشريعية.

ورغم أن مملكة البحرين حققت معدلات مرتفعة في مجال توفير القوى

الوطنية الصحية والطبية المدرّبة، فمازالت هناك حاجة ماسة إلى إيلاء تدريب القوى العاملة الوطنية اهتمامًا أكبر، ودعم المؤسسات الوطنية العاملة في مجال تدريب وتهيئة العاملين في القطاع الصحي.

إن توجهات جلالتكم لإنشاء مستشفى الملك حمد العام جاءت لتلبية الحاجة إلى خدمات صحية متطورة، ولكي يكون معلمًا طبيًا بارزًا، إلا أننا نلمس بعض التأخير في تشغيل هذا المستشفى المهم الذي من شأنه تخفيف الضغط على مجمع السلمانية الطبي، ورفع مستوى جودة الخدمات الصحية في البلاد، آملين أن تعمم هذه التجربة الرائدة على جميع محافظات المملكة.

صاحب الجلالة،

إن الملف الإسكاني يعتبر من الملفات المهمة والحيوية التي ترتبط بصورة مباشرة بالمواطن، إلا أن التصدّي للمشكلة الإسكانية يقتضي وضع خطة زمنية تفصيلية، يشارك في تنفيذها القطاع الخاص الذي لابد من إدخاله شريكًا أساسيًا في وضع الحلول، وذلك بتذليل كافة العقبات التي تعترض مشاركته بشكل فاعل في الوقت الحاضر، وتقديم الخدمات الإسكانية التي سيبقى الطلب عليها قائمًا ومتزايدًا، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية وطنية لمواجهة هذه المسألة، وعلى الأخص تقصير مدة الانتظار، وزيادة الاعتمادات المخصصة لتمويل المشاريع الإسكانية.

صاحب الجلالة،

لقد استمعنا بكثير من التقدير إلى تأكيدكم على تمكين المرأة البحرينية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، مستذكرين باعتزاز الدور الذي يلعبه المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المفدى، والتي جعلت قضية المرأة محور اهتمامها لتمكينها اقتصاديًا و إيصالها إلى مراكز صنع القرار.

وإننا في مجلس الشورى، لنعاهد جلالتكم على أن نكون الدرع الحصين لحماية هذه المكاسب التي حققتها المرأة والدفاع عنها، والسعي لتحقيق المزيد منها من خلال سن القوانين والتشريعات الداعمة لحقوقها، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على استقرار الأسرة، وبالتالي على استقرار المجتمع وأمنه، متطلعين بكثير من الأمل والتفاؤل إلى استكمال المنظومة التشريعية بإصدار الشق الثاني من قانون أحكام الأسرة.

صاحب الجلالة،

إن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تحظى باهتمام كبير من قبل جلالتكم والجهات الرسمية المسؤولة عنها، آملين أن ينعكس هذا الاهتمام على نوعية الخدمات المقدمة لهم، والمناسبة لاحتياجاتهم وأوضاعهم، مؤكدين على دورنا التشريعي في إيجاد الأدوات القانونية اللازمة لتأمين حياة حرة كريمة لهذه الفئة العزيزة من أبناء البحرين.

كما أن لفئة المتقاعدين مكانة خاصة ضمن اهتمام جلالتكم، هذه الشريحة التي أعطت للوطن كل ما تستطيع ، فلابد للوطن أن يوفر لها كل ما يعينها على مواجهة مصاعب الحياة ومتطلباتها بما يضمن لها الحياة الكريمة التي تستحقها.

صاحب الجلالة،

إن أمر جلالتكم بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعد خطوة متقدمة وإضافة إيجابية تحسب لمملكة البحرين على المستويين الإقليمي والدولي، ويعكس سياسة جلالتكم الحكيمة في تعزيز وحماية مبادئ حقوق الإنسان.

صاحب الجلالة،

وإذ نقدّر دور جلالتكم الكبير في دعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لنتطلع إلى مزيد من التنسيق والتقارب بين دول المجلس

للوصول بهذا الصرح إلى مستوى الطموح والآمال، بما يتناسب مع طبيعة المنظومة الخليجية، وما تمثله على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، آملين أن نصل إلى مرحلة الاتحاد الذي تتطلع إليه شعوب الدول الخليجية، على غرار الاتحادات الإقليمية الأخرى، متطلعين إلى دور جلالتكم في إقناع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بإنشاء هذا الكيان الاستراتيجي المهم، وخاصة بعد أن تم اتخاذ العديد من الخطوات على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجعل من فكرة تأسيس الاتحاد أمرًا يسيرًا. كما أننا نتطلع إلى أن تتخذ قمة الكويت العديد من القرارات التي تصب في دعم مسيرة مجلس التعاون، وعلى الأخص تطوير فكرة الاجتماعات البرلمانية الدورية، سعيًا إلى تأسيس برلمان خليجي، أسوة بالبرلمانات الإقليمية الأخرى.

وعلى الصعيد العربي نود التأكيد على نظرة جلالتكم الثاقبة، والمتمثلة في الدعوة لمزيد من التعاون والتضامن على المستوى العربي، الأمر الذي يعكس التوجه القومي لجلالتكم، ويؤكد على مبدأ عدم التخلّي عن فكرة الكيان العربي الواحد، والعمل العربي المشترك، في ضوء المتغيرات الدولية التي تقتضي تعزيز التضامن العربي، وتفعيل دور الجامعة العربية والبرلمان العربي.

صاحب الجلالة،

إن مسألة الأمن والدفاع والقوات المسلحة تعد محورًا مهمًا في خطاباتكم السامية، إذ تحظى المؤسسة العسكرية باهتمامكم العميق، وذلك تقديرًا لدورها في الحفاظ على الاستقلال الوطني، وحماية المنجزات الوطنية، فضلا عن جهودها في حفظ الاستقرار والأمن الداخلي.

وإننا في مجلس الشورى نشاطر جلالتكم التقدير لهذه المؤسسة الوطنية المهمة، ونعاهدكم على أننا سنقوم بواجبنا التشريعي لدعمها وتعزيز إمكانياتها البشرية والمادية عن طريق سن التشريعات اللازمة.

صاحب الجلالة،

في هذا العام تمر علينا ذكرى عزيزة على قلوبنا جميعًا ألا وهي الذكرى العاشرة على تولي جلالتكم مقاليد الحكم في البحرين. إن ما حققتموه جلالتكم بفضل من الله و تعاون شعبكم المحب الوفي من نقلة نوعية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في عقد واحد، عجزت دول عديدة عن تحقيقه في عقود. فهنيئًا للبحرين و شعبها بكم ملكًا وقائدًا ومعلمًا نستنير برؤاكم لتحديد معالم المستقبل، متطلعين إلى أيامنا القادمة الجميلة التي وعدتمونا بها جلالتكم.

إننا إذ نشاطر جلالتكم رؤيتكم لمستقبل البحرين؛ فإننا نؤكد التزامنا بما أقسمنا عليه من صدق وأمانة في تأدية واجبنا؛ لنكون السند الداعم لجلالتكم ولحكومتكم الموقرة في تطلعاتكم الطموحة نحو عزة الوطن وكرامة المواطن.

ودمتم يا صاحب الجلالة ذخرًا وسندًا لهذا الوطن وشعبه الوفي.

الخميس ٤ فبراير ٢٠١٠م
٢٠ صفر ١٤٣١ هـ

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي
دور الانعقاد العادي الرابع – الفصل التشريعي الثاني

سعادة العضو جمال محمد فخرو	رئيسًا
سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	مقررًا
سعادة العضو محمد هادي أحمد الحلواجي	عضوًا
سعادة العضو عبد الرحمن محمد جمشير	عضوًا
سعادة العضو خالد حسين المسقطي	عضوًا
سعادة العضو صادق عبد الكريم الشهابي	عضوًا
سعادة العضو دلال جاسم الزايد	عضوًا

الفصل التشريعي الثالث
دور الانعقاد العادي الأول



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثالث - دور الانعقاد العادي الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدنا أن نفتتح، بعون الله، الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني الموقر إيذانًا بمواصلة مسيرة الخير والعطاء، ونقّدم لكم التهنئة الخالصة، على اختياركم لتمثيل المواطنين والوطن، وهو ما يضعكم على مستوى المسؤولية الكبرى التي نذرتُم وأعددتمُ أنفسكم للاضطلاع بها.

وإنها لمناسبةٌ تاريخية ومرحلةٌ متقدمةٌ من مراحل البناء والعمل، في وقتٍ يتطلّع العالمُ كله إلى تجربتنا الديمقراطية بالإكبار، ويشيد بنجاحها، ورسوخها، وإنجازاتها في زمن قياسي قصير، وهو إنجازٌ ما كانَ له أنْ يتحققَّ لولا توفيق الله سبحانه وتعالى ورعايته.

أيها الإخوة والأخوات، أعضاء المجلس الوطني الموقر:

تنتظركم اليوم واجبات كثيرة، سواء في مجال تطوير القوانين وسَنِّ التشريعات، أو في مجال إقرار الحقوق وحماية الحريّات، أو مجال الرقابة على الأداء الحكومي وإصلاح الأوضاع، أو مجال التنمية الاقتصادية، وغيرها من المجالات وهي واجباتٌ لن تكون سهلةً وميسورةً إلا بتعاونكم وتكاتفكم وتعاونكم مع الحكومة الموقرّة التي لن تألو جهدًا في التعاون معكم، وفي تسهيل مهمتكم، فهدفكم وهدف الحكومة واحد، وهو خدمة الجميع الذين ينتظرون منكم المزيد من الجهد والبذل والعطاء، في إطار ما نعتز به من شراكة وطنية جديرة بكل رعاية تجمعنا معًا.

وفي هذا السياّق يطيب لنَا أنْ نشيد بّما أنجزته حكومتنا الموقرة، برئاسةِ صاحب السّمو الملكي، العم العزيز الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الـوزراء الموقر، في مختلف ميادين العمل، حيث أظهرتِ التزامًا واضحًا بتطبيق القوانين، وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة، وحماية الأمن والاستقرار، وخلق فرص الاستثمار والعمل، كما يطيب لنا الإشادة بجهود ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وما حققه من تطوير للرؤية الاقتصادية للمملكة من خلال مجلس التنمية الاقتصادية والذي كلف بإدارة الاقتصاد الوطني، وفق نهج تكاملي يحقق للمملكة عهدها الريادي.

كما نشيد بقواتنا المسلحة لقيامها بمتطلبات الجاهزية الدفاعية عن الوطن، فالشكر لله أولاً ولجميع منتسبي قوة الدفاع ضباطًا وضباط صف وأفرادًا، وفي الوقت ذاته نشيد بما أبدتُه المؤسسات الأمنية من انضباط وتطبيق القانون على المخالفين له، حفظًا للبلاد، وحماية للمكتسبات، فليس أدعى للتنمية من الأمن والاستقرار، ويطيب لنا في هذا المقام أن نعرب عن الشكر لمعالي وزير الداخلية على ما بذله من جهود مقدّرة في سبيل هذه الأهداف.

واليوم أمامنا مهام عدة مستجدة لا بد من التصدي لها، وإنجازها، نلخصها في التالي:- أولًا: مواصلة الجهد لتطوير التعليم في بلادنا من خلال مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب وغيرها من البرامج الرائدة، ودعم جهود مجلس التعليم العالي للارتقاء بهذا القطاع الحيوي لأداء مهمته على الوجه الأكمل.

ثانيًا: ننوه بالجهد الذي يبذل في إدارة الاقتصاد الوطني، والذي انعكس في الحفاظ على معدلات نمو إيجابية ونسب متدنية للبطالة، وذلك في فترة مر فيها الاقتصاد العالمي بأزمة حادة امتدت آثارها وتداعياتها إلى مجمل الهياكل الاقتصادية على مستوى العالم.

ولا شك أن هذا الجهد البناء يتعين أن تصاحبه مراجعة للخطة الاقتصادية

وسياسات مالية متزنة تكمله وتعظم من مكتسباته، بحيث يتم التقيد بالموازنات والاعتمادات المالية الموضوعة وإخضاع المصروفات الحكومية للمراجعة المستمرة، بغية استعادة التوازن في الميزانية العامة للدولة في أقرب مدى زمني ممكن.

ثالثًا: وعلى مستوى السياسات والاستراتيجيات الخاصة بقطاع الطاقة، فإننا نثمن التطورات الإيجابية في هذا القطاع في السنوات الخمس الأخيرة ونؤكد بأن السمة المميزة لهذه التوجهات ينبغي أن تتميز بالاستدامة، بحيث تمثل إطارًا عامًا للعمل في هذا الميدان على نحو يحقق الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة بأنواعها ويجعل من هذا القطاع قوة دافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وأداة لإيجاد فرص عمل جديدة وبما يسهم في رفع مستويات المعيشة، مع العمل على تحري كافة المسارات المتاحة بغرض تحديد مصادر الطاقة الأكثر فعالية وأمنًا وتحقيقًا لمعايير السلامة والاعتبارات البيئية واعطائها الأولوية في توفير احتياجات البلاد من الطاقة للسنوات المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

رابعًا: ولقد أثبتت الممارسة في مجال التجنيس أنه من غير المعقول أن ينتمي إنسان إلى بوتقة الهوية الوطنية البحرينية والتي نعتز بها جميعًا، إلا إذا كان متشبعًا بالروح الوطنية البحرينية العالية طبعًا وأخلاقًا وسلوكًا، ومحترمًا للقانون الذي هو أساس تلك الروح العريقة، وأن يكون لديه انتماء، والوطن بحاجة إليه، وفي أضيق الحدود عددًا، وذلك ما يجب الالتزام به.

أما على الصعيد الإقليمي، فلا تدخر مملكتنا وسعًا في دعم منظومة التعاون الخليجي، وترى أنَّ مجلس التعاون هو الإطار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي الذيّ يحفظ للدول الأعضاء أمنها وقوتّها واقتصادها، وعلى الصعيد العربي تدعم البحرين كل المبادرات الخيرة والصحيحة التي تصبُّ

في النهوض بالعمل العربي المشترك من أجل قوة الأمة وتجديد حيويتها، لخدمة الأمن والسّلام والتقدم، ليسَ في المنطقة العربيّة وحدها، وإنما في العالم كله..

وعلى صعيد العلاقات الثنائية بين البحرين والدول الشقيقة والصديقة، فنحن ماضون - بعون الله - في تعزيز علاقات الجوار، وعلاقات التعاون، مع جميع الدول المحبّة للسّلام، بما يُكسب مملكة البحرين المزيد من التقدير والاحترام.

وفي هذا السياق نؤكد على الدور الذّي تقوم به مملكتنا العزيزة في خدمة قضايا التنمية والسلام في العالم، ودعم الحقوق العربية وصيانتها، وفي مقدّمتها حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلّة على أراضيهم وعاصمتها القدس الشريف، إقرارًا للسلام العادل الشامل، وعملًا مع المجتمع الدَولي لتكوينِ عالَم خالٍ من الصراعات والحروب، وهو دورٌ مشهود به لمملكة البحرينَ علىً مدى التاريخ.

فنحن، ولله الحمد، دولة عربية مسلمة منفتحة للتعايش بين مختلف الأديان والثقافات والحضارات.

أيها الأعضاء المحترمون، لقد كان الفصلان التشريعيان الأول والثاني لمجلسكم الموقر حافلين بالإنجازات، واليوم نتطلّع إلى المزيد من ذلك في هذا الفصل الثالث أخذ اللّه بأيدينا جميعًا لما فيه خير شعبِنا، وعزةُ البحرين، ورفعةُ أمتِنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عصر الثلاثاء ١٤ ديسمبر ٢٠١٠م

٨ محرم ١٤٣٢ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثالث - دور الانعقاد العادي الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه
ملك مملكة البحرين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

صاحب الجلالة،

بعد أن تشرفنا بالاستماع للخطاب السامي لجلالتكم في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الثالث، فإننا نرفع لمقامكم السامي أسمى آيات الشكر والعرفان لتفضلكم بافتتاح هذا الدور الذي يبدأ فصلًا جديدًا في مسيرة الإصلاح، وها هي شجرة الديمقراطية التي غرستموها جلالتكم في تربة الوطن قد بدأت تنمو وتزدهر، وقد أينعت فيها ثمار الوحدة الوطنية والإصلاح والنمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان. وهي المبادئ التي جعلت مملكة البحرين محط أنظار العالم، لما تميزت به تجربتها من شفافية وطموح، وما حققته من إنجازات عبر فترة زمنية قصيرة، بحيث أصبحت نموذجًا يحتذى به في التطور الديمقراطي المتدرّج والمشاركة الفعالة من قبل جميع المواطنين.

وبعد أن عزّزنا هذه التجربة في الفصلين التشريعيين الأول والثاني بفضل الله وعونه، وفي منعطف تاريخي هام من مسيرتنا الوطنية، فإننا نتطلع مع بداية الفصل التشريعي الثالث إلى تطوير هذه المسيرة المباركة لترقى إلى مستوى الديمقراطيات العريقة، منطلقين من مشروع جلالتكم الإصلاحي لإرساء مبادئ الشورى والديمقراطية في ظل الدستور وسيادة القانون، الأمر الذي

سيضع مملكة البحرين في مصاف الدول العريقة كطرف أصيل وفاعل في الشراكة الديمقراطية الدولية.

صاحب الجلالة،

لقد جاء خطاب جلالتكم بمثابة نهج وإطار للعمل من أجل الارتقاء بأوضاع الوطن والمواطن، ومصداقًا للحكمة والرؤية الثاقبة والإحساس العميق بالمشاكل والرغبة في إيجاد الحلول لها. وقد أرسيتم جلالتكم بذلك القواعد والأسس للمسؤولية التي ينبغي أن يتحملها الجميع كلٌ من موقعه، بتبنّي قضايا المواطنين والسعي الحثيث لحلها.

وإننا كسلطة تشريعية، إذ نثمّن ونعتز بالثقة التي أوليتمونا إياها جلالتكم، فإننا ندرك حجم هذه المسؤولية الملقاة على عاتقنا فيما يتعلق بدورنا في تطوير القوانين وسن التشريعات، وفي إقرار الحقوق وحماية الحريات والرقابة على الأداء الحكومي. معاهدين جلالتكم على بذل المزيد من الجهد ومواصلة العمل على دعم نظامنا الديمقراطي المتوازن.

صاحب الجلالة،

إن إشادة جلالتكم بما أنجزته الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر في مختلف المجالات، وكذلك جهود صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في إدارة الاقتصاد الوطني، لهو محل تقدير واعتزاز من قبلنا.

وإذ نثمّن هذه الجهود الخيرة التي أسفرت عن العديد من الإنجازات، فإننا نرى أن المسؤولية التي حملتمونا إياها جلالتكم، تضع على عاتقنا المزيد من المهام التي لابد من التصدي لها بالتكاتف مع جهود الحكومة الموقرة. متخذين من دعوة جلالتكم حافزًا لمزيد من التعاون بين السلطتين، خدمة

لأهدافنا المشتركة، وترسيخًا لمبدأ الشراكة الوطنية الذي أشرتم إليه جلالتكم وتلمّسًا للمسؤوليات والتحديات، موقنين أن ذلك لن يؤتي ثماره إلا بتضافر الجهود بيننا وبين الحكومة الموقرة، للارتقاء بمستوى الأداء، تحقيقًا لطموحاتنا وأهدافنا المشتركة.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى يشيد بما وصلت إليه قواتنا المسلحة الباسلة من جاهزية وتطور، جعلها بحق الدرع الحامي والعين الساهرة على صون وحماية تراب الوطن الغالي، والحفاظ على مكتسباته. كما لابد أن نثمّن ونشيد في ذات الوقت بدور وزارة الداخلية والجهات الأمنية الأخرى، على ما بذلته وتبذله من جهود لتوفير الاستقرار والأمن المنشود للوطن والمواطن الذي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

صاحب الجلالة،

مما لاشك فيه أن أهمية التعليم تحتم علينا ضرورة تطوير جميع مراحله وخاصة التعليم الجامعي ذلك أن التعليم العالي أصبح اليوم من الأمور التي تستدعي الاهتمام في ضوء التوسع المتزايد في مؤسساته، الأمر الذي يحتم وضع الضوابط والمعايير لتوفير تعليم يتناسب مع تطور مجالات الحياة، مع ضرورة ربط مخرجاته بسوق العمل .. إلخ، لجعل المواطن منافسًا مؤهلًا في هذه السوق، مع الأخذ بالاعتبار التطورات التقنية السريعة التي تتطلب مهارات وقدرات خاصة. داعين إلى تطوير أسس اختيار المعلمين، وتوفير التدريب المناسب وتحسين أوضاعهم المعيشية لاستقطاب العناصر المؤهلة.

ونود أن نؤكد هنا على ضرورة دعم وتعزيز دور المؤسسات التعليمية الرسمية، لتكون جاذبة ومنافسة للمؤسسات الخاصة، من أجل إيجاد توازن بين مخرجات التعليم الخاص والعام، وتحقيق المساواة في الفرص التعليمية

والعملية بين المواطنين. وفي هذا الصدد لابد من الإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها هيئة تطوير نظام جودة التعليم والتدريب ومجلس التعليم العالي لتقييم المؤسسات التعليمية في البلاد والنهوض بمسيرة التعليم إلى المستوى الذي يحقق الطموحات في تعليم يواكب العصر ومستجداته.

وتفعيلًا للنص الدستوري الذي يعتبر التعليم حقًا لكل مواطن، فإننا ندعو إلى الاهتمام بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لا تسمح لهم ظروفهم بالالتحاق بالتعليم النظامي الرسمي، عن طريق دعم المؤسسات الخاصة التي تعنى بهذه الفئة، والتي ساهمت في تخفيف العبء عن كاهل الدولة فيما يتعلق بهذه الخدمة، وذلك بزيادة الدعم المخصص لها لتجنيبها الأزمات المالية التي قد تتسبب في إغلاقها وحرمان شريحة هامة من المواطنين من حق أساسي كفله لهم الدستور.

وانطلاقًا من إيماننا بدور التعليم في تشكيل شخصية الفرد، فإننا ندعو إلى تطوير منهج المواطنة وتضمينه في كل المواد الدراسية وفي جميع المراحل لتعزيز الهوية الوطنية والانتماء لدى الأجيال الصاعدة. كما ندعو إلى تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لغرس هذه الثقافة لدى الناشئة، ولتأكيد موقف مملكة البحرين من هذه المسألة الهامة التي تعكس الصورة الحضارية للمملكة والتزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية.

صاحب الجلالة،

إننا إذ نحيي الجهود المبذولة في إدارة الاقتصاد الوطني والتي انعكست آثارها في تحقيق معدلات نمو إيجابية، فإننا نؤكد على ما جاء في خطاب جلالتكم من ضرورة مراجعة الخطة الاقتصادية على ضوء المستجدات؛ وندعو إلى الاستفادة من القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني، مع وضع سياسات مالية متزنة، من شأنها أن تحقق التكامل بين الخطط الموضوعة والموارد المالية المتاحة. ولاشك أن رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، تحتاج

إلى آليات وسياسات لتفعيلها وتحقيق أهدافها، كما تحتاج إلى مراجعة مستمرة وفقا للتغيرات والاحتياجات، إضافة إلى ضرورة تضافر جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية كل في مجاله، للارتقاء بأوضاع المواطن البحريني ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة لما نرغب أن تكون عليه مملكة البحرين.

ولابد من التأكيد هنا على دعوة جلالتكم بضرورة الالتزام بالموازنات والاعتمادات المالية المقررة وعدم تجاوزها، وإخضاع المصروفات الحكومية للمراجعة المستمرة. مؤكدين على دعم المتطلبات المعيشية الأساسية للمواطن لمساعدته على مواجهة المشاكل الناتجة عن غلاء المعيشة.

ولا يفوتنا هنا أن نحيي الجهود التي بذلت من قبل الحكومة في مواجهة الأزمة الاقتصادية والتقليل من تداعياتها المالية والاقتصادية واحتواء تبعاتها وذلك بالمحافظة على مركز البحرين الاقتصادي ومكانته عالميًا تعزيزًا لتصنيف مركز البحرين المالي وثقة البنوك والمصارف الدولية بنظامنا الاقتصادي.

كما ندعو إلى دراسة احتياجات السوق والاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة بما يعزز الصادرات الوطنية غير النفطية، ويحسّن الميزان التجاري لصالح المملكة ويدعم ميزان المدفوعات.

كما ندعو إلى تنويع مصادر الدخل بالاهتمام بالصناعات التحويلية والخفيفة، والاستفادة القصوى من البنية التحتية التي دشنتها حكومتكم الموقرة كميناء خليفة ومدينة سلمان الصناعية، والاهتمام بصناعة تقنية المعلومات، ودعم مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصاحبة لها، والاهتمام بالثروة السمكية وتطوير الزراعة دون تربة سعيًا لتحقيق الأمن الغذائي. مشيدين بإنشاء المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى، لما لذلك من انعكاسات عملية على ضمان الأمن الغذائي.

صاحب الجلالة،

من منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقنا في الرقابة على الأداء الحكومي كما تفضلتم جلالتكم في خطابكم السامي، فإننا نشيد بالتقرير الصادر عن ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام ٢٠٠٩م والذي تميّز بالوضوح والصراحة والشفافية التي كرّسها المشروع الإصلاحي لجلالتكم.

وإذ ندعو السلطة التنفيذية إلى التعاطي باهتمام مع ما جاء في هذا التقرير من توصيات واضحة وهامة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، فإننا ندعوها كذلك لوضع يدها على مكامن الخلل ومعالجته، باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمحاربة الفساد وحماية المال العام، بصفتها الجهة المسؤولة والمؤتمنة عليه. وندعو لتفعيل اختصاصات ديوان الرقابة المالية والإدارية في التحقيق الإداري وإحالة الأمر إلى الجهة المختصة بتحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للتجاوزات التي تشكل جرائم. ونحن كسلطة تشريعية نعاهد جلالتكم بمتابعة تطبيق هذه التوصيات تفعيلًا لدورنا الرقابي في المحافظة على المال العام.

صاحب الجلالة،

إن موضوع البطالة يشكل أحد التحديات الهامة التي ينبغي مواجهتها. وإننا إذ نثمّن ما تحقق من إنجازات في الوصول إلى نسبة معقولة في خفض البطالة، فإننا نرى أن الإنجاز الحقيقي يكمن في ديمومة الحلول واستمراريتها في إبقاء تلك النسبة منخفضة، وضرورة الاستفادة من العناصر الشابة المتعلمة لتعزيز مسيرة التنمية. مؤكدين على النص الدستوري الداعي لتوفير فرص العمل للمواطنين، مما يقتضي إتاحة التدريب اللازم لإعداد عمالة وطنية ماهرة وقادرة على التعاطي مع متطلبات سوق العمل، حيث إن توفير العمل والراتب الذي يفي بمتطلبات المعيشة الكريمة وتأمين مستقبل الأسرة هو الأساس الحقيقي للاستقرار، مما يتطلب إعادة النظر في مستوى الرواتب والعلاوات الدائمة، لتتلاءم مع الغلاء الذي يؤرق شريحة كبيرة من المواطنين، ويمثل

تهديدًا للأمن والاستقرار المجتمعي، باعتبار أن أمن المجتمع مرتبط بتوفر الأمن المعيشي للمواطن.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على دعوة جلالتكم المتكررة لتوفير العيش الكريم للمواطن، فإننا نرى أن المشكلة الإسكانية تعتبر من أهم التحديات التي ينبغي التصدي لها، حيث إن من أهم مقومات العيش الكريم هو توفير السكن المناسب الذي يفي باحتياجات الأسرة. وإذ نقدر الجهود التي تقوم بها وزارة الإسكان، فإننا ندعو إلى سرعة معالجة القصور الذي يعيق تقديم هذه الخدمة وذلك بتقليص فترة الانتظار بزيادة بناء الوحدات السكنية وتطوير السياسة الإسكانية تلبية لاحتياجات الشباب وخصوصًا حديثي الزواج. مؤكدين هنا على ضرورة تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال. داعين إلى استثمار المبالغ المخصصة في الميزانية للإسراع في إنجاز المشاريع الإسكانية، والبحث عن الحلول المبتكرة بما يتناسب واحتياجات الأسرة البحرينية والأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأفراد ذوي الإعاقة في المشاريع الإسكانية، مؤكدين على ضرورة الحفاظ على النسيج الاجتماعي عند التخطيط والتوزيع. معاهدين جلالتكم على بذل مزيد من الجهد لتطوير قوانين الإسكان بما يتلاءم مع احتياجات المرحلة الجديدة، داعين إلى تفعيل القرارات الخاصة بتمكين المرأة من الاستفادة من الخدمات الإسكانية. ولابد من الإشادة هنا بمشروع جلالتكم الرائد لترميم البيوت الآيلة للسقوط، منتهزين هذه الفرصة لدعوة القائمين على هذا المشروع إلى ضرورة سرعة الإنجاز حتى تتحقق الغاية المرجوة منه، لما لذلك من أثر بالغ في قلوب المواطنين المستفيدين من هذا المشروع الإنساني الكبير.

صاحب الجلالة،

إن إشارة جلالتكم للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بقطاع الطاقة والتأكيد على مبدأ الاستدامة لتحقيق الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة بأنواعها،

وجعل هذا القطاع قوة دافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وأداة لإيجاد فرص عمل جديدة، لهو تأكيد على نظرتكم الثاقبة وحكمتكم المعهودة، حيث إن مملكتنا الغالية تمر حاليًا بشح في الغاز الطبيعي اللازم لإنتاج الطاقة من ناحية، وحتمية البحث عن بدائل من ناحية أخرى.

وإننا إذ نثمن الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة الموقرة خلال السنوات الخمس الماضية، والمبادرات الجادة والفعّالة التي اتخذتها للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية لمملكة البحرين، فإننا نتطلع بكل أمل وترقب إلى توجيهات جلالتكم السامية من أجل الإسراع بتنفيذ عمليات التنقيب عن الغاز العميق، والمضي قدمًا في أعمال تطوير حقل البحرين وفقًا للاتفاقيات التي أقرتها السلطة التشريعية في الفصل التشريعي الثاني، كما نأمل في السياق ذاته أن تتواصل جهود الحكومة الرشيدة لتوفير الغاز الطبيعي من الدول المجاورة، وذلك بالتوازي مع الجهود الحالية للتنقيب داخل المملكة، إذ إن توفير هذا المصدر الهام للطاقة أصبح أمرًا غاية في الأهمية للمملكة، ليس لضمان استمرار تدفق الطاقة الكهربائية وتلبية الطلب المتنامي عليها فحسب، بل أيضًا من أجل توفير المادة الخام الأساسية اللازمة للتوسع في الصناعة عمومًا والبتروكيماويات خصوصًا، الأمر الذي سيساهم في توفير فرص عمل جديدة للأجيال القادمة. كما ندعو إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في المباني لتوفير الكهرباء، من أجل الحد من الضغط على الشبكة الكهربائية وتقليل استهلاك الغاز الطبيعي.

وفي هذا الصدد فإننا نشيد بتشكيل اللجنة العليا للطاقة وذلك لأهميتها البالغة في رسم وتطبيق السياسات المتعلقة بهذا القطاع الهام. كما نثمن مبادرة جلالتكم للدعوة للحفاظ على البيئة وصيانتها ومنع التلوث وحماية المواطنين من آثاره. وندعو إلى إدراج البعد البيئي في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذه الدعوة.

ونعاهدكم يا صاحب الجلالة على أن مجلس الشورى سيضطلع من جانبه بدوره الفاعل في تبني التشريعات اللازمة متعاونًا مع السلطة التنفيذية في هذا المجال

صاحب الجلالة،

إن رؤية جلالتكم المتعلقة بالاستخدام السلمي والآمن للطاقة النووية، وتأكيدكم على أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، هو أمر في غاية الأهمية، وإننا إذ نشاطركم الاهتمام بهذه القضية التي تهدد الأمن والسلام في العالم، فإننا نؤكد على ضرورة استمرار الجهود لتفعيل التعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

صاحب الجلالة،

لقد أشرتم جلالتكم إلى ضرورة أن يكون الحاصل على الجنسية البحرينية منتميًا إلى الهوية الوطنية البحرينية، ومتشبعًا بالروح الوطنية العالية طبعًا وأخلاقًا وسلوكًا، وأن يكون محترمًا للقوانين ولديه انتماء وأن يكون الوطن بحاجة إليه. وإننا إذ نضم صوتنا إلى صوت جلالتكم، فإننا نؤكد على أن هذا النهج ينبغي أن يكون بداية لإعادة النظر في الأسس التي تمنح الجنسية بموجبها، والتي ينبغي عدم تجاوزها.

وتأكيدًا لموقف جلالتكم فإننا ندعو لعدم إغفال جوانب السلم الأهلي والاجتماعي والاقتصادي عند الأخذ بعملية التجنيس، لما لذلك من تداعيات خطيرة على نسيج المجتمع البحريني المتّسم بالمحبة والتآخي والتلاحم وتآلف أبنائه في شعور موحّد بالانتماء والولاء للوطن وهويته وقيمه وأخلاقه، ولن يكون ذلك إلا بالأخذ بمبدأ التجنيس في أضيق الحدود وبما تقتضيه الحاجة كما أكدتم جلالتكم، الأمر الذي يستدعي العمل على وضع إطار تنظيمي واضح، وتطوير المعايير والشروط لمن يستحق شرف الحصول على

الجنسية البحرينية. ولابد من التأكيد هنا على ضرورة الاهتمام بموضوع منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني، أسوة بأبناء البحريني المتزوج من غير بحرينية، وذلك تحقيقًا لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين رجالًا ونساءً عملا بمبادئ دستور مملكة البحرين وميثاق العمل الوطني، وبما يتوافق مع ما وصلت إليه المرأة البحرينية من مكانة متميزة في ظل المشروع الإصلاحي لجلالتكم.

صاحب الجلالة،

إيمانا منا في مجلس الشورى بعمق الروابط ووحدة المصير مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لنؤكد على تعزيز هذه المسيرة الخيرة باعتبارها الدرع الواقي لأمن واستقرار وقوة هذه المنطقة، داعين إلى مزيد من التقارب في النظم والتشريعات وتطبيق الاتفاقيات المبرمة، تحقيقًا لآمال وطموحات شعوب المنطقة. منوهين بالدور المؤمل لمملكة البحرين في هذا المجال من خلال تبوئها منصب الأمين العام للمجلس.

ونثمن في هذا الصدد حرص جلالتكم على ترسيخ العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة تأكيدًا لمكانة مملكة البحرين. كما نؤكد على دعوة جلالتكم للنهوض بالعمل العربي المشترك، وحرصكم على وحدة الصف العربي، ليكون للأمة صوتها القوي ومساهمتها الفاعلة في خدمة القضايا العربية وقضايا السلام والتقدم في العالم أجمع .

ختامًا، ومع انتظار الموعد المتجدد من كل عام، فإن الأمل يتجدد لدينا في مستقبل ترسمون جلالتكم ملامحه من خلال رؤيتكم الثاقبة وطموحاتكم العالية للارتقاء بأوضاع الوطن والمواطن، متخذين من هذه الرؤى نهجًا لعملنا كسلطة تشريعية.

ودمتم جلالتكم ذخرًا وسندًا للبحرين وأهلها، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي
دور الانعقاد العادي الأول – الفصل التشريعي الثالث

سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	رئيسًا
سعادة العضو السيد إبراهيم محمد بشمي	عضوًا
سعادة العضو السيدة دلال جاسم الزايد	عضوًا
سعادة العضو السيدة سميرة إبراهيم رجب	عضوًا
سعادة العضو السيد حبيب مكي هاشم	عضوًا
سعادة العضو السيد صادق عبدالكريم الشهابي	عضوًا
سعادة العضو السيد عبدالرحمن إبراهيم عبدالسلام	عضوًا
سعادة العضو الدكتور عبدالعزيز حسن أبل	عضوًا
سعادة العضو السيد عبدالرحمن عبدالحسين جواهري	عضوًا
سعادة العضو السيدة لولوة صالح العوضي	عضوًا
سعادة العضو السيد محمد حسن باقر رضي	عضوًا
سعادة العضو السيد محمد هادي أحمد الحلواجي	عضوًا

الفصل التشريعي الثالث
دور الانعقاد العادي الثاني



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثالث - دور الانعقاد العادي الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا بداية أن نهنئ أصحاب السعادة أعضاء مجلس النواب الجدد فوزهم في الانتخابات التكميلية، وأن نهنئكم جميعا على بدء أعمال دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي الثالث. وكما أسعدنا وأفرح كل الوطن تلك الروح الوطنية الجامعة التي سادت حوار التوافق الوطني، فقد زاد من سعادتنا نجاح الانتخابات النيابية التكميلية واكتمال عقد مجلس النواب، ليثبت للجميع أن البحرين القوية بعون الله وعنايته قادرة بوعي شعبها على حماية مكتسباتها وتاريخها، واجتياز التحدي تلو الآخر.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة، أن نهنئ المرأة البحرينية، التي أثبتت جدارتها وقدرتها على المنافسة للفوز بشرف خدمة هذا الوطن، والمشاركة في مسيرة البناء والإصلاح.

ونحمد الله سبحانه وتعالى على عظيم نعمه علينا، فكانت البحرين دوما الأرض الطيبة المباركة، فهذه فصول تاريخها تحكي قصة الإنسان المجتهد والمثابر والعاشق لوطنه والمحب لأهله أهل البحرين جميعا.. أن البحرين كانت وستبقى بيت الجميع والعائلة الواحدة.

الإخوة والأخوات،

يأتي اجتماعنا اليوم بمركز عيسى الثقافي الذي احتضن حوار التوافق الوطني برئاسة رئيس مجلس النواب الموقر وبرعاية من السلطة التشريعية بالتعاون مع الحكومة الموقرة، تأكيدًا على التزامنا الثابت واللا محدود بدعم دولة القانون وترسيخ دور المؤسسات الدستورية ومبدأ التعاون بين السلطات.

فجاءت مرئيات التوافق الوطني، التي تحظى بتأييدنا ودعمنا، لتعكس وتجسد عمق الانتماء الحضاري لهذا الوطن وأهله الكرام، فالحوار لغة الحضارة وسبيل الرشد والفلاح والخير.

الإخوة والأخوات،

إن النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل يشكلان التحدي الرئيس في مناطق عدة من العالم خلال هذه الفترة، وإننا نفخر بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي كانت دائما خيار مملكة البحرين على مر الزمن، وسيظل التحدي هو المحافظة على معدلات نمو إيجابية والاستمرار في خلق فرص عمل مناسبة.

كما إنه لا بد أن تظل سياستنا الاقتصادية شاملة للجميع، مع تركيز الحكومة على تشجيع الاستثمار وتوفير كافة التسهيلات للمستثمرين. وفي هذا الخصوص ننوه وبكل اعتزاز وتقدير بصاحب السمو الملكي العم الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء في قيادة العمل الحكومي وعمله الدؤوب خدمةً للمصلحة الوطنية.

وبالعزم الذي لا يلين لولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في تطوير منجزات هذا البلد والتمهيد لمستقبل أكثر إشراقًا لأبنائه.

الإخوة والأخوات،

تأتي قوة دفاع البحرين درعًا واقيًا يصون الوطن ويحفظ مكتسباته، تلك هي الأولوية الوحيدة لدى منتسبي قوة دفاع البحرين ضباطًا وجنودًا فهم حصن الوطن المنيع ، وبهذه المناسبة نشيد بالمستوى المشرف الذي وصلت إليه تدريبًا وتسليحًا وتنظيمًا، كما نشكر أبناءنا من منتسبي وزارة الداخلية والحرس الوطني على ما قدموه من عطاء مخلص، فلقد كانوا على مستوى المسؤولية في حفظ الأمن والنظام، وبث الطمأنينة والسكينة في نفوس المواطنين والمقيمين.. ويطيب لنا أن نعرب عن تقديرنا لقوات درع الجزيرة كقوة خير وأمن وسلام، ونموذجًا للتعاون الشامل بين دول المجلس وشعوبه، كامتداد طبيعي وجزء لا يتجزأ من قوة كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الخصوص تعتز مملكة البحرين بالدعم السياسي والدفاعي من قبل أشقائنا في دول مجلس التعاون، وهو الأمر الذي يعكس مقدار المكانة المتبادلة بين دول المجلس بعضها البعض.

ونؤكد لكم أن مملكة البحرين ستبذل كل جهودها في سبيل تنمية وتقوية العلاقات الأخوية المتميزة بين دول المجلس، وذلك إدراكًا منا بأنه لا مجال في عالم القوة إلا للأقوياء، وأن ركيزة وقوة مجلس التعاون نابعة من إيمان قادته وإرادة شعوبه بضرورة تلاحم صفوفه ووحدته وبناء وتطوير مؤسساته، وسنسعى جاهدين نحو التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

واعتزازًا بالمكانة الدولية التي تحظى بها مملكتنا الغالية بين الأمم والشعوب، ودعمها التام لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد شاركنا شخصيًا في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، وعبرنا في خطابنا لزعماء وقادة الدول عن تطور هذا الوطن، وعن تطلعات وطموحات

شعبنا ومسيرته الديمقراطية، وأكدنا أن نظام الدولة المدنية النابع من طبيعة التكوين الثقافي والسياسي والاجتماعي والديني هو الذي يناسب بلادنا ويعزز اللحمة الوطنية.

وفي الختام،

أتمنى لكم جميعًا التوفيق والسداد فامضوا على بركة الله بكل إيمان وثبات إلى الأمام لتعميق ثقافة الحوار والديمقراطية وتطوير ممارستها، وستظل عيوننا وعقولنا وقلوبنا مفتوحة لكل من يريد أن يلتحق بسفينة الوطن الواحد وهويته العربية وعمقه الخليجي والعربي.

وسنساند من يعمل على التطوير الثابت الواثق كسنة تاريخية دونما قفز على المراحل أو تراجع أو تعثر. حفظ الله البحرين وكل أهلها من كل سوء ومدهم بالعافية والخير والسعادة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مركز عيسى الثقافي
الأحد ٩ أكتوبر ٢٠١١م
١١ ذو لقعدة ١٤٣٢ هـ



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثالث - دور الانعقاد العادي الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ها هي سفينة الوطن تبحر بقيادة جلالتكم نحو مواصلة مشروعكم الإصلاحي الذي التزمتم بآفاق استحقاقاته الدستورية، وأرسيتم بموجبه ركائز المشاركة الشعبية في نسج القرار المشترك بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وسائر أطياف المجتمع في المملكة.

وإننا وبكل فخر واعتزاز نرفع إلى مقامكم السامي أصدق آيات الشكر والامتنان لتفضلكم بافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثالث، مضيفين جلالتكم بذلك بادرة أخرى من بوادر مساندتكم وثقتكم في السلطة التشريعية والدور المنوط بها، مقدرين خطابكم البليغ بكلماته والعميق بمعانيه، والذي يضيء دربنا بالتفاؤل والأمل، ليغدو نبراسًا لشعبنا الذي مهما مرت عليه من عواصف سيظل قويًا ومتطلعًا إلى مستقبل واعد ومشرق.

وكما أعلنتم جلالتكم فإن البحرين قوية بوعي شعبها ولحمته الوطنية وقدرته على حماية مكتسباته واجتياز التحدي تلو الآخر.

وإذ نعتز بالثقة الغالية التي أوليتمونا إياها، فإننا نعاهد جلالتكم على السعي للارتقاء بأدائنا إلى مستوى طموحكم وتطلعات شعبكم، كي نكون جديرين بهذه الثقة، مستلهمين من خطابكم السامي معالم الطريق لمسيرتنا الوطنية والديمقراطية تحت قيادتكم الشجاعة والحكيمة.

صاحب الجلالة،

إذ أصغينا باهتمام بالغ إلى استهلال خطاب جلالتكم بتهنئة البحرين حكومة وشعبًا على نجاح الانتخابات النيابية التكميلية، وتهنئة أعضاء مجلس النواب الجدد، فإننا نعتبر هذا فوزًا لنا جميعًا، مشيدين بهذه الانتخابات التكميلية وما اتسمت به من نزاهة وشفافية. وفي هذا السياق فإن مجلس الشورى يشيد بإصراركم على فتح الأبواب أمام الجميع للالتحاق بسفينة الوطن والتعبير عن المواطنة الصالحة، من خلال الانخراط في مبادرة الحوار الوطني والمشاركة في الانتخابات التكميلية، لتستمر المسيرة الديمقراطية المعبرة عن إرادة الشعب والروح الوطنية الجامعة.

وبهذه المناسبة نرفع إلى مقام جلالتكم تهانينا ومباركتنا بنجاح هذه الانتخابات، مهنئين الأعضاء الجدد في مجلس النواب لتحملهم المسؤولية في هذا الظرف العصيب الذي يمر به الوطن، ولحصولهم على ثقة الشعب، ونتطلع باهتمام إلى التعاون مع مجلس النواب من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية في وطننا العزيز.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى ليقدر لفتة جلالتكم المعبرة عن السعادة بالروح الوطنية الجامعة التي سادت حوار التوافق الوطني، معتبرين خطابكم في هذه المرحلة بشائر خير لهذا الدور التشريعي. وسوف يُؤرَّخ لهذا الخطاب على أنه خارطة طريق سياسية وتشريعية ورقابية، لإنجاز المزيد من التحولات الإصلاحية والديمقراطية التي من شأنها تعزيز مشروع جلالتكم الإصلاحي، وهي من أكبر المسؤوليات الملقاة على عاتقنا في مسيرة عملنا الوطني، معاهدين جلالتكم على إيلاء مرئيات حوار التوافق الوطني التي تم التوافق عليها الأهمية الكبرى، من أجل تجسيدها على أرض الواقع، لنكون عونًا لجلالتكم في متابعة أداء الحكومة الموقرة، وذلك بممارسة دورنا التشريعي

والرقابي للمشاركة بإيجابية وبالتعاون مع جميع السلطات في تنفيذ ما يتعلق بالصلاحيات والأدوات المتاحة لنا.

صاحب الجلالة،

إن مباركتكم الأبوية الكريمة للمرأة البحرينية لما حققته من فوز في هذه الانتخابات، إنما تعبر عن موقفكم الداعم للمرأة منذ بواكير ميثاق العمل الوطني وبداية مشروعكم الإصلاحي، الأمر الذي شكل دافعًا قويًا لمشاركتها وعطائها في السلطة التشريعية، وفي غيرها من المواقع التي أثبتت من خلالها قدرتها على تحمل المسؤولية في أصعب الظروف، مؤكدة بذلك جدارتها بكافة المناصب القيادية في هذا الوطن.

ولابد أن نشيد هنا بالدعم اللامحدود من جلالتكم، والمتمثل في العديد من المبادرات الرائدة، وعلى رأسها مبادرة إنشاء المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حفظها الله، والجهود التي تبذلها سموها لتمكين المرأة، معبرين عن تطلعنا إلى أن تتبوأ المرأة المزيد من المراكز القيادية ومراكز صنع القرار، وأن يتم تفعيل ما ورد في مرئيات حوار التوافق الوطني من ضرورة تعزيز الجهود لتمكينها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتوعيتها بحقوقها وواجباتها. وفي هذا السياق فإننا نتطلع إلى تفعيل الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية الصادرة عن المجلس الأعلى للمرأة، والتي دشنتموها جلالتكم، انطلاقًا من دعمكم واهتمامكم بالارتقاء بأوضاع المرأة وتوفير كافة الفرص لها، وذلك بدمج محاورها ضمن برنامج عمل الحكومة، منوهين بالدعم الذي تلقاه هذه الاستراتيجية من قبل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وتوجيهاته السديدة في هذا المجال. ولا يفوتنا هنا الإشادة بمبادرة إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في مختلف مؤسسات الدولة، استجابة لدعوة المجلس الأعلى للمرأة، آملين أن يمثل هذا انطلاقة جديدة

نحو تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، مشيرين إلى الخطوة التي اتخذها مجلس الشورى بإنشاء وحدة لتكافؤ الفرص في المجلس، ليكون بذلك أول مؤسسة تبادر فعليًا لإنشاء مثل هذه الوحدة، تحقيقًا لتطلعاتنا في توفير العدالة والمساواة للجميع.

ونؤكد لجلالتكم بأننا سنبذل أقصى جهدنا لاستكمال المنظومة التشريعية للنهوض بأوضاع المرأة وضمان حقوقها، وعلى رأسها استكمال قانون أحكام الأسرة في شقه الجعفري.

صاحب الجلالة،

لقد تجسدت البحرين بكلماتكم البليغة والموجزة بكونها بيت العائلة الواحدة الذي يتسع للجميع، وهي حقيقة منذ أن وسمت البحرين اسمها في مدونات التاريخ على أنها البلد الذي يضم ألوانًا من الطيف الإنساني: أعراقًا وطوائف وأديانًا ومذاهب، صهرتها في بوتقتها بحيث غدت هي روح البحرين التي تتجاوز الجغرافيا والتاريخ رغم تقلب الأزمنة، وقد عاش الناس على هذه الأرض الطيبة وصنعوا تاريخهم وقدموا الأمثلة للعالم أجمع على أنهم قادرون على تجاوز المحن، وعلى إعلاء روح التعايش والتكاتف من أجل بناء مملكة التسامح والمحبة والسلام.

وواجبنا الآن هو المحافظة على هذه التعددية عبر احترام كل طرف للآخر، ولا خيار أمامنا سوى خيار التوافق الوطني والتعايش السلمي وقبول الآخر. ولقد كنتم يا صاحب الجلالة خير قدوة ومثال للالتزام بمبدأ التحاور والتشاور بين الجميع بما يعود بالخير على الوطن. ونؤكد لكم بأننا سنسعى إلى العمل مع شرائح المجتمع كافة على إشاعة ثقافة السلام والحوار، لإرساء دعائم الأمن والسلم الأهلي والاستقرار المجتمعي، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بنشر هذه الثقافة بين الناشئة، وتضمينها في المناهج التعليمية على مستوى المدارس والجامعات، وزيادة الاهتمام بالجمعيات الشبابية باعتبار

الشباب عنصرًا فاعلًا ورئيسًا في هذا المجال وركيزة أساسية من ركائز المجتمع .

صاحب الجلالة،

إننا إذ نتفق مع مقولة جلالتكم من أن التحديات التي نواجهها كثيرة، فإن هذا الأمر يلقي على عاتقنا مهمة تكريس ثقافة الديمقراطية وحماية اللُحمة الوطنية بين مكونات الشعب الواحد. ولابد من التأكيد هنا على الدور الهام الذي ينبغي أن يلعبه الإعلام في إشاعة ثقافة الحوار والتعايش واحترام الآخر ومبادئ حرية التعبير، وتوعية المجتمع بذلك من أجل ترسيخ هذا المفهوم في الوجدان الشعبي، لتوفير البيئة التي تكفل تحقيق التنمية السياسية الشاملة والتي لا يمكن إنجازها دون مشاركة جميع فئات المجتمع، وعلى الأخص مؤسسات المجتمع المدني، متطلعين باهتمام إلى استكمال إجراءات إصدار قانوني الصحافة والإعلام المرئي والمسموع، اللذين يشكلان ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية. وفي هذا الصدد فإن المجلس يؤكد على الحاجة إلى استراتيجية إعلامية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار ما وصل إليه الإعلام المعاصر من تطور في الوسائل والمضامين، ورفده بالكوادر المؤهلة تأهيلًا جيدًا، وتنويع مصادر الإعلام الوطني، والاهتمام بالخطاب الموجه للخارج بما يتناسب مع التحديات التي تواجهها المملكة، كما نرى ضرورة تعزيز سفارات المملكة في الخارج بملحقين إعلاميين وكفاءات إعلامية متخصصة لتوصيل الخطاب الإعلامي البحريني والدفاع عن ثوابت الوطن.

صاحب الجلالة،

لقد أوصلتم من خلال كلمتكم السامية رسالة إلى أبناء البحرين كافة دون تمييز بأن مسيرة الإصلاح لن تتوقف، وحددتم المعاني العميقة للديمقراطية ورسمتم الأطر للمشاركة في بنائها. وما تأكيد جلالتكم على الالتزام الثابت واللامحدود بدعم دولة القانون والمؤسسات الدستورية، إلا تعبيرًا ملموسًا

عن جوهر مشروعكم الإصلاحي الذي تعتبر المحافظة عليه مسؤولية جماعية بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وقوى المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، ولأن العدل هو أساس الملك، فإن الأمر يستدعي الاهتمام بالمؤسسات الدستورية، متطلعين إلى توفير المزيد من الدعم للسلطة القضائية للقيام بدورها في تجسيد فكرة دولة القانون، باعتبارها السياج الحامي للعدالة، ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى تعزيز استقلال القضاء، والعمل على توفير كل متطلبات الارتقاء بالسلطة القضائية واستقلالها المالي والإداري لتطوير أدائها، واستقطاب الكفاءات المتقدمة وإعدادها وتأهيلها.

صاحب الجلالة،

إننا نشاطركم الرأي في أننا نواجه تحديات اقتصادية كبيرة، بعضها نتيجة تداعيات عالمية، والبعض الآخر أفرزته تداعيات الأوضاع الداخلية، ولعل أهم هذه التحديات هو تحدي الحفاظ على السياسة الاقتصادية المنفتحة التي تنتهجها مملكة البحرين.

وانطلاقًا من أن الاقتصاد المزدهر هو عماد البلاد، فإن المحافظة على معدلات نمو إيجابية، والاستمرار في خلق فرص عمل مناسبة، لا تتأتى إلا من خلال الاستقرار السياسي والأمني والسلم الاجتماعي، ولا يفوتنا هنا التأكيد على ضرورة تحييد الاقتصاد عن الخلافات السياسية، باعتباره الأرضية التي تسهم في خلق بيئة استثمارية تصب في مصلحة الوطن والمواطن، حيث إن الأمن والاقتصاد يعتبران وجهين لعملة واحدة هي التنمية.

كما نشدد على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص ليكون شريكًا فاعلًا في صياغة السياسات والرؤى الاقتصادية المستقبلية، مثمنين توجيهات جلالتكم المتمثلة في الدعوة لتشجيع الاستثمار وتوفير كافة التسهيلات للمستثمرين، وبالاستمرار في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعزيز روح التنافسية وتكافؤ

الفرص. وإن مجلس الشورى ليتطلع إلى مشاركة القوى الاقتصادية الوطنية كافة، وتعاونها مع الحكومة ومجلس التنمية الاقتصادية لإعادة الزخم إلى وتيرة النمو الاقتصادي، وترسيخ الثقة بالاقتصاد البحريني، وتعزيز فرص الاستثمار وفرص العمل، وذلك حسب ما تضمنته الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ وما ينبثق عنها من استراتيجيات اقتصادية وتنموية، مع توجيه الاهتمام إلى تنويع مصادر الدخل بما يحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

ونؤكد هنا على أن تشجيع الاستثمار وتوفير الظروف المناسبة يستدعي ضمان الحماية القانونية لتلك الاستثمارات من أجل خلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال.

ونؤكد لجلالتكم التزامنا في مجلس الشورى بالعمل على تحديث واستكمال منظومة التشريعات والقوانين الخاصة بتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد وتشجيع الاستثمار ومكافحة الفساد، وهي المحاور التي أكدتها مرئيات حوار التوافق الوطني. ولابد من الإشادة هنا بالدور الفاعل لديوان الرقابة المالية والإدارية في ضمان حماية المال العام.

ونعاهدكم يا صاحب الجلالة بأن يكون دورنا التشريعي والرقابي مؤثرًا وموضوعيًا، يهدف لمصلحة الوطن والحفاظ على المال العام بما يخدم مسيرة البناء والتنمية، مثمنين ومؤكدين على إشادة جلالتكم بدور صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر في قيادة العمل الحكومي وإرساء دعائم الدولة الحديثة، كما نشارك جلالتكم الثناء على جهود صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين، مؤكدين على مبادرات سموه الحثيثة في الجانب الاقتصادي، الأمر الذي يشكل بالنسبة لنا حافزًا للعمل والتعاون مع السلطة التنفيذية لمستقبل أكثر إشراقًا للوطن والمواطنين.

إن الهدف الأسمى لجلالتكم هو مصلحة المواطن البحريني الذي هو ثروتنا

الوطنية وهو وسيلتنا وغايتنا في تحقيق هذه التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان ترجمة هذا الهدف إلى خطة استراتيجية تطبقها الدولة من أجل تحقيق العدالة والمساواة من خلال خلق الفرص المتكافئة، والحد من البطالة، وتحفيز البحرنة في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المصرفي، ورفع مستوى محدودي الدخل، وتوسيع قاعدة الطبقة المتوسطة، وزيادة الخدمات التي تقدمها الدولة، وعلى رأسها خدمات الإسكان، داعين إلى قيام شراكة استراتيجية متكاملة بين الحكومة والقطاع الخاص ليقوم بدوره في دعم وتعزيز المشروعات الإسكانية من أجل سرعة الإنجاز وتحقيق العدالة في التوزيع.

صاحب الجلالة،

إننا نشارك جلالتكم الإشادة بدور قوة دفاع البحرين باعتبارها درعًا واقيًا يصون الوطن ويحفظ مكتسباته في وجه التهديدات والتدخلات الأجنبية، كما نثمن دور وزارة الداخلية وقوات الأمن والحرس الوطني في حماية الوطن والمواطنين، وتحقيق الأمن وحفظ النظام، بما يحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم، وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وانطلاقًا من ذلك فإننا ندعو إلى مزيد من الدعم الذي يرمي إلى تطوير هذه القطاعات المحورية، والنهوض بها وبأجهزتها المسؤولة عن حماية الوطن ومكتسباته، وتوفير الاستقرار والأمان.

كما نشارك جلالتكم تقديركم لقوات درع الجزيرة وجاهزيتها للتصدي لأي تدخلات خارجية، ودورها الحيوي كقوة أمن وسلام في المنطقة، وما قامت به من دور مشرف إبّان الأزمة التي مرت بها البلاد.

ونؤكد على تعهد جلالتكم بمواصلة مسيرة التكامل بين دول مجلس التعاون حتى بلوغ مرحلة الوحدة، ولن يتم تحقيق ذلك إلا عن طريق التنسيق وتوحيد المواقف تجاه أي أخطار تهدد دول المجلس، وصولًا للتكامل

المنشود الذي يمثل طموح الشعوب الخليجية كي تشعر بكيانها القوي وسط هذا العالم الذي يعيش عصر التكتلات والدول القوية. فإن ركيزة وقوة مجلس التعاون تستمد مقوماتها من إيمان قادة دول المجلس وشعوبه بضرورة التلاحم والترابط في جميع المجالات.

صاحب الجلالة،

لقد أثبتت البحرين وطوال تاريخها المعاصر أنها دولة مدنية ودستورية، وجاء مشروع جلالتكم الإصلاحي ليعمل على ترسيخ وتعزيز هذا المفهوم، وقد أكدتم جلالتكم في أكثر من مناسبة على الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني، وأن التنمية السياسية الشاملة لا تتحقق من دون هذه المؤسسات وغيرها من الجمعيات السياسية الوطنية التي تعتمد العمل الوطني الملتزم بالقوانين والدستور والثوابت الوطنية.

وإن تأكيد جلالتكم على نظام الدولة المدنية الحديثة النابعة من التكوين الثقافي والسياسي والاجتماعي والديني، لهو أصدق مثال على إيمانكم بالتعددية الثقافية والدينية التي تميز بها مجتمع البحرين المنفتح والمتنوع، وهي السبيل الأمثل لتعزيز اللحمة الوطنية وترسيخ بناء قاعدة المواطنة الحقة القائمة على المساواة وأسس العطاء والولاء والانتماء الوطني.

صاحب الجلالة،

إن سفينة الوطن تتسع للجميع، هذا ما أكدتموه جلالتكم، وها هي السفينة ترفع أشرعتها العربية مبحرة تحت قيادتكم الحكيمة ودعوتكم الصادقة والنابعة من القلب، ويدكم الممدودة لكل من يسعى إلى الخير ويريد الالتحاق بركب هذه السفينة العربية بهويتها المؤكدة تاريخيًا وجغرافيًا، ممثلة لروح البحرين الخالدة التي نعاهدكم على أن نكون جنودًا مخلصين للذود عن ثوابتها القومية وعمقها الخليجي والعربي.

مؤكدين لجلالتكم أن مجلس الشورى الذي شارك أعضاؤه بفعالية في مبادرة حوار التوافق الوطني سيكون عند حسن ظنكم في تحمل مسؤولياته التاريخية لتعميق الحوار، متمسكًا بالثوابت الوطنية، كما سيكون أمينًا على رؤية جلالتكم، ولن يحيد عن أداء دوره أو يتراجع عن مد يده للتعاون مع السلطات الأخرى. فإن ما تحقق للبحرين خلال السنوات العشر الماضية في عهد جلالتكم من إنجازات، لدليل واضح على أننا نمشي في المسار الصحيح الذي سيقود سفينة الوطن إلى بر الأمان والاستقرار، متطلعين في الوقت نفسه إلى المزيد من هذه الإنجازات بما يتفق مع رؤية جلالتكم وطموحات شعبكم الوفي في التطور التاريخي التدريجي، دون قفز على المراحل أو تراجع أو تعثر، وأن تأخذ كل مرحلة مداها من هذا التطور، كما أوضحتم جلالتكم في خطابكم التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين، حيث أكدتم أمام العالم أجمع على استمرار المسيرة الديمقراطية وترسيخ نظام الدولة الحديثة، وأن البحرين تسير بخطى ثابتة لترسيخ العدالة والمساواة بين أفراد الشعب بجميع مكوناته وأطيافه.

حفظكم الله يا صاحب الجلالة ذخرًا للوطن ولشعبكم الوفي،
وحفظ الله البحرين عزيزة منيعة، وأبقاها قلعة حصينة أمام كل سوء.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس وأعضاء مجلس الشورى

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي
دور الانعقاد العادي الثاني – الفصل التشريعي الثالث

سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	رئيسًا
سعادة العضو إبراهيم محمد علي بشمي	عضوًا
سعادة العضو أحمد إبراهيم بهزاد	عضوًا
سعادة العضو رباب عبد النبي سالم العريض	عضوًا
سعادة العضو صادق عبدالكريم الشهابي	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة عائشة سالم مبارك	عضوًا
سعادة العضو عبدالجليل عبدالله العويناتي	عضوًا
سعادة العضو فؤاد أحمد الحاجي	عضوًا
سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة ندى عباس حفاظ	عضوًا

الفصل التشريعي الثالث
دور الانعقاد العادي الثالث



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثالث - دور الانعقاد العادي الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه:

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يسرنا ويسعدنا أن نفتتح معكم اليوم دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني الموقر إيذانًا ببدء دورة جديدة من جهودكم المخلصة التي نتطلع إليها جميعًا، أداءً لرسالتكم النبيلة في تلمّس كافة القضايا والموضوعات التي تهم الوطن والمواطن ومناقشتها ووضعها موضع التشريع والقانون، إسهامًا فيما نسعى إليه جميعًا لبناء نهضة وتقدم بلدنا الحبيب البحرين وتحقيق الحياة الكريمة الآمنة لكل مواطن.

كما ويهمنا التأكيد على أن سير تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني بنجاح يمثل موقف حاسم في مسيرة العمل الوطني المشترك سعيًا إلى ترسيخ روح الأسرة الواحدة في مجتمعنا.

فلقد عكست هذه المرئيات في مختلف مجالاتها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وحقوقيًا رغبة وطنية لبدء مرحلة جديدة لتقدم هذا الوطن الغالي ودفعه إلى المكانة التي يستحقها بكل جدارة بين الأمم والشعوب.

وفي هذا الإطار فإننا لننظر بكل التقدير للجهود الدؤوبه التي تساهم في بذلها الحكومة ومجلسا النواب والشورى لوضع جميع المرئيات موضع التنفيذ وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية، وبما أسفر عن إقرار

تعديلات دستورية هامة تدعم تلك المرئيات وتنقلها إلى حيز التنفيذ، لترسيخ الديمقراطية وتعزيز الشفافية وحقوق الإنسان وحرية الرأي في المملكة، مواصلة لما طرحة الميثاق من مشروع شامل للإصلاح المستمر.

ولقد جاء اعتماد منظمة الأمم المتحدة مؤخرًا لتقرير البحرين في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذها للتوصيات المقدمة من الدول الأعضاء بمجلس حقوق الإنسان الدولي بجنيف، وفوزها بعضوية اللجنة الاستشارية بمجلس حقوق الإنسان، تأكيدًا لثقة المجتمع الدولي في قدرة المملكة على الوفاء بالتزاماتها الدولية، مقدرين في هذا المقام جهود سعادة وزير حقوق الإنسان، وكل الذين شاركوا في تحقيق هذا الإنجاز الوطني الصادق النابع من شعورهم الأصيل تجاه بلدهم ومجتمعهم.

وتعزيزًا لمسعى تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني وتكاملًا معها تسير جهود تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي أمرنا بتشكيلها، ومنحنا أعضاءها الامتيازات والحصانات اللازمة، منوهين في هذا الشأن باللقاءات التي تجريها الحكومة الموقرة مع الجمعيات السياسية في البلاد، ومؤكدين على أن باب الحوار مفتوح للجميع، بما يحقق الانسجام التام لمجتمعنا ويوحد الجهود للبناء على ما حققته البحرين من إنجازات.

وإنه ليسعدنا في هذا المقام أن نشيد بالجهود المتميزة البناءة التي يبذلها العم العزيز صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر والذي يقود بكل الحكمة والاقتدار الجهاز التنفيذي في المملكة.

كما ونعبر عن تقديرنا للجهود الطيبة التي تعكس الروح الطموحة الوثابة التي يقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى إسهامًا فيما نسعى إليه جميعا من نهضة وتقدم لوطننا العزيز.

والتقدير لقواتنا المسلحة الباسلة الدرع الواقي والحصن الأمين للذود عن الوطن وحمايته، والشكر لوزارة الداخلية ولكل منتسبيها من الضباط والأفراد على ما يسهمون به من جهود أمنية وأداء حضاري وإنساني مشهود، هي موضع تقديرنا وتقدير الجميع.

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني:

في عصر يتسم بالأزمات والمتغيرات السريعة المتلاحقة سواء كانت سياسية أو اقتصادية تمتد آثارها وتداعياتها على مستوى العالم كله. فإن منطقتنا الخليجية قد مرت عبر العقود الثلاثة الماضية بالعديد من التحديات التي واجهناها بصلابة، وبمواقف موحدة يجسدها الدور الرائد الذي يضطلع به مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي نسعى وبعون الله وتوفيقه بأن يصبح أكثر وحدة بين دوله الشقيقة.

ويسرنا في هذا المقام أن نعرب عن ترحيبنا بعقد القمة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في رحاب مملكة البحرين، متطلعين للقاء أصحاب الجلالة والسمو الإخوة قادة دول المجلس في بلدهم الثاني البحرين، معبرين عن شكرنا وتقديرنا للدعم الاقتصادي الأخوي الكريم الذي يقدمه المجلس لمملكة البحرين، والذي سيسهم في إنعاش الاقتصاد وتنفيذ العديد من المشاريع الحيوية والهامة في مختلف المجالات.

وسنبقى على الدوام حريصين على أن نمد أيدينا للسلام، والرغبة الصادقة في التعاون مع كل الأمم والشعوب، معبرين في ذات الوقت عما يشعر به شعبنا الآمن المسالم من أسى وأذى، وما يعانيه من تلك الفئة المضللة التي تسعى لتشويه صورة البحرين في الخارج، وتحاول الاستعانة بمن لا يعنيهم الأمر بالتدخل في شأننا الداخلي، مؤكدين رفضنا بكل حزم أي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية، كما نرفض التصعيد الخطير في الشارع من قبل تلك

الفئة، وممارساتها للعنف والإرهاب والذي مسّ الممتلكات العامة والخاصة والمقيمين في البحرين، والذي من واجبنا حمايتهم من كل ما يمس أمنهم في هذا الوطن الغالي، كما أنه لم يخطر على بالنا أن تستغل الديمقراطية لتحقيق المطالب بالعنف والإرهاب، ولذا فإننا نؤكد دائمًا بأن المطالب لا تؤخذ بالقوة والعنف بل تؤخذ بالحوار والتوافق الوطني كما حصل سابقًا بين أطياف مجتمعنا، وأنه لا ينبغي أن تفرض فئة رأيها على الآخرين.

ومن هنا فإننا نأمل من مجلسكم الموقر النظر في سنّ التشريعات اللازمة لتجريم كل ما يمس وحدتنا الوطنية وأمن المجتمع وبكل الحزم.

أما على صعيد ساحتنا العربية فإننا سنظل مدافعين بكل ما نملك من قوة عن قضايانا وحقوقنا العربية المشروعة وعلى رأسها التمسك بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، آملين في وقف نزيف الدم العربي والإنساني في كل مكان، وبالأخص في سوريا الشقيقة في أي إطار من التوافق العام واحترام حقوق الإنسان وإرادة الشعوب.

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني:

وإننا إذ نقدر جهود الحكومة الموقرة في المعالجة الفعالة لخطط التنمية الشاملة والموضوعات الحيوية التي تمس الحياة اليومية للمواطن، وحماية الأمن والاستقرار في البلاد، والمحافظة على معدل بطالة منخفض، وفي تعاونها المثمر مع مجلسكم الموقر، لندعوكم في هذا الفصل التشريعي الجديد نحو بذل مزيد من الجهد لتحقيق طموحاتنا الكبيرة للمواطنين الكرام، من خلال الإسهام في مواصلة تطوير الاقتصاد والتنمية الشاملة، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتحسين الأداء والإنتاجية والعمل مع الدولة، في رعاية الشباب الذين هم عدة المستقبل وثروته.

وفي الختام لا يفوتنا في هذه الفترة المهمة لوطننا العزيز، إلا أن نتقدم

بخالص الشكر والتقدير لكافة أعضاء المجلس الوطني على أدائهم الوطني المخلص لكل أبناء الوطن، وبتعاون الجميع فإن مملكة البحرين ستبقى بإذن الله تعالى بخير وقوية بإرادتها الحرة الأبية.

نسأل الله تعالى أن يهيئ لنا من أمرنا رشدًا، وأن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه، ولما فيه خير مواطنينا وبلادنا وأمتنا إنه ولي ذلك والقادر عليه.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين - حفظه الله ورعاه
الأحد ١٤ أكتوبر ٢٠١٢م
٢٨ ذو القعدة ١٤٣٣ هـ
مركز عيسى الثقافي



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثالث - دور الانعقاد العادي الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفنا في مجلس الشورى رئيسًا وأعضاء أن نرفع إلى مقام جلالتكم أسمى آيات الشكر والامتنان على تفضلكم بافتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثالث، وعلى ما أبديتموه من تقدير للجهود التي تبذلها السلطة التشريعية من أجل القيام بالمهمة الوطنية الملقاة على عاتقها.

إن توجيهاتكم السامية إلى أعضاء المجلس الوطني والتي تضمنها خطاب جلالتكم، تضع على عاتقنا مسؤولية كبيرة تتمثل في السعي بدأب ومثابرة لوضع هذه التوجيهات والرؤى السديدة والحكيمة موضع التنفيذ من خلال الاختصاصات التشريعية المتاحة لنا.

وإن مجلس الشورى إذ يؤكد على المضامين التي اشتمل عليها الخطاب السامي، فإنه يستشعر أهمية المرحلة التي يجتازها الوطن تحت قيادتكم الحكيمة، واضطلاعكم بمسؤولية النهوض بمملكة البحرين في كافة المجالات، وترسيخكم للديمقراطية منهجًا وأسلوب حياة، الأمر الذي تجلى في اهتمام جلالتكم بدور السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي النواب والشورى في تعزيز الحقوق والحريات والشفافية، وفي سن التشريعات والقوانين ومباشرة الرقابة البرلمانية التي تحقق للوطن استقراره وأمنه وازدهاره، وتحفظ للمواطن

كافة حقوقه الدستورية وتضمن مشاركته الإيجابية في مسيرة التنمية والبناء من أجل ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

ونؤكد لجلالتكم أننا نشاطركم الرأي في أهمية الدور الملقى على عاتقنا في ترسيخ تجربتنا الديمقراطية التي تسير بخطى حثيثة وثابتة رغم ما يحيط بنا من ظروف وتحديات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبأننا سنبذل قصارى جهدنا كي لا تستغل الديمقراطية بأجوائها المفتوحة، لتحقيق المطالب بالعنف وتهديد الأمن والاستقرار.

صاحب الجلالة،

إننا على ثقة كبيرة بأن ما سارت عليه مملكة البحرين في معالجة قضاياها، من خلال اتباع أسلوب الحوار الوطني، ودعم جلالتكم لهذا النهج الذي بدأ منذ تولي جلالتكم مقاليد الحكم، حيث كان نهجكم ولا يزال هو الإصلاح والتحاور، إنما هو دليل على أن باب الحوار مفتوح للجميع ، وذلك من منطلق اهتمامكم وحرصكم على أن يكون الحوار بين جميع أطياف المجتمع هو الأسلوب الأمثل لحل قضايا الوطن، وهو النهج الحضاري الذي تسير عليه الأمم والشعوب. ويأتي تأكيد جلالتكم على أن تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني يمثل موقفًا حاسمًا في مسيرة العمل الوطني، انعكاسًا لهذا التوجّه.

ولقد جاءت مرئيات حوار التوافق الوطني كما أشرتم جلالتكم، متكاملة ومتسقة مع جهود تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي أمرتم جلالتكم بتشكيلها، ومنحتم أعضاءها الصلاحيات والحصانات اللازمة.

ويحتم علينا واجبنا الوطني بأن يكون لنا كمجلس شورى دور فاعل في ترسيخ مبدأ الحوار واتباعه نهجًا وأسلوبًا، بما يحقق لبلادنا الأمن والاستقرار، ويرسي الأسس الديمقراطية من خلال مؤسساتنا الدستورية والوطنية.

كما نعبر لجلالتكم عن حرصنا، وبالتعاون مع مجلس النواب وكافة الجهات الحكومية والأهلية، على العمل من أجل وضع مرئيات حوار التوافق الوطني موضع التنفيذ، بما يعزز مسيرة الإصلاح ويساهم في تنفيذ توصيات تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، والتي تعتبر تجربة فريدة ومتميزة على مستوى العالم.

إن التعديلات الدستورية التي تم التصديق عليها من قبل جلالتكم بعد إقرارها من السلطة التشريعية تعتبر دليلًا على عزمكم الأكيد على تطوير مسيرة الديمقراطية والحفاظ على منجزاتها. ولا شك أن هذه التعديلات سيكون لها أثر كبير على المستوى السياسي والتشريعي، كما ستساهم في دعم مرئيات حوار التوافق الوطني وتعزيز تجربتنا الديمقراطية بما يتلاءم مع الدستور وميثاق العمل الوطني.

صاحب الجلالة،

لقد أولى المشروع الإصلاحي لجلالتكم ملف حقوق الإنسان اهتمامًا بالغًا. وقد دأبت مملكة البحرين على مراجعة وتطوير تشريعاتها بما يصون حقوق المواطن. وقد كان التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان قائمًا على المصارحة والشفافية. وجاء اعتماد تقرير مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان بجنيف ترسيخًا لهذا التعاون وهذا النهج، كما أن التأكيد على التزام مملكة البحرين بالتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان ومبادرتها بتقديم التقرير الطوعي بعد سنتين، إنما يعكس رغبة صادقة في الاستمرار في عملية التطوير والإصلاح.

وإننا في مجلس الشورى لنشارك جلالتكم الإشادة بالجهود الوطنية التي يبذلها المسؤولون عن هذا الملف من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان بالبلاد.

وفي هذا السياق فإننا نشيد بمبادرة جلالتكم باقتراح إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي لقيت صدى طيبًا وتجاوبًا من قبل جامعة الدول العربية. كما نرفع إلى مقام جلالتكم وإلى شعب البحرين الوفي أصدق التهاني بفوز مملكة البحرين بعضوية اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤكد ثقة المجتمع الدولي بالتزام مملكة البحرين بتعهداتها فيما يختص بهذا الملف، واستمرارها في تطوير العمل السياسي والحقوقي، مشيدين بترحيب المملكة بزيارة المنظمات الحقوقية، إيمانًا منها بأن مسألة حقوق الإنسان تمثل عنصرًا أساسيًا في ثقافة البحرين السياسية القائمة على العدل وصون الحقوق.

ويؤكد مجلس الشورى استعداده الكامل للمساهمة في دعم هذا الملف الهام، من خلال سن التشريعات ومواءمتها مع المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لحقوق الإنسان في مختلف المجالات بما يتفق مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وتقاليدنا الراسخة. وقد جاء إقرار مجلس الشورى في دور الانعقاد الحالي إنشاء لجنة نوعية دائمة لحقوق الإنسان مؤكدًا ومواكبًا لهذا الاهتمام.

صاحب الجلالة،

إن الديمقراطية التي ارتضيناها جميعًا والتزمنا بها، تحتم علينا احترام مبدأ فصل السلطات مع تعاونها جميعًا لما فيه خير وصالح الوطن، وفي هذا الصدد فإننا نشيد بالتعاون المثمر والبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدين لجلالتكم بأننا سنعمل دائمًا على ترسيخ هذا المبدأ، والتعاون مع السلطة التنفيذية، مثمنين ما يبذله صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه من جهود لتعزيز مفهوم التعاون بين السلطتين وتوجيهاته المستمرة للحكومة الموقرة في هذا الصدد. ولا يفوتنا أن نثمّن بكل تقدير الدور الذي تقوم به الحكومة وما تبذله من جهد

دؤوب لتطوير أجهزتها التنفيذية للارتقاء بعملها في خدمة المواطن وتحقيق مصالحه وتلبية احتياجاته وفق ما دعت إليه مرئيات حوار التوافق الوطني والتي نأمل أن تنعكس في برنامج عمل الحكومة وبالتالي في أداء الوزارات لمهامها وما تقدمه للمواطنين من خدمات. كما نشارك جلالتكم الإشادة بالرؤية المستقبلية الطموحة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين، نائب القائد الأعلى حفظه الله ورعاه. ولا شك أن هذه الجهود المتكاملة من شأنها أن تصب في اتجاه خير ورفاه ونماء مملكتنا العزيزة وتحقيق أمنها واستقرارها وتأهيلها لبلوغ المكانة التي نتطلع إليها جميعًا على خريطة النهضة الحديثة.

صاحب الجلالة،

إن المكتسبات التي حققها شعب البحرين على مدى تاريخه الطويل، والتي تعزّزت بمشروع جلالتكم الإصلاحي تتطلب تضافر الجهود لحمايتها وصونها، من خلال تعزيز الأمن والاستقرار واحترام القانون والنظام. وفي هذا الصدد فإن مجلس الشورى يؤكد على ما تفضلتم به جلالتكم من حرص على دعم قواتنا المسلحة الباسلة، ممثلة في قوة دفاع البحرين ورجالها المخلصين، في مسؤولياتهم المتمثلة في الدفاع والذود عن حمى الوطن. كما نشيد برؤية جلالتكم في أن قوة الدفاع هي مبعث فخر واعتزاز لنا جميعًا، ونتطلع دائمًا إلى استكمال قوة الوطن وأسباب منعته من خلال تعزيز هذه القوة وتطوير قدراتها، وتوفير كل أسباب التقدم والازدهار لها. كما لا تفوتنا الإشادة بجهود وزارة الداخلية والحرس الوطني ومنتسبيهما من الضباط والأفراد الذين يسهرون على راحة المواطنين وتوفير الأمن والأمان لهم وللوطن. وإذ نشاطر جلالتكم التقدير لما يسهمون به من جهود مشكورة، فإننا في مجلس الشورى نعاهدكم على استخدام صلاحياتنا التشريعية، لصيانة حقوقهم وتوفير العيش الكريم لهم.

صاحب الجلالة،

إن العالم يعيش الآن عصر التكتلات التي تتسم بالقوة والقدرة على تحدّي الصعاب. وقد أثبتت تجربة مجلس التعاون نجاحها في التنسيق والتكامل بين دوله الست في مواجهة التحديات التي مرت بها المنطقة حيث أثبت هذا الكيان قدرته على الاستمرار والصمود في وجه التحديات. ونشاطر جلالتكم التطلع نحو الانتقال الى شكل أكثر وحدة بين دول المجلس. وقد جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة لأن يرتقي هذا التعاون إلى مستوى الاتحاد، بحيث يصبح أكثر تكاملًا بين دوله الشقيقة، متسقة ومستجيبة لتطلعات المواطن الخليجي، مقدّرين استجابة جلالتكم لهذه الدعوة ومؤازرتكم ومساندتكم لها، لما لذلك من مردود إيجابي وملموس على مواطني دول مجلس التعاون، في عصر باتت فيه التكتلات والتجمعات الإقليمية والدولية حقًا مشروعًا قائمًا على أساس المصالح والمنافع المتبادلة، خصوصًا في ظل ما يشهده العالم من تغيرات وأزمات سياسية واقتصادية، الأمر الذي يستوجب توحيد الجهود، والاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، من أجل التطوير وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا الصدد فإننا نشارك جلالتكم الترحيب بعقد القمة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مملكة البحرين، آملين أن يسهم ذلك في الارتقاء بالتعاون بين دول المجلس بما يخدم تطلعات آمال القادة والشعوب. ونقدر لدولنا الشقيقة بالمجلس إسهامها الخيّر في دعم اقتصادنا الوطني من خلال برنامج التنمية الخليجي، للمساعدة في تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية والهامة التي نأمل أن تساهم في وضع الحلول للملفات المعيشية الحيوية للمواطن وعلى رأسها ملف الإسكان وغيره من الملفات الحيوية كالارتقاء بمنظومة التعليم والصحة، كي تأتي ملبية ومتسقة مع الاحتياجات المتجدّدة في هذه المجالات، فضلًا عن الاهتمام بالمشاريع

الموجهة للشباب لأهميتها في بناء شخصيتهم وإعدادهم لمستقبل مزدهر وواعد.

صاحب الجلالة،

إننا في مجلس الشورى إذ نقدر جهود جلالتكم الحكيمة في السير بسفينة الوطن إلى بر الأمان وتجنيبها شرور التدخلات الخارجية؛ فإننا نؤكد وقوفنا مع كل الخطوات الثابتة والراسخة التي تقومون بها جلالتكم وحكومتكم الموقرة، من أجل حماية مكتسبات الوطن وتثبيت دعائم أمنه واستقراره، وندين كل أعمال التدخلات الخارجية والأعمال التي تقوم بها فئات مضللة ومتعاونة مع جهات مشبوهة، لتصعيد العنف في الشارع، وتشويه صورة بلادنا في الخارج وإثارة الفزع وزعزعة الاستقرار، بتصرفات دخيلة على طبائع وأخلاق شعبنا المتحضر والمتكاتف ومجتمعنا الآمن، مما يستلزم الوقوف تجاه هذه الممارسات التي تدق إسفينًا في لحمتنا ووحدتنا الوطنية. ونؤكد لجلالتكم أن مجلس الشورى سيعمل على سن التشريعات اللازمة والقوانين، لتجريم مثل هذه التصرفات التي لا تعبّر عن روح الديمقراطية والحوار واحترام حقوق الآخرين، وذلك بهدف حماية المجتمع والدولة من العبث بمقدراتها، وتعزيز روح المواطنة الحقة القائمة على المحبة والولاء والإخلاص، مع إيماننا الراسخ بما أكدتم عليه جلالتكم من أن المطالب لا تؤخذ بالقوة والعنف، بل بالحوار والتوافق الوطني، وهو ما اتخذته المملكة شرعة ومنهاجًا لها لترسيخ دولة المؤسسات والقانون.

صاحب الجلالة،

لقد دأبت مملكة البحرين دائمًا على الوقوف مع الحق العربي. وقد جاء خطاب جلالتكم مؤكدًا لهذه الحقيقة. وأننا في مجلس الشورى نثمن ونؤكد على موقف جلالتكم الثابت والمبدئي من قضايا أمتنا العربية المشروعة، وعلى

رأسها التمسك بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، انطلاقًا من مبادرة السلام العربية التي أطلقت في العام ٢٠٠٢م في القمة العربية ببيروت، والقوانين والقرارات الأممية والدولية بهذا الشأن، كما نؤيد مساندة جلالتكم للمواقف والجهود التي تبذل لوقف نزيف الدم العربي والإنساني في سوريا الشقيقة، والدعوة إلى ترسيخ مبدأ التوافق العام واحترام حقوق الإنسان وإرادة الشعوب. ولا يفوتنا بهذه المناسبة الإشادة بالجهود الخيّرة التي قامت بها المؤسسة الخيرية الملكية استجابة لتوجيهاتكم السامية لإقامة المشاريع الإنسانية من أجل تخفيف معاناة الأشقاء في سورية وغزة والصومال.

صاحب الجلالة،

لقد تجلّى في خطاب جلالتكم حرصكم البالغ على تحقيق الرفاه للمواطن، ورغبتكم الصادقة في تحقيق العيش الكريم له في بلد ينعم بالأمن والاستقرار، وإننا نؤكد استجابتنا لدعوتكم الكريمة لتولي مسؤوليتنا في الحفاظ على معدل بطالة منخفض، من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني وتشجيع الاستثمار، والاستمرار في تنفيذ الرؤية الاقتصادية للمملكة ٢٠٣٠م بما يعود مردودها بالخير على المواطن، ويساهم في زيادة الموارد والاهتمام بمختلف شرائح المجتمع وفئاته، وسيظل هذا من أولويات اهتمامنا كسلطة تشريعية.

وإذ نشيد باهتمام جلالتكم بالشباب وحثكم على رعايتهم وتوفير سبل العيش الكريم لهم، كونهم عدة المستقبل وثروة الوطن الحقيقية، فإننا نستشعر واجبنا تجاه هذه الشريحة من مجتمعنا ويسعدنا أن تكون رؤيتنا متسقة مع رؤية جلالتكم في رعاية الشباب، ولذا فإننا ندعو إلى تخصيص الموارد لتوفير المشاريع والخدمات التي من شأنها تلبية احتياجاتهم وبناء شخصياتهم كونهم عدة المستقبل لهذا الوطن. وفي هذا السياق فإن مجلسنا أقر في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثالث، إنشاء لجنة نوعية دائمة بمجلس الشورى بمسمى (لجنة شؤون الشباب)، نأمل أن نساهم

من خلالها وبالتعاون مع الجهات المعنية بالشباب بالمملكة لتحقيق ما تطمحون إليه جلالتكم وما نتطلع إليه تجاه هذه الفئة، باعتبارها شريكًا أساسيًا في بناء وتنمية الوطن.

صاحب الجلالة،

إنه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا أن نستمع إلى ما جاء في خطابكم السامي من شكر وتثمين للأداء الوطني لأعضاء السلطة التشريعية، مؤكدين لجلالتكم أن ما نبذله من جهد إنما ينطلق من إحساسنا بواجبنا الوطني والثقة التي أسبغتموها جلالتكم علينا، والتي نستمد منها المزيد من القوة والعزم كي تبقى مملكة البحرين قوية وأبية بعزيمة أبنائها المخلصين.

سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا في هذه المهمة الوطنية السامية، لنكون على قدر مسؤوليتها، وأن يحفظكم يا صاحب الجلالة ذخرًا للوطن ولشعبكم الوفي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رئيس وأعضاء مجلس الشورى

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	رئيسًا
سعادة العضو السيد إبراهيم محمد بشمي	عضوًا
سعادة العضو السيد أحمد إبراهيم بهزاد	عضوًا
سعادة العضو السيد جميلة علي سلمان	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل	عضوًا
سعادة العضو السيد خليل إبراهيم الذوادي	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة عائشة سالم مبارك	عضوًا
سعادة العضو السيدعبد الجليل عبد الله العويناتي	عضوًا
سعادة العضو فؤاد أحمد الحاجي	عضوًا
سعادة العضو الفاضلة منيرة عيسى بن هندي	عضوًا

الفصل التشريعي الثالث
دور الانعقاد العادي الرابع



الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثالث - دور الانعقاد العادي الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقرين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نفتتح معكم اليوم دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني، منطلقين معًا على طريق التطوير والإصلاح. الطريق الذي آمنا به والتزمناه بمحض إرادتنا منذ تسلمنا شرف أمانة الحكم، تأكيدًا على أحقية شعبنا بالمشاركة في إدارة شؤونه، وممارسة حقوقه الدستورية.

إن هذه المناسبة الوطنية العزيزة التي نحتفي بها كل عام، تعيد إلى أذهاننا ما أكدنا عليه قبل اثني عشر عامًا، في أول خطاب لنا أمام أول سلطة تشريعية في عهدنا، بأن هذه التجربة البحرينية الأصيلة ستبقى منفتحة على العالم، مواكبة لتقدمه، لكنها لن تستوحي توجهاتها من أي مصدر غريب عنها، وستبقى متقبلة لكل رأي واجتهاد آخر مادامت الآراء مرتبطة بتراب هذه الأرض ومحافظه على نقائها الوطني في الروح والتوجّه والولاء الخالص للبحرين أولًا وأخيرًا ونابعة من الداخل، حيث إن الإصلاح والتنمية وتحقيق الحياة الأفضل لكل فرد في هذا الوطن يجب أن يبقى الهدف الأسمى الذي نعمل من أجله دائمًا، ولا يغيب عن نظرنا في أي وقت من الأوقات ومهما كانت الظروف.

ولتحقيق ذلك، بدأنا بالتسامح وبالعفو الشامل عن من في الداخل أو في الخارج دون قيد أو شرط وبحسب الصلاحيات التي أقرها الدستور والقانون، لنبدأ صفحة جديدة سطرها الميثاق الوطني، ودعونا المواطنين إلى أن يعبروا عن تطلعاتهم وآرائهم بحرية وبجميع الوسائل القانونية، وأن يمارسوا حقوقهم السياسية علنًا لا سرًا ويشكلوا مؤسساتهم وجمعياتهم التي تعينهم على ذلك حسب الميثاق والدستور والقوانين، ولله الحمد والشكر فقد سخر لهذه الأرض الطيبة رجالًا ونساء مخلصين يقدرون التحولات الكبيرة الإيجابية في بلادنا وما أنعم الله سبحانه به علينا من إرادة وطنية حققت أنتصارًا قويًا على من أراد المس بقيمنا ووحدتنا الوطنية والإخلال بالأمن، حيث إن وحدتنا الوطنية والتوافق الوطني ركن أساسي للاستقرار الذي يؤدي إلى مزيد من التطوير والإصلاح: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ صدق الله العظيم، وستبقى راية البحرين بإذن الله راية عربية مسلمة خفاقة جيلًا بعد جيل، نهجها التسامح والتعايش مع مختلف الطوائف منذ أمد بعيد وقد تأصل هذا النهج في حياتنا اليومية وتم التأكيد عليه في دستورنا وقوانيننا، وسيبقى مبدأ الحوار من أجل التوافق الوطني حاضرًا بيننا بعون الله تيمنًا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ، وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ صدق الله العظيم.

الإخوة والأخوات،

إن مجلسكم الموقر سبق وأن تحمل بكل أمانة وصدق تحويل مرئيات حوار التوافق الوطني إلى واقع ملموس من خلال تعديلات دستورية وأدوات تشريعية ساهمت في تطوير تجربتنا الديمقراطية، وزيادة الصلاحية الرقابية للمجلس المنتخب وتفعيل مبدأ المساءلة السياسية ودعم الاستقلال المالي والإداري للسلطة القضائية. فلكم منا جميعًا الشكر والتقدير على إنجازاتكم الكبيرة.

وهنا نستذكر بكل تقدير، وقفتكم الوطنية المشرفة ضد الإرهاب والتطرف والمحرضين عليه ورفضكم القاطع للتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، فكان اجتماع المجلس الوطني الأول الذي دعونا إليه برغبة منكم اجتماعا تاريخيا، وجاءت توصياتكم معبرة عن استراتيجيتنا للدفاع والأمن الوطني في المرحلة المقبلة من مسيرتنا الوطنية.

وفي هذا الوقت الذي تستمر فيه حواراتنا الوطنية، فان مجلسكم التشريعي سيظل الركن الأساسي في مسيرتنا الإصلاحية، مؤكدين حرصنا على استمرار الحوار بين الجميع ، فالبحرين للجميع ، وقضايانا الوطنية لا تعالج إلا بالحوار المتزن القائم على المسؤولية الوطنية. وبفضل الله سبحانه ومنّتهِ فإن البحرين ستظل في تطور ونمو مستمر، وبعزيمتنا وحرصنا على تطوير مكتسباتنا الاقتصادية حقق اقتصادنا الوطني نسبة متقدمة تعكس القدرة في المحافظة على السمعة الطيبة التي تتمتع بها البحرين عالميًا، وسنشهد بإذن الله في الفترة المقبلة المزيد من الاستثمار في مختلف المجالات وخصوصا في قطاع الطاقة.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للحكومة الموقرة بقيادة صاحب السمو الملكي العم العزيز الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وبمساندة الابن البار صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظهما الله، على عملهم الدؤوب لتحقيق تطلعات شعبنا في التقدم والبناء، وحفظ الأمن والاستقرار، والنهوض بمستوى الخدمات، ورفع معدلات النمو في جميع المجالات. وعلى ما تم إنجازه من تنفيذ ومتابعه مستمرة لتوصيات مجلسكم الوطني.

وشكر خاص لرجالنا المخلصين في قوة دفاع البحرين والأمن العام والحرس الوطني على سهرهم وإخلاصهم وتفانيهم في حفظ الأمن والاستقرار وصيانة منجزات هذا الوطن وشعبه الكريم، كما نقدر ما قدموه ويقدمونه من تضحيات جسام من أجل البحرين وأهلها.

ختامًا، ومن هذا المنبر ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينعم علينا وعلى دولنا العربية والإسلامية الشقيقة والعالم أجمع، بالاستقرار والأمن والأمان والطمأنينة لشعوبنا كافة، وأن يصرف عنا وعنهم عبث العابثين من أهل التطرف والإرهاب.

ولا ننسى في خضم الأحداث التي تمر بها أمتنا العربية والإسلامية، قضيتنا الرئيسية الأولى فلسطين ومعاناة شعبها، مؤكدين وقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني في مطالبه المشروعة، ومساندين الجهود المتواصلة من أجل الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم وذلك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني الشقيق.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يحفظ مملكتنا الغالية البحرين، وسائر بلاد العرب والمسلمين، وأن يؤلف بين قلوبنا، وأن يديم علينا وحدتنا وأخوتنا، وينشر علينا رداء السلم والأمن والاطمئنان، ويوفق هذا البلد إلى كل خير وصلاح، إنه سميع مجيب الدعاء.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين - حفظه الله ورعاه
الأربعاء ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣م
١٨ ذو الحجة ١٤٣٤ هـ
مركز عيسى الثقافي



رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي
الفصل التشريعي الثالث - دور الانعقاد العادي الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين - حفظه الله ورعاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

صاحب الجلالة،

يتشرف مجلس الشورى - رئيسًا وأعضاء - بأن يرفع إلى مقام جلالتكم أسمى آيات الشكر والامتنان على تفضلكم بافتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الثالث.

ولقد تشرفنا يا صاحب الجلالة بالاستماع إلى خطابكم السامي الذي جسّد ملامح المسيرة البحرينية الوطنية المباركة والتي اتّسمت بالإنجازات والطموح، ووضعت مملكة البحرين في مصاف الدول التي تتطلع إلى المستقبل، منطلقة من خصوصية تجربتها وحرصها على الديمومة واستمرار البناء والمحافظة على ما تحقق، وهو الأمر الذي أكدتموه جلالتكم منذ توليكم مقاليد الحكم، عندما عبرتم عن إيمانكم بنهج التطوير والإصلاح، وأحقية شعبكم الوفي في المشاركة في إدارة شؤونه وممارسة حقوقه الدستورية، مما يعني أن التوجه اليوم - تعزيزًا للديمقراطية التي ابتدأناها- لابد أن يكون نحو تطوير مسيرة الديمقراطية، وزيادة المكتسبات الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية، وزيادة المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام، واضعين نصب أعيننا أن الإصلاح والتنمية وتحقيق الحياة الفضلى للمواطن ستبقى الهدف الأسمى الذي نسعى إليه جميعًا كما جاء في خطابكم السامي.

من هنا فإن كلمة جلالتكم السامية جاءت معبرة عن طموحات المواطنين المتمسكين بالاستمرار في دفع عجلة التطوير والتنمية على أسس ديمقراطية حرة، وتوسعة قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وإدارة شؤون البلاد كما ذكرتم جلالتكم، وهو الأمر الذي يؤكد التفاف المواطنين حول قيادتهم وتشبثهم بوحدتهم الوطنية القائمة على أسس تاريخية عريقة من التعددية والتعايش المنسجم.

صاحب الجلالة،

إن هذا النهج القائم على الإصلاح والتطوير، قد أرسى الملامح العامة لمسيرة العمل الوطني، وعكس أصالة التجربة البحرينية الملبية لطموحات المواطنين، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تكاتف الجهود، بأن نضع أيدينا في يد القيادة لبلوغ ما نطمح إليه جميعًا.

كما أن تأكيد حق الشعب في المشاركة في إدارة شؤونه وممارسة حقوقه الدستورية، يستلزم العمل على إرساء مبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والعيش المشترك في ظل الأمن والأمان والسلم الاجتماعي والتنوع الذي يميز مجتمعنا البحريني المعروف بانفتاحه. ومن هذا المنطلق، فقد أوضحتم جلالتكم مفهوم الديمقراطية وأسس الدولة المدنية الحديثة التي لا يمكن أن تتحقق في ظل التطرّف والاصطفافات الفئوية والتحريض والإرهاب المنظم.

إننا - يا صاحب الجلالة - نؤمن إيمانًا صادقًا بأن وطننا البحرين وعلى مدى تاريخه الطويل، هو واحة للأمن والاستقرار. وقد كانت للمجلس الوطني في أكتوبر ٢٠١٣م مواقف وطنية تاريخية شجاعة من أجل إرساء الأمن والاستقرار، رافضة للإرهاب والتطرف ومطالبة بسن القوانين والتشريعات وتطبيقها من أجل وقف أعمال العنف والتخريب.

صاحب الجلالة،

لقد عُرفت مملكة البحرين طوال تاريخها بتفاعلها مع العالم والاستفادة من تجارب الآخرين، وها أنتم -يا صاحب الجلالة- وبعد اثني عشر عامًا من مسيرتنا الديمقراطية، تقدمون رسالة إلى العالم مفادها أن مملكة البحرين ستبقى دولة مستقلة قائمة على القانون، مؤكدين جلالتكم بأن التجربة البحرينية الأصيلة المنفتحة على العالم لن تستوحي توجهاتها من أي مصدر غريب، مما يعكس أصالة هذه التجربة وخصوصيتها مع انفتاحها على الآخر، من دون المساس بالثوابت الوطنية المتمثلة في الولاء والانتماء للبحرين أولًا وأخيرًا، وهو الدرس البليغ الذي ينبغي أن يكون منهاجًا لمفهوم المواطنة، يدرس للأجيال الصاعدة عبر المراحل الدراسية المختلفة من أجل قطع الطريق على كل من يحاول النيل من اللحمة الوطنية ودق إسفين الفرقة والاختلاف بين أبناء الوطن الواحد، الأمر الذي يستلزم مراجعة متعمقة للمناهج الدراسية والبرامج الإعلامية، لترسيخ مفهوم المواطنة والوعي والولاء الوطني لدى الأبناء، أسوة بما هو قائم في الدول الديمقراطية المتقدمة، مع تأكيدنا أهمية المسؤولية الأسرية والمجتمعية في ترسيخ هذه المفاهيم.

صاحب الجلالة،

لقد بدأتم عهدكم الزاهر الميمون بمبادرات تنمُّ عن نظرة متطورة لمستقبل هذا الوطن، من خلال مسيرة الإصلاح والتطوير التي أردتموها شاملة ومستوعبة لجميع المواطنين، وقد جاء عفو وتسامح جلالتكم مع من في الداخل والخارج من دون قيد أو شرط ووفقًا للقانون والدستور، دعوة للجميع لفتح صفحة جديدة، والمشاركة في بناء الوطن على أسس المشروع الإصلاحي الذي دشنتموه جلالتكم ليكون مظلة تتسع للجميع وتعبّر عن آمالهم وآرائهم في جو من الحرية والديمقراطية، فدشنتم جلالتكم بذلك حقبة تاريخية اتسمت بالحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولقيت

تجاوبًا من أبناء شعبكم الأوفياء الذين رأوا في هذا الإنجاز التاريخي تحقيقًا لطموحاتهم وتطلعاتهم إلى أن تكون مملكة البحرين ضمن الدول المدنية الحديثة والقائمة على أسس الدستور والقانون. وقد قوبلت هذه المبادرة السامية بترحيب محلي وعالمي، واستطاعت أن تنقل المملكة إلى مرحلة تم فيها تكريس حرية الرأي، وضمان الحقوق السياسية، وإنشاء المؤسسات المدنية والجمعيات السياسية، لكي تسهم في إثراء وتطوير المسيرة الديمقراطية وفقًا للميثاق والدستور والقوانين التي تؤكد أن مملكة البحرين هي دولة المؤسسات وسيادة القانون، الأمر الذي يستدعي أن يكون المواطن مدركًا لواجباته الوطنية.

ولذلك فإن مجلس الشورى يشاطر جميع المخلصين من أبناء شعبكم الوفي، الدعوة إلى ضرورة تطبيق القانون على كل من تسوّل له نفسه العبث بهذا الوطن ومقدّراته، من دون استثناء لأحد، ذلك أن مسيرة الإصلاح لا يمكن أن تستمر وتزدهر إلا في ظل الأمن والاستقرار.

صاحب الجلالة،

إن تأكيدكم استمرار مبدأ الحوار من أجل التوافق الوطني إنما يعكس رغبة صادقة في تعزيز اللحمة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد، والخروج بالبلاد مما تمر به حاليًا من توترات وإضرار بالاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يضر بكل أبناء الشعب على حد سواء، فالبحرين هي وطن للجميع.

وإننا إذ نثمن لجلالتكم هذا التوجه، لنؤكد أن الحوار الوطني المنبثق عن نيات صادقة ورغبة حقيقية في حلّ المشكلات، هو أحد الوسائل المهمة لإعادة الأمن والاستقرار، من أجل دفع عجلة الإصلاح والتنمية والبناء، إذ لا تنمية أو نمو في ظل الفوضى والعنف والانقسام. وقد كان لتوجيهاتكم السديدة الأثر في أن يحقق الحوار الأول في يوليو ٢٠١١م أهدافه في إثراء وإغناء التجربة، وقد تمثل ذلك في إجراء التعديلات الدستورية التي أسهمت في تطوير مسيرتنا

الديمقراطية، وهو إنجاز يؤكد صدق التوجه وإرادة التغيير.

كما أن مجلس الشورى يؤكد أهمية تعاون جميع الأطراف لإنجاح جولة استكمال حوار التوافق الوطني الراهنة، بتقديم مقترحات إصلاحية إيجابية تسهم في تطوير العملية البرلمانية والنظام السياسي، بما يحقق طموحات جميع أبناء البحرين من دون إقصاء أو تهميش.

صاحب الجلالة،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز تأكيد جلالتكم أن المجلس التشريعي سيظل الركن الأساسي في مسيرتنا الإصلاحية، مما يضع على عاتقنا مسؤولية كبيرة وواجبًا وطنيًا تجاه إرساء أسس الدولة التي ينعم فيها المواطن بحقوقه ويؤدي واجباته في ظل سيادة القانون. ونعاهد جلالتكم على أننا ومن منطلق صلاحياتنا الدستورية، سنواصل كعادتنا جاهدين بذل كل ما في وسعنا من أجل ترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية ونبذ العنف والتطرّف، وسنّ التشريعات التي تساعد على إرساء مبادئ دولة القانون والمؤسسات التي لا مكان فيها للعبث بمقدرات الوطن. ونجد من واجبنا أن نضاعف جهودنا لوضع هذه المرئيات موضع التنفيذ.

كما نؤكد لكم يا صاحب الجلالة بأننا سنمضي قدمًا – بالتعاون مع مجلس النواب – لترجمة هذه الرؤى على أرض الواقع، من خلال التشريعات والقوانين المناسبة التي تساهم في تنمية وتطوير مكتسباتنا الاقتصادية والسياسية، تعزيزًا لما تتمتع به مملكة البحرين من سمعة طيبة في هذا المجال.

صاحب الجلالة،

إننا نشاطركم رؤيتكم السديدة حول ضرورة الاستثمار في قطاع الطاقة الذي سيؤدي إلى التوسع في إنتاج النفط والغاز، مما سيساهم من دون شك

في توفير فرص عمل جديدة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وفق سياسات واستراتيجيات بعيدة المدى، من شأنها أن تحقق أفضل استغلال لمصادر الطاقة لجعلها قوة دافعة للنمو الاقتصادي.

وهنا يأتي دورنا نحن السلطة التشريعية في اتخاذ هذه التوجيهات السامية والخطوط العريضة أولويات لعملنا التشريعي، بحيث تُشكل لبنة تبنى عليها إنجازات المرحلة القادمة، للحفاظ على مكتسباتنا الاقتصادية وتطويرها وتنويع مصادر الدخل، وتطوير وسائل تنمية الموارد الطبيعية، من أجل خلق بيئة مناسبة للأعمال والاستثمار، ودفعها في الاتجاه الذي يدعم تنافسية ومتانة اقتصادنا الوطني، والذي نأمل أن يساهم في وضع الحلول لتلبية احتياجات المواطنين وعلى رأسها الخدمات الإسكانية وتحسين فرص العمل.

صاحب الجلالة،

إننا نتفق مع جلالتكم في تثمينكم عاليًا الدور الذي تقوم به الحكومة الموقرة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وجهود صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظهما الله ورعاهما، ونعاهدكم بأننا سنقف داعمين لهذه الجهود الدؤوبة من أجل تحقيق تطلعات الشعب في التقدم والبناء.

كما نعاهد جلالتكم على تكريس تعاون جِدِّيٍّ وفعّال مع السلطة التنفيذية لتعزيز مسيرة الإصلاح والتنمية، آملين الأخذ في الاعتبار بملاحظات السلطة التشريعية بهدف تحقيق الحياة الكريمة التي تستند إلى الحقوق والحريات والمصالح المشروعة لكل مواطن، مشاطرين جلالتكم التطلع إلى مشاركة جميع أبناء الوطن بالجهد والعمل وإبداء الرأي، من أجل الوصول إلى المستقبل المنشود، مرتكزين على قيم الولاء والانتماء التي هي المسار الصحيح لتحقيق الآمال والطموحات، في بيئة يسودها الوئام والانسجام.

صاحب الجلالة،

إننا نؤكد ما ورد في خطابكم السامي من إشادة بالرجال المخلصين في قوة دفاع البحرين والأمن العام والحرس الوطني، على تفانيهم وإخلاصهم للحفاظ على منجزات الوطن، وما يقدمونه من تضحيات في التصدّي لأعمال العنف، من أجل إشاعة الأمن والاستقرار في البلاد، مقدّمين بذلك نموذجًا في تحمل المسؤولية الوطنية التي ينبغي أن يتحلّى بها الجميع ، الأمر الذي دفعنا في مجلس الشورى إلى مراجعة التشريعات والقوانين بما يعزز مكانتهم ويحفظ حقوقهم ويؤمن لهم الحماية اللازمة.

صاحب الجلالة،

إن مملكة البحرين كانت وستظل دائمًا جزءًا لا يتجزأ من الأمة العربية، وها أنتم -يا صاحب الجلالة- تجددون تأكيدكم الدائم لهذه الحقيقة التي تضعنا أمام مسؤولياتنا التاريخية تجاه قضايانا العربية المصيرية، وفي مقدمتها قضية العرب الأولى القضية الفلسطينية، التي هي في صدر اهتماماتنا وأولوياتنا كسلطة تشريعية، في ظل ما تتعرض له الأمة من محن ومؤامرات تستهدف وحدتها وكيانها، مستمدين من جلالتكم هذا الحس العربي القومي الحاضر في وجدانكم دائمًا، والذي أكدتم من خلاله ضرورة أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، طبقًا للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية.

صاحب الجلالة،

إن خطابكم السامي في دور الانعقاد العادي الرابع من هذا الفصل التشريعي هو خارطة ومنهاج يرسم لنا طريق العمل لاستكمال ما بدأناه، سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا لنكون على مستوى ثقة جلالتكم الغالية، وأن يمدّنا بالقوة والعزيمة لتحمّل المسؤولية في ترجمة هذه التوجيهات

السامية إلى حقائق تصب في خدمة الوطن ورفعته، وتساهم في تحقيق طموحات المواطنين في الحياة الكريمة في وطن تسوده المحبة والإخاء والعيش المشترك، لتظل البحرين كما كانت دائما منارة متميزة ومدعاة للفخر والاعتزاز بخصوصيتها وإنجازاتها وتنوّع نسيجها الاجتماعي المتفرّد بانسجامه وتماسكه ووحدته الوطنية.

ختامًا، نسأل المولى العلي القدير أن يحفظ جلالتكم وأن يسدد على طريق الخير خطاكم وأن يوفقكم في تحقيق ما تصبون إليه من خير ورفعة وتحقيق طموحات وآمال شعبكم الوفي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

سعادة العضو الدكتورة بهية جواد الجشي	رئيسًا
سعادة العضو السيد إبراهيم محمد بشمي	عضوًا
سعادة العضو السيد أحمد إبراهيم بهزاد	عضوًا
سعادة العضو السيد جميلة علي سلمان	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل	عضوًا
سعادة العضو السيد خليل إبراهيم الذوادي	عضوًا
سعادة العضو الدكتورة عائشة سالم مبارك	عضوًا
سعادة العضو السيد عبد الجليل عبد الله العويناتي	عضوًا
سعادة العضو السيد فؤاد أحمد الحاجي	عضوًا
سعادة العضو الفاضلة منيرة عيسى بن هندي	عضوًا




shura_bahrain

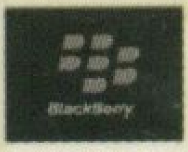

shurabahrain


www.shura.bh


1774-8888


ارسل كلمة «شوري»
على رقم 38385348


@shurabahrain



280 98ab8



Bahrain Shura Council

مع تحيات
الأمانة العامة
الأمانة العامة المساعدة لشؤون العلاقات والإعلام والبحوث
إدارة العلاقات البرلمانية والإعلام
www.shura.bh
2014م